مسائل الخلاف في أفعال العباد
بـيـن
الشيخ مصطفى صبري
والشيخ محمد زاهد الكوثري

دراسة تحليلية نقدية

إعداد

د/ رائد عبد الجواد علي ربيع

مدرس العقيدة والفلسفة

كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا – جامعة الأزهر

مسائل الخلاف في أفعال العباد بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ محمد زاهد الكوثري دراسة تحليلية نقدية

رائد عبد الجواد علي ربيع
قسم العقيدة والفلسفة، كلية أصول الدين والدعوة الإسلامية بطنطا، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.
البريد الإلكتروني: RaedAbdulJawad.el.١١١@azhar.edu.eg

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها: تحرير الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في مسألة أفعال العباد، والاجتهاد في بيان الرأي الراجح، والوقوف على الفروق الدقيقة في هذه المسألة بين الفريقين اللذين ينتمي كلٌّ منهما إلى رأيه ويدافع عنه، أي: الأشاعرة والماتريدية، وقد اتبعت في هذا البحث المنهج التحليلي والمقارن والنقدي، وكان من أبرز وأهم النتائج التي توصلت إليها: أن قول الشيخ مصطفى صبري بأن الإرادة الجزئية موجودة ومخلوقة لله تعالى، يتفق مع ما عليه جمهور الأشاعرة، وهو الراجح، وأن آية المشيئة الواردة في سورتي الإنسان والتكوير لا تدل على الجبر كما يرى الشيخ مصطفى صبري، بل تدل على الاختيار الذي يراه الشيخ الكوثري، كما أن البحث قد أبرز بجلاءٍ عدم حاجة أفعال العباد الاختيارية إلى الداعية، وأن الإنسان ليس مضطرًا في صورة مختار، وأن المسؤولية لا تتحقق مع الجبر، وأن مسألة أفعال العباد من أصعب المسائل وأشدها إشكالًا وإعضالًا.

الكلمات المفتاحية: مسائل الخلاف – أفعال العباد – مصطفى صبري – الكوثري – الإرادة الجزئية – الداعية.

Issues of Disagreement regarding the Deeds of Competent People between Sh. Mostafa Sabry and Sh. Muhammad Zahid Al-Kawthary

A Critical Analytical Study

Raed Abdel Gawad Ali Rabie

Department of Theology & Philosophy, Faculty of Theology & Islamic Da'wah in Tanta, Alazhar University, Arabic Republic of Egypt.

E-mail: RaedAbdulJawad.el.١١١@azhar.edu.eg

Abstract:

This research study aims at highlighting the disagreement between between Sh. Mostafa Sabry and Sh. Muhammad Zahid Al-Kawthary regarding the Deeds of Competent People, and attempting to clarify the most correct opinion as well as the tiny differences regarding that issue among the two schools of thoughts both Sheikhs represent, i.e. the Asharites and Matiridis. I followed a critical, comparative and analytical approach in that research and among the most significant findings is the following: Sh. Mostafa Sabry's opinion that Partial Will exists and is created by Allah the Exalted, agrees with the majority of Asharites, and this is the most valid view. Regarding the verses of Will reported in the Quranic chapters of Al-Insan and Al-Takweer, they do not mean Enforcement (of actions) as adopted by Sh. Sabry but rather Free Will as adopted by Sh. Al-Kawthry. The research also highlighted that free will-based deeds of liable people are in no need for Urgency. Urgency also does not mean that man is not enforced in a form of free acting person. Meanwhile, liability would not exist if there is enforcement and the issue of competent people's deeds is one of the most complicated matters.

Key Words: Issue of Disagreement - Competent People's Deeds - Mostafa Sabry - Al-Kawthary - Partial Will - Urgency.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فإن مسألة أفعال العباد من المسائل التي دار حولها خلاف كبير بين المتكلمين؛ لأنها تتعلق بعموم قدرة الله تعالى، وكونه خالقًا لجميع الموجودات، ومريدًا لكل ما يحدث في الكون، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتعلق بحرية الإنسان ومسؤوليته عن أفعاله، فإذا كان للإنسان قدرة وإرادة، فكيف نوفق بينهما وبين عموم قدرة الله تعالى وإرادته؟

لقد نظر الجبرية إلى الناحية الأولى وأهملوا الثانية، فذهبوا إلى أن الله تعالى خالقٌ أفعال العباد، وأن العباد مجبورون على أفعالهم، بينما نظر المعتزلة إلى الناحية الثانية وأهملوا الأولى، فذهبوا إلى أن الله تعالى ليس خالقًا لأفعال العباد، بل العباد خالقون لأفعالهم ومحدثون لها بقدرة مؤثرة أودعها الله فيهم، ولقد حاول الأشاعرة والماتريدية التوسط بين القائلين بالجبر والقائلين بالاختيار، فذهبوا إلى أن الله تعالى خالقٌ فعل العبد، والعبد كاسبٌ له- مع اختلاف معنى الكسب عند كلٍّ منهما-، وبناءً على كسب العبد يصح تكليفه، وتتحقق مسؤوليته عن أفعاله في الدنيا والآخرة، ويجازى بالثواب أو العقاب.

مشكلة البحث:

إن كلًّا من الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري من العلماء الأجلاء الذين دافعوا عن الإسلام، وتصدوا للرد على المذاهب الباطلة، والأفكار الفاسدة، إلا أنه حدث بينهما خلاف في مسألة أفعال العباد؛ وذلك أنهما حينما كانا يعيشان في تركيا، كانا على مذهب الماتريدية، فلما هاجرا إلى مصر، ترك الشيخ مصطفى صبري مذهب

الماتريدية، وأخذ بمذهب الأشاعرة في مسألة أفعال العباد، بينما ظل الشيخ الكوثري متمسكًا بمذهب الماتريدية[١].

وقد ألف الشيخ مصطفى صبري كتابه "موقف البشر تحت سلطان القدر"، وعرض فيه رأيه في مسألة أفعال العباد، ثم بعد ذلك قام الشيخ الكوثري بالتعليق على كتاب "اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد"، للشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري، وحينما اطلع الشيخ مصطفى صبري على هذا الكتاب، وجد الشيخ الكوثري يُعَرِّضُ بمذهبه في مسألة أفعال العباد، في كلمات قصيرة لاذعة، من غير تصريح باسمه واسم كتابه؛ ومن ثم قام الشيخ مصطفى صبري بنقد رأي الشيخ الكوثري في هذه المسألة، في كتابه "موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين"[٢]، مما دفع الشيخ الكوثري إلى تأليف كتاب "الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار"؛ من أجل الرد على نقد الشيخ مصطفى صبري له[٣]؛ ونظرًا لأهمية هذه المسألة، ومكانة هذين العالِمين الجليلين، أردت البحث عن مسائل الخلاف بينهما في أفعال العباد، والوقوف على الرأي الراجح من خلال العرض والتحليل والمناقشة والنقد.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيار هذا الموضوع في النقاط التالية:

١- إن مسألة أفعال العباد من المسائل المهمة في علم الكلام، التي تعددت فيها الآراء وتباينت، فلقد كانت ولا تزال تشغل عقول كثير من العلماء.

---

(١) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر تحت سلطان القدر ص٩٣، ٩٤، المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٢هـ، وموقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين ٣٩٢/٣، ٣٩٣، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

(٢) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣٩٤/٣، ٣٩٥.

(٣) انظر: محمد زاهد الكوثري: الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار ص٣- ٥، المكتبة الأزهرية للتراث، بدون رقم طبع وتاريخ.

٢- إن الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري يعدان من أبرز علماء القرن العشرين في العلوم الشرعية والعقلية، ولأفكارهما وآرائهما تأثير على كثير من العلماء والباحثين.

٣- تحرير الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في مسألة أفعال العباد؛ لأن الشيخ مصطفى صبري اتهم الشيخ الكوثري بأنه معتزلي قدري[١]، بينما اتهم الشيخ الكوثري الشيخ مصطفى صبري بأنه جبري يناصر مذهب الجبرية[٢].

٤- إن تحرير الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في مسألة أفعال العباد، يوقفنا على الفروق الدقيقة في هذه المسألة بين الفريقين اللذين ينتمي كلٌّ منهما إلى رأيه ويدافع عنه، أعني: الأشاعرة والماتريدية.

٥- إن حرية الإرادة نالت قسطًا وافرًا من الدرس الفلسفي المعاصر، واشتبكت بمسائل عدة، لعل من أخطرها المسائل التي تأسس عليها الإلحاد المعاصر؛ ومن ثم فإن تفكيك بنية هذه المسألة من خلال قراءة المفكرين الإسلاميين المعاصرين، يسهم في تقديم حلول ناجعة لمشكلة الإلحاد من خلال بحث مسألة أفعال العباد، والتي تشتبك مع حرية الإرادة والفعل الإنساني.

الدراسات السابقة:

لم أقف على بحث مستقل في هذا الموضوع، ولكن وجدت بعض الرسائل الجامعية قد تعرضت له، وهي ما يلي:

١- "الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري وجهوده الكلامية"، وهي: رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، سنة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م،

---

(١) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣٩٢/٣.

(٢) انظر: الكوثري: الاستبصار ص٤، ٥، ٧، ٩، ١٣، ١٦، ٢٢.

للباحث/ خالد إبراهيم محمد، وقد تناول فيها عرض بعض مسائل الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أفعال العباد، وقد خلا عرضه من ذكر جميع الانتقادات والردود بينهما في المسائل التي ذكرها، كما خلا من تحقيق هذه المسائل.

٢- "دفاع الشيخ مصطفى صبري عن الفكر الأشعري في العصر الحديث"، وهي: رسالة دكتوراه، بكلية أصول الدين بالقاهرة، جامعة الأزهر، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م، للباحث/ محمد عبد الحافظ عبده، وقد تناول فيها عرضًا موجزًا لمسألة واحدة من مسائل الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أفعال العباد، وقد خلا عرضه من تحقيق هذه المسألة.

٣- "موقف شيخ الإسلام مصطفى صبري من القضايا الكلامية والفلسفية في العصر الحديث"، وهي: رسالة دكتوراه، بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، سنة ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، للباحث/ منشاوي عبد الرحمن إسماعيل، وقد تناول فيها عرض مسائل الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أفعال العباد عرضًا موجزًا، معتمدًا في عرض رأي الشيخ الكوثري على كتاب "موقف العقل" للشيخ مصطفى صبري، وقد خلا عرضه من ذكر رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له، كما خلا من تحقيق هذه المسائل، وقد اطلع هذا الباحث على الدراستين السابقتين، وأوصى في خاتمة بحثه بدراسة هذا الموضوع.

منهج البحث:

اقتضت طبيعة هذا البحث استخدام المنهج التحليلي والمقارن والنقدي، أما المنهج التحليلي فقد استخدمته عندما أقوم بعرض وتحليل آراء الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في كل مسألة، وعندما أعرض الخلاف والنقاش الذي دار بينهما في كل مسألة، مبينًا النقد الموجه من الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري، ثم رد الشيخ الكوثري عليه، وأما المنهج المقارن فقد استخدمته عند المقارنة بين آرائهما والخلاف الذي دار

بينهما؛ لبيان مدى التقارب والتباعد بينهما؛ ولمعرفة مدى الموافقة والمخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة، وأما المنهج النقدي فقد استخدمته عند التعقيب والمناقشة لأقوالهما في كل مسألة، مجتهدًا في بيان الرأي الصواب.

خطة البحث:

جاءت خطة هذا البحث مشتملة على مقدمة، وتمهيد، وستة مباحث، وخاتمة، وبيانها كما يأتي:

المقدمة: وتشتمل على مشكلة البحث، وأسباب اختيار الموضوع، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

التمهيد: ويشتمل على:

أولًا: ترجمة موجزة للشيخ مصطفى صبري والشيخ محمد زاهد الكوثري.

ثانيًا: مسائل الاتفاق في أفعال العباد بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري.

المبحث الأول: الخلاف في وجود الإرادة الجزئية وخلقها.

المبحث الثاني: الخلاف في مشيئة العباد المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1].

المبحث الثالث: الخلاف في حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية.

المبحث الرابع: الخلاف في أن الإنسان مضطر في صورة مختار.

المبحث الخامس: الخلاف في صحة الجمع بين الجبر ومسؤولية العبد عن أفعاله.

المبحث السادس: الخلاف في مدى صعوبة مسألة أفعال العباد.

الخاتمة: وتشتمل على أهم نتائج البحث، ثم فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

تمهيد

أولًا- ترجمة موجزة للشيخ مصطفى صبري والشيخ محمد زاهد الكوثري:

١- التعريف بالشيخ مصطفى صبري:

اسمه: مصطفى صبري بن أحمد بن محمد التوقادي القازابادي[١].

مولده ونشأته وحياته: ولد الشيخ مصطفى صبري بمدينة توقاد إحدى ولايات سيواس في الأناضول بتركيا، في الثاني عشر من ربيع الأول سنة ١٢٨٦ه الموافق الحادي والعشرين من يونيو سنة ١٨٦٩م[٢].

وقد أخذ العلم أولًا في بلده توقاد، ثم سافر إلى قيصرية لطلب العلم؛ فدرس العلوم الشرعية والعقلية، ثم رحل إلى الآستانة، فأتم دراسته بها، وحصل على شهادة العالمية، ثم عُيِّنَ مدرسًا في جامع السلطان محمد الفاتح بإستانبول، وهو في الثانية والعشرين من عمره[٣]، وانتخب نائبًا عن مدينة توقاد في مجلس النواب سنة ١٩٠٨م، وَعُيِّنَ شيخًا للإسلام سنة ١٩١٩م، وهو آخر من تولى هذا المنصب في الدولة العثمانية، وكان نائبًا عن "الصدر الأعظم" في رئاسة الوزراء أثناء سفره إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح، وقد قاوم الاتحاديين والكماليين، مما أدى إلى اعتقاله، وبعد انتهاء الحرب العالمية

---

(١) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٧١/١، ود/ مفرح بن سليمان القوسي: الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد ص٦٣، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨ه- ١٩٩٧م، ود/ محمود حمدي زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٠، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة ١٤٢٥ه- ٢٠٠٤م.

(٢) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣٨٨/٤ في الهامش، ود/ مفرح القوسي: الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد ص٦٣، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٠، وخير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ٢٣٦/٧، دار العلم للملايين- بيروت- لبنان، الطبعة الخامسة عشرة ٢٠٠٢م.

(٣) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ١/١، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٠، والزركلي: الأعلام ٢٣٦/٧.

الأولى صدر قرار بإعدامه، فلجأ وأسرته إلى مصر، ثم توجه إلى الحجاز، وظل ينتقل من دولة إلى أخرى إلى أن استقر به المقام أخيرًا في مصر، وأثناء إقامته بمصر كان يكتب في صحيفة الأهرام وفي غيرها، مما ساعد على انتشار فكره وآرائه بين جمهور المثقفين[١].

مؤلفاته: ألف الشيخ مصطفى صبري العديد من المؤلفات باللغة التركية والعربية، فمن مؤلفاته بالتركية: المجددون الدينيون[٢]، والإمامة الكبرى في الإسلام[٣]، والفقه[٤]، ومن مؤلفاته بالعربية: النكير على منكري النعمة من الدين والخلافة والأمة، ومسألة ترجمة القرآن، وموقف البشر تحت سلطان القدر، وقولي في المرأة ومقارنته بأقوال مقلدة الغرب، وموقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين[٥].

وفاته: ظل الشيخ مصطفى صبري يكافح بقلمه وفكره، ويدافع عن الإسلام والمسلمين، إلى أن وافته منيته بالقاهرة ودفن بها، في السابع من رجب سنة ١٣٧٣هـ الموافق الثاني عشر من مارس سنة ١٩٥٤م[٦].

٢- التعريف بالشيخ محمد زاهد الكوثري:

اسمه: محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري الجركسي.

---

(١) انظر: د/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٠- ١٠٧٣.

(٢) انظر: د/ مفرح القوسي: الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد ص٢٠٢.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٢٠٨.

(٤) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣٦٧/٣ في الهامش.

(٥) انظر: د/ مفرح القوسي: الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد ص٢٢٦، ٢٣١، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥١، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٣، والزركلي: الأعلام ٢٣٦/٧.

(٦) انظر: د/ مفرح القوسي: الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد ص١٣٠، ١٣١، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص١٠٧٢، والزركلي: الأعلام ٢٣٦/٧.

مولده ونشأته وحياته: ولد الشيخ الكوثري في قرية الحاج حسن أفندي من أعمال دوزجة بشرقي الآستانة، في السابع والعشرين من شوال سنة ١٢٩٦ه الموافق سنة ١٨٧٩م.

وقد تلقى مبادئ العلوم من شيوخ دوزجة، ثم غادرها إلى الآستانة سنة ١٣١١ه، والتحق بمدرسة الحديث، وأكمل تعليمه حتى حصل على شهادة العالمية، واشتغل بالتدريس في جامع الفاتح، ثم عمل أستاذًا في دار الشفقة الإسلامية، كما انتخب عضوًا في مجلس وكالة الدرس في المشيخة الإسلامية، وصار وكيلًا لهذا المجلس، ثم رئيسًا له، واضطهده الاتحاديون لمعارضته خطتهم في إحلال العلوم الحديثة الغربية محل العلوم الدينية في أكثر حصص الدراسة، ولما ولي الكماليون أرادوا اعتقاله، فرحل إلى مصر، وتنقل زمنًا بين مصر والشام، ثم استقر في القاهرة، وعمل موظفًا في دار المحفوظات المصرية لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربية، وكان يجيد العربية والتركية والفارسية والجركسية[١]، ويعد الشيخ الكوثري أحد علماء الإسلام في القرن العشرين؛ إذ جمع بين سعة العلم ودقة النظر، وبين علم الرواية وعلم الدراية، وكان بارزًا في علم التفسير والحديث بالإضافة إلى العلوم العقلية[٢].

مؤلفاته: ألف الشيخ الكوثري العديد من المؤلفات باللغة الفارسية والتركية والعربية، فمن مؤلفاته بالفارسية: نظم عوامل الإعراب، ومن مؤلفاته بالتركية: الروض الناضر الوردي في ترجمة الإمام الرباني السرهندي، ومن مؤلفاته بالعربية: صفعات البرهان على صفحات العدوان، والإشفاق على أحكام الطلاق، وبلوغ الأماني في سيرة

---

(١) انظر: أحمد خيري: الإمام الكوثري ص٤٩٢- ٤٩٥، ٥٠٤، ضمن كتاب: مقالات الكوثري، للشيخ/ محمد زاهد الكوثري، المكتبة التوفيقية- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص٨٧٠، والزركلي: الأعلام ١٢٩/٦.

(٢) انظر: د/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص٨٧٠.

الإمام محمد بن الحسن الشيباني، والتحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، والاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، وله أيضًا مقدمات وتعليقات على كثير من الكتب، كما له مقالات مهمة في موضوعات متعددة نشرها في "مجلة الإسلام"، و"الشرق العربي"[١].

وفاته: توفي الشيخ الكوثري رحمه الله بالقاهرة ودفن بها، في التاسع عشر من ذي القعدة سنة ١٣٧١هـ الموافق سنة ١٩٥٢م[٢].

---

(١) انظر: أحمد خيري: الإمام الكوثري ص٥١٧- ٥٢٥، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص٨٧٣.

(٢) انظر: أحمد خيري: الإمام الكوثري ص٤٩١، ٤٩٧، ٤٩٨، ود/ محمود زقزوق، وآخرين: موسوعة أعلام الفكر الإسلامي ص٨٧٠، والزركلي: الأعلام ١٢٩/٦.

ثانيًا- مسائل الاتفاق في أفعال العباد بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري:

هناك مسائل متعددة في أفعال العباد يتفق عليها الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري، وهي ما يلي:

أولًا: يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن الله تعالى خالقٌ أفعال العباد، وفي ذلك يقول الشيخ مصطفى صبري: (أفعال العباد خيرها وشرها حاصلة بخلق الله)[١]، كما يذهب الشيخ الكوثري إلى أن الله تعالى خالقٌ أفعال العباد والحيوانات، ويذكر أن (الدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[٢]، وقوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[٣]، ونحوهما)[٤]، ويرى أنه لا يوجد تناقض (بين كون الله خالقًا وبين كون العبد فاعلًا)[٥]، وما ذهب إليه الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في هذه المسألة، متفق مع رأي أهل السنة والجماعة من الأشاعرة[٦]

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٢٦٧.

(٢) سورة الصافات: الآية ٩٦.

(٣) سورة الرعد: الآية ١٦، وسورة الزمر: الآية ٦٢.

(٤) محمد زاهد الكوثري: تكملة الرد على نونية ابن القيم، أو تعليقه على كتاب السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، ص٥٩، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦ه- ١٩٣٧م.

(٥) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٦) انظر: أبو الحسن الأشعري: اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع ص١٩١- ٢٠٢، تحقيق وتحشية: د/ حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثالثة ١٤٤٣ه- ٢٠٢٢م، وأبو بكر الباقلاني: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به ص٤٣، ٤٤، ١٣٧- ١٤٢، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م، وسيف الدين الآمدي: أبكار الأفكار في أصول الدين ٢/٣٨٣- ٤٢٥، تحقيق: د/ أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤ه- ٢٠٠٤م.

والماتريدية[١].

ثانيًا: يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن أفعال العباد تقع بإرادة الله، وأنها لا تخرج عن سلطان مشيئته تعالى، وفي هذا يقول الشيخ مصطفى صبري: (جميع أفعال العباد التي تدخل في استطاعتهم، وتحصل بواسطة إرادتهم، كبيرها وصغيرها، مما نراهم يقومون به كل يوم من الأعمال المعتادة لهم، فهي واقعة تحت حكم الله وإرادته، وأن ما يقع في الكون من الخير والشر الذي يكون مصدره الإنسان منهما، كله من عند الله)[٢]، ويقول الشيخ الكوثري: (وأما شمول إرادة الله في الأزل لأفعال العباد فيما لا يزال، فلا ينافي اختيار العبد)[٣]، ويعد رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في هذه المسألة موافقًا لما عليه أهل السنة والجماعة من الأشاعرة[٤] والماتريدية[٥].

---

(١) انظر: أبو منصور الماتريدي: كتاب التوحيد ص٢٢٦، حققه وقدم له: د/ فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، بدون رقم طبع وتاريخ، وأبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة في أصول الدين ٧٧٩/٢، ٨٤٥- ٨٤٧، ٨٩١، تحقيق وتعليق: د/ محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٥٧٥- ٥٩٤، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ نظير محمد عياد، طبعة مجمع البحوث الإسلامية- مصر ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

(٢) مصطفى صبري: موقف البشر ص٣٢.

(٣) الكوثري: الاستبصار ص٧، وانظر: نفس المصدر ص٣٠.

(٤) انظر: الأشعري: اللمع ص١٦١، والباقلاني: الإنصاف ص٤١، ٤٢، ١٥١، والآمدي: أبكار الأفكار ٤٧٧/٢، والسيد الشريف الجرجاني: شرح المواقف ١٩٢/٨، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

(٥) انظر: الماتريدي: التوحيد ص٢٨٦ وما بعدها، وأبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٩٤٩/٢، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٦٢٣، وأبو البركات النسفي: شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة، المسمى: الاعتماد في الاعتقاد ص٣٢١، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م.

ثالثًا: يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن علم الله تعالى الأزلي بأفعال العباد لا يقتضي الجبر؛ لأن العلم لا يؤثر في المعلوم، والله تعالى علم أن العبد يفعل أو لا يفعل باختياره، وفي هذا يقول الشيخ مصطفى صبري: (العلم لا تأثير له في معلومه، لا بالمنع ولا بالإلزام؛ لأنه عبارة عن مجرد انكشافه عند العالم، فلا يتقيد معلومه به، ولا يلزمه أن يتبعه، بل اللازم عكس ذلك، وهو أن يتبع هو معلومه؛ ليكون انكشافًا مطابقًا للواقع، فالإنسان لا يفعل ما يفعله؛ لأن الله يعلمه فاعله، بل الله يعلمه كذلك؛ لكون الواقع أنه سيفعله، وهو بالنظر إلى الواقع يفعله باختياره، والله يعلم أنه يفعله، ويعلم أنه يفعله باختياره، فلا جبر)[١]، ويقول الشيخ الكوثري: (والحق أن تعلق علم الله سبحانه بأفعال العباد الاختيارية، لا يكون إلا بحيث يحقق اختيارهم فيها، والتقدير فيها إنما يكون على طبق علم الله سبحانه، وتعلق العلم بالأفعال الاختيارية لا يكون إلا باعتبار أنها اختيارية؛ وإلا لخالف العلم المعلوم، ومثله لا يكون علمًا)[٢]، وما ذهب إليه الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في هذه المسألة، يتفق مع رأي أهل السنة والجماعة من الأشاعرة[٣] والماتريدية[٤].

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٥٩.

(٢) محمد زاهد الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد، لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري، ص٣٢، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

(٣) انظر: أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٣٢- ٣٣٤، تحقيق: د/ مصطفى عبد الجواد عمران، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠ه- ٢٠٠٩م، وأبو الفتح الشهرستاني: نهاية الأقدام في علم الكلام ص٢١٩، ٢٣٩، حرره وصححه: الفرد جيوم، مكتبة المثنى- بغداد، بدون رقم طبع وتاريخ، وفخر الدين الرازي: المطالب العالية من العلم الإلهي ٤٩/٩، ٥٤، ٦٤، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م، والجرجاني: شرح المواقف ١٧٣/٨، ١٧٤.

(٤) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٦٣/٢، ١٢٧٦، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، ود/ نظير محمد النظير عياد، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٣٧ه- ٢٠١٥م، =

رابعًا: يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن العباد مسؤولون عن أفعالهم في الدنيا والآخرة، وعن هذا يقول الشيخ مصطفى صبري: (والذي لا شك فيه قطعًا أن كون كل شيء من الله، وكون العباد مسؤولين عن أعمالهم، كلٌّ منهما حق)[١]، ويقول الشيخ الكوثري: (وأما إرادة العبد للفعل فهي مدار تكليفه، وهي بيده، جعلها الله هكذا تحقيقًا لمسؤولية العبد عن أفعاله)[٢]، وقد بين الشيخ مصطفى صبري أن مسؤولية الإنسان عن أعماله، محل اتفاق بينه وبين الشيخ الكوثري، فقال: (وآخر ما أقول في تلخيص النزاع بيني وبين فضيلة الصديق: أن الإنسان يلزم أن يكون مسؤولًا عند الله عن أعماله، وهذا متفق عليه بيننا)[٣]، ولا شك أن المسؤولية لا تتحقق إلا إذا كانت الاستطاعة أو القدرة للعباد على الأفعال، ثم الاختيار المترتب على هذه القدرة، ثابتين للعباد عندهما، وهذا ما اتفق عليه أهل السنة والجماعة من الأشاعرة[٤] والماتريدية[٥] في الجملة دون التفصيل.

=

وكمال الدين البياضي: إشارات المرام من عبارات الإمام ص٢٥١، ٣٠٧، حقق نصوصه وعلق عليه وضبطه: يوسف عبد الرزاق، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ- ١٩٤٩م.

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٧٨، وانظر: نفس المصدر ص١٠٩، ١٧١- ١٨١، ٢٣١، ٢٥٥، وموقف العقل ٣/٣٣، ٤٧، ٣٤٧، ٣٤٨، ٤٢٤.

(٢) محمد زاهد الكوثري: تعليقه على كتاب الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، ص١٤٧، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

(٣) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤٣٠.

(٤) انظر: الأشعري: اللمع ص٢٢٩- ٢٦٠، وإمام الحرمين الجويني: الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد ص٢١٥- ٢٢٥، حققه وعلق عليه: د/ محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي- مصر ١٣٦٩هـ- ١٩٥٠م، والآمدي: أبكار الأفكار ٢/٢٨٩- ٣٢٠.

(٥) انظر: نور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٥٥١- ٥٧٤، وأبو البركات النسفي: الاعتماد في الاعتقاد ص٢٧٩- ٢٨٥، والبياضي: إشارات المرام ص٢٥٩.

المبحث الأول

الخلاف في وجود الإرادة الجزئية وخلقها

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري حول إرادة العباد المتعلقة بأفعالهم المختلفة، والتي يعبر عنها بالإرادة الجزئية، من حيث كونها موجودة ومخلوقة لله تعالى أم لا، وسأبين فيما يلي المراد بالإرادة الجزئية، ثم أعرض رأيهما، والخلاف الذي دار بينهما حولها.

تعريف الإرادة الجزئية:

يُقْصَدُ بالإرادة الجزئية: تَعَلُّقُ تلك الصفة بطرف مُعَيَّنٍ من طرفي الفعل والترك، وَيُعَبَّرُ عنه بالقصد الجزئي، والاختيار الجزئي، والترجيح، وصرف الإرادة الكلية– التي هي صفة من شأنها أن تتعلق بكل من طرفي الفعل والترك، وترجح بتعلقها ذلك الطرف– نحو جانب مُعَيَّنٍ[1].

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن إرادة العباد لأفعالهم محط الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية؛ (لكونها مخلوقة لله تعالى عند الأشاعرة كقدرتهم وأفعالهم، وعند الماتريدية لها

---

(1) انظر: أبو الفتح إسماعيل بن مصطفى الكلنبوي: حاشية على شرح جلال الدين الدواني على العقائد العضدية ١٩٤/١، المطبعة العثمانية، در سعادت ١٣١٦ه، وأحمد عاصم بن خواجة عثمان أفندي الكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٢، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩ه– ٢٠١٨م، وعبد الحميد الحمدي بن عمر النعيمي الخربوتي: السمط العبقري في شرح العقد الجوهري ص٥٧، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٨ه– ٢٠١٧م، وحسن الأمير الداغستاني: رسالة إرادة جزئية ص١٠٨– ١١٠، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩ه– ٢٠١٨م، ومصطفى صبري: موقف البشر ص٥٧.

معنيان: إرادتهم الكلية وهي مخلوقة لله تعالى، أما إرادتهم الجزئية فغير مخلوقة وأمرها بأيديهم، وهي ما يملكونه من أفعالهم المنسوبة إليهم، ومدار تكليفهم بها، ومسؤوليتهم عنها)[١].

ويختار الشيخ مصطفى صبري ما ذهب إليه الأشاعرة من أن الإرادة الكلية والجزئية كلتاهما من الله، وأنهما مخلوقتان له ﷻ[٢]، ويرى (أن مذهب الأشاعرة أقرب المذاهب إلى الحق وأحقها بالقبول، ولا يمنعه من رجحانه هذا نزوعه إلى الجبر، وكون معنى "الكسب" فيه بعيدًا عن الفهم)[٣].

وقد أخذ الشيخ مصطفى صبري يرد على الماتريدية في عدم كون الإرادة الجزئية موجودة ومخلوقة[٤]، ومن هذه الردود قوله: (أما ادعاء كون الإرادة الكلية موجودة ومخلوقة، والجزئية غير موجودة، فغلط ناشئ من سقم التفهم في معنى الكلي والجزئي، حيث وقع في مخيلتهم أن الجزئي لا يكون له ما للكلي من الأهمية والكيان، وهو خطأ محض، بل الأمر بالعكس، أي: أن الجزئي موجود والكلي غير موجود، وهكذا كل جزئي وكلي، ولا وجود للكليات في الخارج، وإنما وجودها في ضمن وجود جزئياتها، أعني: أن الكليات غير موجودة وإنما الموجود أفرادها وجزئياتها، مثلًا: لا وجود للإنسان في الخارج كليًّا وعامًّا، وإنما الموجود أفراد الإنسان مثل زيد وعمرو وبكر، والإرادة الكلية والجزئية على هذا القياس)[٥].

وبعد أن أثبت الشيخ مصطفى صبري أن الوجود في الخارج إنما يكون للإرادة الجزئية لا الكلية، يقول: (فإذا ثبت أن الإرادة الجزئية هي الإرادة الوحيدة الموجودة في

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٥٦، ٥٧.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٥٧.

(٣) المصدر السابق ص٥٨.

(٤) انظر: المصدر السابق ص٦٩ وما بعدها.

(٥) المصدر السابق ص٧٠، وانظر له: موقف العقل ٣٤٣/٣، ٣٤٤، ٤٠٤، ٤١٤.

الخارج، وجب أن تكون مخلوقة، ويكون الله خالقها، كما ذهب إليه الأشاعرة)[١].

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ الكوثري أن الإرادة الكلية موجودة ومخلوقة لله تعالى، أما الإرادة الجزئية فأمر اعتباري غير موجود، ويبين أن القول بأن الإرادة الجزئية موجودة قياسًا على أن الجزئي عند المناطقة يكون موجودًا، يعد تشغيبًا على رأي الماتريدية، فيقول: (الإرادة: صفة حقيقية للعبد صالحة للفعل والترك في جميع الأفعال الاختيارية، فلاحتمال صرفها إلى جميعها سميت كلية، كما يقال: أقبل على العلم بكليته، يعني: بجميع قواه، وسمي توجيهها وجهة خاصة إرادة جزئية؛ لتحدد الاتجاه فيها، فالأولى: حقيقية[٢] موجودة، والثانية: أمر اعتباري منتزع من بين المريد والمراد، كباقي المعاني المصدرية، فلا يكون لمعنى الكلي والجزئي في مصطلح المناطقة أي مناسبة هنا؛ ليمكن التشغيب بأن الكلي مفقود، والجزئي هو الموجود، على خلاف رأي الماتريدية في الإرادة الكلية والجزئية)[٣].

الخلاف بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

لقد انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في رأيه بعدم كون الإرادة الجزئية موجودة، كما قام الشيخ الكوثري بالرد عليه، وفيما يأتي بيان ذلك.

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

يمكن تحديد النقد الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في رأيه بأن الإرادة الجزئية غير موجودة؛ لأنها أمر اعتباري، في الأمرين التاليين:

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٧٢.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة [حقيقة]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) محمد زاهد الكوثري: تعليقه على كتاب العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين الجويني، ص٤٣، ٤٤، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

أولًا: إن الشيخ مصطفى صبري يتعجب من أن الشيخ الكوثري لا يرى أن الإرادة الجزئية موجودة قياسًا على وجود الجزئي المنطقي، فيقول: (لقد غشيني العجب لما سمعت من صديقي العلامة الشيخ زاهد، أنه ينكر قياس الإرادة الجزئية التي هي حظ العباد عند الماتريدية من أفعالهم التي يخلقها الله، بالجزئي المنطقي الذي له الوجود في الخارج دون الكلي، وقد نبهت على هذا في "تحت سلطان القدر"، لكن فضيلة الصديق يصر على ظن أن ما يسمونه بالإرادة الجزئية يسمى بها؛ لكونها إرادة صغيرة إلى حد أنها ليست بموجودة ولا معدومة، والموجود هو الإرادة الكلية وهي المخلوقة لله تعالى)[١].

ثانيًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أن الإرادة الكلية ليست موجودة بالفعل، وإنما بالقوة، أي: أنها عبارة عن الاستعداد للإرادة، فإطلاق الإرادة عليها يعد إطلاقًا مجازيًّا، ونحن لا نبحث عنها، وإنما نبحث عن الإرادة الحقيقية، وهذه الإرادة الحقيقية هي الإرادة الجزئية التي تتحقق في الخارج[٢]، يقول الشيخ مصطفى صبري: (الحق عندي أنه لا إرادة في الإنسان إلا عند ما أراد، ووجود الإرادة فيه من غير أن يريد شيئًا تناقض ظاهر، ولعل ما يخيل لهم وجوده قبل إرادة شيء، هو القدرة على الفعل وعلى إرادة الفعل، لا الإرادة نفسها، والقدرة غير الإرادة، فبالقدرة يصير الإنسان مخيرًا بين الفعل وضده، وبالإرادة يختار أحد الجانبين، ولا تتحقق الإرادة التي هي اختيار أحد الجانبين للوقوع وتخصيصه به، إلا عند وقوع التخصيص)[٣].

٢- رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

لقد رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في إثبات وجود الإرادة الجزئية، ويمكن تحديد رده في الأمرين التاليين:

---

(١) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٣٤٤.

(٢) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص٧٢، وموقف العقل ٣/٤١٤.

(٣) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٣٤٤، وانظر: نفس المصدر ٣/٣٥٤ في الهامش.

أولًا: يرى الشيخ الكوثري أن ما ذهب إليه الشيخ مصطفى صبري من أن الإرادة الكلية غير موجودة، وأن الإرادة الجزئية هي الموجودة، يعد قلبًا لحقائق الأمور، فيقول: (ومن طرائف أسسه المنهارة ادعاؤه أن صفة الإرادة لا وجود لها في الإنسان قبل إرادته لشيء خاص، بل وجود الإرادة فيه منحصر في آن الإرادة الخاصة، لكن[1] الأمر بالعكس؛ إذ تلك الصفة من الصفات النفسية في الإنسان، وهي موجودة فيه ما دام إنسانًا سليم العقل كباقي الصفات النفسية، وأما الإرادة التي يعدها هي الموجودة، فأمر اعتباري أو من قبل الحال من الأمور اللاموجودة واللامعدومة...، وبهذا يظهر أن الأستاذ المناصر للجبرية، يكون بادعاء عدم وجود صفة الإرادة التي يُعَبَّرُ[2] عنها بالإرادة الكلية في الإنسان، ووجود الإرادة الجزئية فيه، قد جعل الموجود معدومًا والمعدوم موجودًا، نسأل الله الصون)[3].

ثانيًا: يرى الشيخ الكوثري أن الماتريدية لم يقصدوا في حديثهم عن الإرادة الكلية والجزئية، معنى الكلي والجزئي في اصطلاح المناطقة، كما انتقدهم الشيخ مصطفى صبري في ذلك، بل أرادوا المعنى اللغوي للكل والجزء، وعلى هذا فلا يوجه النقد إليهم، وحول هذا يقول: (وَعَدُّ الإرادة الكلية معدومة والإرادة الجزئية هي الموجودة قلب للأوضاع، يتجاهل أن الكلية والجزئية هنا ليستا على اصطلاح المناطقة، ولو فكر هذا الزاعم في أن الكلي المنطقي هنا هو مفهوم صفة الإرادة، وأن جزئياته هي صفات الإرادة المشخصة في نفوس الأفراد، كما هو شأن الصفات الحقيقية كالسمع والبصر ونحوهما، لا تعلقها الاعتباري؛ لانجاب ما غشيه من العجب المصطنع، ولجزم بأن أصحابنا ما جروا على مصطلح المناطقة في إطلاق الكلية والجزئية على الإرادة، بل جروا على المعنى اللغوي للكل والجزء؛ لاستناد كل مرادات ذي الصفة إلى تلك الصفة النفسية واستناد جزء منها

---

(1) وردت في النسخة المطبوعة [لكل]، ولعل الصواب ما أثبت.

(2) وردت في النسخة المطبوعة [تُعَبِّرُ]، ولعل الصواب ما أثبت.

(3) الكوثري: الاستبصار ص١٩، ٢٠ باختصار.

إلى تعلقها به، ولا مشاحاة في ذلك؛ وإلا فهم بُعَدَاءُ عن أن يعدوا الموجود اتفاقًا معدومًا والمعدوم موجودًا)[١].

تعقيب:

إذا تأملنا في رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في وجود الإرادة الجزئية وخلقها، والنقاش الذي دار بينهما حولها، يمكننا ملاحظة الأمور الآتية:

أولًا: إن الماتريدية يتفقون مع الأشاعرة في أن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى، ومكتسبة للعباد[٢]، إلا أن الكسب معناه مختلف بين الأشاعرة والماتريدية.

فالكسب عند الأشاعرة: عبارة عن مقارنة القدرة الحادثة لمقدورها، من غير تأثير لها، لا في ذات الفعل ولا في صفة من صفاته، يقول الجرجاني: (أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله ﷻ وحدها، ليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة واختيارًا، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنًا لهما، فيكون فعل العبد مخلوقًا لله إبداعًا وإحداثًا، ومكسوبًا للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته، من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلًّا له)[٣].

والكسب عند الماتريدية: عبارة عن صرف القدرة والإرادة إلى الفعل، وقصد

---

(١) الكوثري: الاستبصار ص٢٠، ٢١.

(٢) انظر: الأشعري: اللمع ص١٩١- ٢٠٢، والباقلاني: الإنصاف ص٤٣، ٤٤، ١٣٧- ١٤٢، والآمدي: أبكار الأفكار ٣٨٣/٢- ٤٢٥، والجرجاني: شرح المواقف ١٦٣/٨، والماتريدي: التوحيد ص٢٢٦، وأبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٧٧٩/٢، ٨٤٥- ٨٤٧، ٨٩١، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٥٧٥- ٥٩٤.

(٣) الجرجاني: شرح المواقف ١٦٣/٨، وانظر: الرازي: المطالب العالية ٩/٩، ١٠، والآمدي: أبكار الأفكار ٣٨٣/٢، ٤٢٥، وشمس الدين محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني: مطالع الأنظار على متن طوالع الأنوار ص١٩٠، دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

اختياره، فيخلق الله تعالى عقيب ذلك الصرف والقصد الفعل، فالكسب عندهم هو محل تأثير قدرة العبد، إلا أنه لا يترتب عليه الإيجاد والاختراع للفعل؛ إذ لا يقدر على ذلك إلا الله تعالى، وإنما يترتب عليه وصف الفعل، فما كان من (أفعال العباد فوجوده وشيئيته متعلقة بقدرة الله تعالى، وكونه حركة وسكونًا وطاعة ومعصية متعلقة بقدرة العبد)[١]، يقول أكمل الدين البابرتي: (الأفعال واقعة بقدرة الله وكسب العبد، على معنى أن الله تعالى أجرى عادته بأن العبد إذا صمم العزم على فعل الطاعة يخلق الله تعالى فعل الطاعة فيه، وإذا عزم على فعل المعصية يخلق فعل المعصية فيه، وعلى هذا يكون العبد كالموجد لفعله، وإن لم يكن موجدًا حقيقة، وهذا القدر كافٍ في الأمر والنهي)[٢]، ويعبر عن الكسب عند الماتريدية: بالقصد والاختيار[٣]، أو العزم الْمُصَمَّمِ[٤]، أو الإرادة الجزئية[٥].

---

(١) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٩١٣/٢، وأبو البركات النسفي: الاعتماد في الاعتقاد ص٣٠٩، وانظر: صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي: التوضيح في حل غوامض التنقيح ٣٥٣/١، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ-١٩٩٦م، وكمال الدين بن أبي شريف: المسامرة بشرح المسايرة ص١٠٥، دار الطلائع- القاهرة ٢٠١٣م.

(٢) أكمل الدين محمد بن محمد البابرتي: شرح وصية الإمام أبي حنيفة ص١٠٨، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد صبحي العايدي، وحمزة محمد وسيم البكري، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م، وانظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٨٧٥/٢، ٨٩٦، ٨٩٩.

(٣) انظر: صدر الشريعة: التوضيح ٣٥٠/١، ٣٥١، والبياضي: إشارات المرام ص٢٦٠.

(٤) انظر: كمال الدين بن الهمام: المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة ص٥٥، ٥٦، راجع أصولها وعلق عليها: محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة المحمودية التجارية- مصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، وابن أبي شريف: المسامرة بشرح المسايرة ص١٠٥، والبياضي: إشارات المرام ص٢٥٩، وخالد النقشبندي: العقد الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه عند الماتريدي والأشعري، أو الرسالة الكسبية في الفرق بين الجبر والقدر ص٤٩، ٥٥، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، منشورات الأصلين، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

(٥) انظر: الكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩٤/١، وخالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٤٩، ٥٥، ٦١، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٤، وحسن الأمير الداغستاني: رسالة إرادة جزئية ص١٠٩.

ويتبين لنا جليًّا أن متقدمي الماتريدية– ومعهم صدر الشريعة من متأخري الماتريدية– كانوا يتفقون اصطلاحيًّا مع الأشاعرة في تسمية الإرادة بالقدرة، ومما يدل على هذا قول صدر الشريعة: (إنه جرى عادته تعالى أنَّا متى قصدنا الحركة الاختيارية قصدًا جازمًا، من غير اضطرار إلى القصد، يخلق الله تعالى عقيبه الحالة المذكورة الاختيارية، وإن لم نقصد لم يخلق، ثم القصد مخلوق الله، بمعنى أنه تعالى خلق قدرة يصرفها العبد إلى كلٍّ منهما على سبيل البدل، ثم صرفها إلى واحد مُعَيَّنٍ بفعل العبد وهو القصد والاختيار)[١].

غير أنه قد وُجِّهَ النقد إلى متقدمي الماتريدية بأن معنى الكسب عندهم مشكل[٢]؛ لأن العبد إما أن يكون مستقلًا بإدخال شيء في الوجود من العزم، وصرف الحركات والسكنات إلى الطاعة والمعصية، وإما أن لا يكون، فإن كان الأول فقد سلموا قول المعتزلة، وانتقضت دلائلهم على أنه لا تأثير لقدرة العبد أصلًا؛ لأن دلائلهم دالة على انتفاء تأثير قدرته مطلقًا، وإن كان الثاني كان العبد مضطرًا؛ لأن الله تعالى إذا خلقه في العبد حصل لا محالة، وإذا لم يخلقه فيه فقد استحال حصوله، فيكون الكل بقدرة الله تعالى وخلقه، وحينئذ تعود الإشكالات، وعند هذا التحقيق يظهر أن الكسب اسم بلا مسمى[٣].

ونظرًا لهذه الإشكالات الواردة على الكسب عند متقدمي الماتريدية، فقد ذهب متأخروهم إلى أن القصد أو العزم المصمم الصادر من العبد، غير موجود في الخارج؛ لأنه

---

(١) صدر الشريعة: التوضيح ١/٣٥٠، ٣٥١.

(٢) انظر: ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي: طوالع الأنوار من مطالع الأنظار ص٣٠٥، تحقيق: د/ محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ– ١٩٩٨م، والأصفهاني: مطالع الأنظار ص١٩٣.

(٣) انظر: فخر الدين الرازي: محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ص١٩٩، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية– القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ، وشمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ٢/١٢٧٥ بتصرف.

من قبيل الحال المتوسط بين الموجود والمعدوم، أو من الأمور الإضافية الاعتبارية، ويعد صدر الشريعة من أوائل متأخري الماتريدية الذين ذهبوا إلى ذلك حيث يقول: (إيقاع العبد ليس إيجادًا؛ إذ ليس تمام العلة القريبة، خلافًا للمعتزلة؛ إذ العلة القريبة إيقاع العبد مع القدرة التي خلقها الله تعالى مقارنة لوجود الأثر، والإيقاع مباشرة السبب، لكن إيصاله إلى الأثر ليس في وسعه بل بخلق الله تعالى القدرة المقارنة، فالأثر مخلوق لله تعالى، بمعنى أن جميع ما يتوقف عليه من الموجودات مخلوقة بلا مدخل الغير، بقي أمر لا موجود ولا معدوم يسمى إيقاعًا، أي: ترجيح جانب الوجود، فهو من العبد، ومع ذلك هو مستند إلى موجودات خلقها الله تعالى، لكن لا على سبيل الإيجاب، فالأثر مخلوق الله تعالى بهذا المعنى، ومع ذلك بكسب العبد، أي بمباشرته السبب)[١].

ويقول صدر الشريعة أيضًا: (فالأمر الإضافي الذي هو الصادر من العبد، وهو الذي لا يجب عنده وجود الأثر، يسمى كسبًا)[٢].

وقد تابع صدر الشريعة فيما ذهب إليه كثير من متأخري الماتريدية[٣]، إلا أنهم سموا الإرادة التي كان يسميها متقدمو الماتريدية وصدر الشريعة بالقدرة، سموها بالإرادة الكلية، وهي مخلوقة لله تعالى، وسموا الكسب– المعبَّر عنه بالقصد الجزئي أو العزم المصمم– بالإرادة الجزئية، وهي غير مخلوقة؛ لأنها غير موجودة في الخارج، بل من الأمور الاعتبارية، أو من الأمور اللاموجودة واللامعدومة المسماة بالحال، ويظهر هذا واضحًا

---

(١) صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي: كتاب شرح تعديل العلوم، القسم الثاني في علم الكلام ص٢٥٦، دراسة وتحقيق: أحمد محمد ممتي، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين بالقاهرة– جامعة الأزهر، سنة ١٤٣٦هـ– ٢٠١٥م.

(٢) صدر الشريعة: التوضيح ٣٥٢/١.

(٣) انظر: البياضي: إشارات المرام ص٢٥٩، والكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩٣/١، ١٩٤، ٢٤٨، ٢٥٢، وخالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٤٩، ٦١، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٢، ٦٣، ٦٤، والخربوتي: السمط العبقري ص٥٧– ٦١، وحسن الأمير الداغستاني: رسالة إرادة جزئية ص١٠٦– ١١٠.

عند الكلنبوي حيث يقول في بيان المراد بالإرادة الكلية والجزئية: (إن في العبد المختار إرادتين: كلية: وهي صفة من شأنها أن تتعلق بكل من طرفي الفعل والترك، وترجح بتعلقها ذلك الطرف، وهي مخلوقة لله تعالى اتفاقًا، وجزئية: هي تعلقها بطرف مُعَيَّنٍ، ويعبر عنه بالاختيار الجزئي، والترجيح، وصرف الإرادة الكلية نحو جانب مُعَيَّنٍ...، وهذه الإرادة الجزئية المسماة بالقصد، صادرة من العبد مع جواز عدم صدورها منه، ولا يلزم كون العبد خالقًا لها؛ لأنها ليست من الموجودات الخارجية، بل من الأمور الاعتبارية أو من قبيل الحال، وهي مدار التكليف)[١]، وقد تابع الكلنبوي فيما ذهب إليه كثير من متأخري الماتريدية[٢].

ويتضح مما سبق أن أبا منصور الماتريدي ومتقدمي الماتريدية لم يقولوا بالإرادة الكلية والجزئية، وإنما قالوا: إن كسب العبد هو توجيه إرادته وصرفها للفعل، وقصد اختياره، وتصميم العزم إليه[٣]، كما يتضح أن متأخري الماتريدية هم القائلون بالإرادة الكلية والجزئية، وأن الإرادة الجزئية غير موجودة في الخارج، وقد أشار الشيخ خالد النقشبندي إلى هذا الأمر فقال: (نسبة القول المقابل لقول الأشعري إلى الماتريدية لا الماتريدي غالبًا؛ لأن هذه التدقيقات إنما صدرت من متأخري أصحابه لا منه؛ لما مَنَّ الله تعالى عليه بالمعافاة من اختلاط المبتدعة، فاختار طريق السلف في المسألة)[٤].

وعلى هذا فالشيخ الكوثري يكون تابعًا لمتأخري الماتريدية في القول بالإرادة

---

(١) الكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩٤/١ باختصار.

(٢) انظر: خالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٤٩، ٦١، ٨٤، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٢، ٦٣، والخربوتي: السمط العبقري ص٥٧- ٦١، ٢٤٨، ٢٤٩، وحسن الأمير الداغستاني: رسالة إرادة جزئية ص١٠٨- ١١٠.

(٣) انظر: الماتريدي: التوحيد ص٢٢٦، ٢٧٠، وأبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٨٤٥/٢- ٨٤٧، ٨٧٥، ٨٩٦، ٨٩٩، وأكمل الدين البابرتي: شرح وصية الإمام أبي حنيفة ص١٠٨.

(٤) خالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٨٤، ٨٥، وانظر: نفس المصدر ص٥٩، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٨، والخربوتي: السمط العبقري ص٢٥٢.

الكلية والجزئية، كما أن نقد الشيخ مصطفى صبري للماتريدية في القول بالإرادة الكلية والجزئية، يكون موجهًا لمتأخري الماتريدية لا لمتقدميهم.

ثانيًا: إن النقد الأول الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في أن الإرادة الجزئية تكون موجودة قياسًا على وجود الجزئي المنطقي، نقد صحيح؛ لأنه يتفق مع ما يقرره المناطقة من أن الكلي المنطقي لا وجود له في الخارج، وإنما وجوده في ضمن وجود أفراده وجزئياته، يقول الخبيصي: (والحق وجود الكلي الطبيعي في الخارج، لا بمعنى الاستقلال، بل بمعنى وجود أشخاصه وأفراده، فإن أفراده إذا كانت موجودة في الخارج وهو جزء من الأفراد، فيكون موجودًا في الخارج تبعًا وضمنًا، وأما الكلي المنطقي والعقلي فلم يثبت وجودهما في الخارج)[1]، ولما كان الجزئي لا بد أن يكون موجودًا في الخارج، فإن الإرادة الجزئية قياسًا عليه تكون موجودة، وبالتالي فنقد الشيخ الكوثري للشيخ مصطفى صبري بأنه قد جعل الموجود معدومًا والمعدوم موجودًا، غير دقيق؛ إذ قد وضح أن الكلي والجزئي وجوديان.

ثالثًا: إن النقد الثاني الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في أن الإرادة الكلية ليست إرادة بالفعل، وأن الإرادة الحقيقية هي الإرادة الجزئية التي تتحقق في الخارج، نقد صحيح؛ لأن الإرادة صفة من شأنها التخصيص والترجيح عند الأشاعرة والماتريدية، حيث تُعَرَّفُ عند الأشاعرة بأنها: (صفة مخصصة لأحد طرفي المقدور بالوقوع)[2]، كما تُعَرَّفُ عند الماتريدية بأنها: (صفة توجب تخصيص المفعولات بوجه دون

---

(1) فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخبيصي: التذهيب شرح على تهذيب المنطق والكلام ص١٩٨- ٢٠٣، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر ١٣٥٥ه- ١٩٣٦م، وانظر: قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية ص١٧٠، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار- قم، الطبعة الثانية ١٤٢٦ه.

(2) عضد الدين الإيجي: المواقف في علم الكلام ص١٤٨، مكتبة المتنبي- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ، وانظر: نفس المصدر ص٢٩١، والرازي: المطالب العالية ١٧٥/٣، والآمدي: أبكار الأفكار ٣٠١/١، =

وجه، ووقت دون وقت)[١]، فالإرادة تتحقق عند وقوع تخصيص أحد طرفي المقدور على الآخر؛ ولذلك يقول نور الدين الصابوني بعد أن ذكر تعريف الإرادة: (وهي ملازمة للفعل ضرورة كالقدرة والعلم)[٢].

وإذا كانت الإرادة الجزئية عند متأخري الماتريدية والشيخ الكوثري هي التي تتعلق بالفعل وتخصصه وترجحه، فتكون هي الإرادة الحقيقية الموجودة والمخلوقة لله تعالى، وليست أمرًا اعتباريًّا كما يذهبون.

كما أن ما ذكره الشيخ مصطفى صبري من أن كلام متأخري الماتريدية والشيخ الكوثري عن الإرادة الكلية، لا يعد حديثًا عن صفة الإرادة وإنما عن صفة القدرة، يعد نقدًا دقيقًا؛ لأن قول الشيخ الكوثري عن الإرادة الكلية: إنها (صفة حقيقية للعبد صالحة للفعل والترك في جميع الأفعال الاختيارية)[٣]، لا يتفق مع تعريف الإرادة– السابق ذكره– عند الأشاعرة والماتريدية، وإنما الذي يصلح ويصح للفعل والترك هو القدرة لا الإرادة، وهذا ما عليه الأشاعرة[٤] والماتريدية[٥].

ومما تجدر الإشارة إليه أن السيالكوتي والكلنبوي على الرغم من قولهما بالإرادة الكلية والجزئية، فإنهما قد قالا بهذا المعنى للقدرة[٦]، بل يقرران أن القدرة هي التي تكون

=

وسعد الدين التفتازاني: شرح المقاصد ١٢٨/٤، ١٢٩، تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب– بيروت– لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م، والجرجاني: شرح المواقف ٧٠/٦، ٧٥، ٨٢.

(١) أبو البركات النسفي: الاعتماد في الاعتقاد ص٢٠٦، وأكمل الدين البابرتي: شرح وصية الإمام أبي حنيفة ص٨١، وانظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٥٧٤/١، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٤٢٤، ٤٣٠.

(٢) نور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٤٣٠.

(٣) الكوثري: تعليقه على كتاب العقيدة النظامية ص٤٣.

(٤) انظر: الإيجي: المواقف ص٢٩٩، والتفتازاني: شرح المقاصد ٣٥١/٢، ٨٩/٤، ١٠٩.

(٥) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٧٩/٢.

(٦) انظر: عبد الحكيم السيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢١٦/٤، ٢٤٠، ضمن كتاب: شروح وحواشي العقائد النسفية لأهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية، تحقيق ودراسة:

=

موجودة قبل الإرادة، يقول السيالكوتي: (إن الله تعالى أوجد في العبد قدرة بها يتمكن من الفعل والترك، وإرادة ترجح أحدهما)[١]، ويقول الكلنبوي: (المراد من القدرة التي لها مدخل في ذلك الوصف [أي: وصف الفعل من كونه طاعة أو معصية]: القوة التي خلقت في قلب العبد، بها يصح أن يصرف إرادته الكلية إلى جانب مُعَيَّنٍ وأن لا يصرف)[٢].

رابعًا: إن رد الشيخ الكوثري بأن الماتريدية لم يقصدوا من إطلاق الكلية والجزئية على الإرادة مصطلح المناطقة في الكلي والجزئي، بل أرادوا المعنى اللغوي للكل والجزء؛ ليؤيد بذلك أن الإرادة الجزئية أمر اعتباري أو أنها ليست بموجودة ولا معدومة، فإن هذا الرد لا يعني أن القول بوجود الإرادة الجزئية على هذا النحو لا يسلم من النقد؛ ولذلك نجد المرجاني– وهو من متأخري الماتريدية– لا يوافق متأخري الماتريدية القائلين بأن الإرادة الجزئية لا موجودة ولا معدومة، حيث يرى أنها لا تخرج عن ملك الله تعالى، ولا يجري في ملكه ﷻ إلا ما يشاء، يقول المرجاني: (وذهب صدر الشريعة إلى مختار الباقلاني، ووجَّه مذهب الحنفية بهذا الوجه السقيم، ونزَّله على ذلك الرأي العقيم، مع نَبْوِهِ عنه، وغنائه عن بنائه عليه، على أن ذلك الأمر الذي ليس بموجود ولا معدوم إما أن يكون داخلًا في ملكه أو لا يكون، ويلزم على الثاني إثبات أمر يكون ملكًا لغيره لا يكون ملكًا لله تعالى، وعلى الأول يلزم تفويضه إلى العباد وقطع تصرفه تعالى عنه بالإعدام والإيجاد، وهل كانت الاستحالة إلا في هذه القضية؟ والحق أن المذهب أعلى منه كعبًا، وأرفع قدمًا، وأنبل شأنًا، وأثبت مقامًا)[٣].

=

الشيخ/ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية– بيروت– لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ– ٢٠١٣م، والكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ٢٤٨/١.

(١) السيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢٤٠/٤.

(٢) الكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ٢٥٢/١.

(٣) شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني: حاشية على شرح جلال الدين الدواني على العقائد العضدية ٢٥٢/١، المطبعة العثمانية، در سعادت ١٣١٦هـ.

المبحث الثاني

الخلاف في مشيئة العباد المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[١]

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في مشيئة العباد الواردة في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٢]، هل المراد بها الإرادة الجزئية أم الإرادة الكلية؟ وهل الآية تدل على الجبر أم الاختيار؟ وفيما يأتي بيان ذلك.

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٣]، يدل على أن مشيئة العباد مربوطة بمشيئة الله تعالى، وأنهم لا يستقلون بالتصرف فيها، فمشيئتهم المتعلقة بأفعالهم تابعة لمشيئة الله تعالى[٤].

ويبين الشيخ مصطفى صبري أن مشيئة العباد المعلقة بمشيئة الله تعالى في قوله ﷻ: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٥]، هي الإرادة الجزئية، وأن الآية تدل على الجبر، فيقول: (المراد بمشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله، إرادتهم الجزئية؛ لأن ما قبل الآية في سورة التكوير: ﴿إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَالَمِينَ ﴿٢٧﴾ لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾﴾[٦]، فبعد ما بين أن هذا القرآن عظة وذكرى لمن شاء منكم الاستقامة، قيل: إن مشيئتهم الاستقامة موقوفة على مشيئة الله، وإنكم لا تشاءون أن تستقيموا ما لم يشأ الله أن تشاءوا ذلك، فعلقت

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٣) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٤) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص٧٧، ٧٨.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٦) سورة التكوير: الآيتان ٢٧، ٢٨.

إرادات العباد الجزئية أيضًا بمشيئة الله؛ لأن إرادة الاستقامة هي المشيئة الجزئية بعينها المتعينة بالتعلق بشيء مُعَيَّنٍ...، فالآية بما يتبادر من سباقها وسياقها تربط هذه الإرادة الجزئية بإرادة الله، وتؤيد مذهب الأشاعرة المنتهي إلى الجبر[١])[٢].

ويستبعد الشيخ مصطفى صبري أن يكون المراد بمشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى إرادتهم الكلية، أي: اتصافهم بصفة الإرادة مطلقًا، فيقول: (لا يجوز حمل المشيئة المعلقة في الآية بمشيئة الله على اتصاف العباد بصفة الإرادة المطلقة، ولم يحملها عليه أحد من المفسرين وفيهم الماتريدية)[٣].

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ الكوثري أن قول الله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٤]، لا يدل على الجبر؛ لأن المقدر قبل ﴿أَن﴾ في الآية، إما أن يكون «باء السببية» أو «لفظ الوقت» أو «بعد»، ويختار الشيخ الكوثري أن يكون المقدر «باء السببية» أو «لفظ الوقت»؛ إذ لا يدلان على الجبر، ويستبعد أن يكون المقدر «بعد»؛ لأنه بعيد عن الذوق العربي، كما يدل على الجبر، يقول الشيخ الكوثري: (أما قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٥] فلا تمسك للجبرية به أصلًا؛ لأنه لا بد من مقدر قبل ﴿أَن﴾، وهو «باء السببية» على الأظهر الأشهر، أو «لفظ الوقت»، فالأول: يفيد أن مشيئة العبد بسبب مشيئة الرب سبحانه، ولا شك أنه سبحانه لو لم يشأ أن يكون العبد مختارًا شائيًّا لما كان كذلك، وهذا مما اتفق عليه الفرق، وأما الثاني: فلا يدل إلا على مجرد المقارنة، وليس

---

(١) لم أترك هذه الدعوى على عواهنها، بل رددت عليها أثناء التعقيب في هذا المبحث.

(٢) مصطفى صبري: موقف البشر ص٧٨ باختصار.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة، وانظر: نفس المصدر ص٨٧، ٨٨.

(٤) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٥) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

بمنكور أيضًا عندهم، وأما تقدير «بعد» ليتم ما يريده الجبرية، فغير متصور أصلًا عند من عنده شيء من الذوق العربي، وحتى يمكن للجبري أن يتمسك بالآية، وهذا ظاهر جدًّا عند من لم يتابع هواه)[١].

ويرى الشيخ الكوثري أن مشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى، يمكن حملها على وجهين:

الوجه الأول: أن تحمل على المشيئة الخاصة، أي: الإرادة الجزئية المؤدية إلى اتخاذ السبيل أو الاستقامة.

الوجه الثاني: أن تحمل على ذات المشيئة، أي: الإرادة الكلية واتصاف العباد بصفة الإرادة المطلقة.

يقول الشيخ الكوثري: (أما المشيئة المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾[٢]، فإما أن تحمل على المشيئة الخاصة المدلول عليها في سياق الآية، وهي المشيئة المؤدية إلى اتخاذ السبيل أو إلى الاستقامة، بالنظر إلى الآيتين في سورتي الإنسان والتكوير، وهذا إنما يدل على عدم كفاية إرادة العبد في الأداء المذكور بدون مشيئة الرب سبحانه، لا على عدم سبق إرادة العبد.

وإما أن تترك على تجردها من المفعول- كما هو الأصل عند إهمال المفعول في المتعدي- فيكون القصد إلى ذات المشيئة بدون ملاحظة أي مفعول، فيؤدي معنى أن البشر لم يكن ليشاء ويختار لولا مشيئة الله كون البشر شائيًّا مختارًا، فتكون الآية من قبيل ﴿لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ﴾[٣]، فتنبههم الآية على أن أداء مشيئتهم إلى اتخاذ السبيل أو إلى الاستقامة، لم يكن ليتم لهم لولا مشيئة الله سبحانه أداء

---

(١) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٥٠، وانظر له: الاستبصار ص١٧.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٧.

مشيئتهم إلى ذلك، فيرى العبد المنيب أن الفضل كله لله على الوجهين، وهذا من الظهور بمكان رغم تقولات الجبرية)[1].

ويظهر من هذا النص أن الشيخ الكوثري يرى أن الآية لا تدل على الجبر، سواء كان المراد بمشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى المشيئة الخاصة، أي: الإرادة الجزئية، أو ذات المشيئة، أي: الإرادة الكلية.

الخلاف الذي دار بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

لقد انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في تأويله للآية، كما أن الشيخ الكوثري قام بالرد عليه، وسأبين ذلك فيما يلي:

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في فهمه للآية وتأويله لها بما يبعدها عن الدلالة على الجبر في مشيئة العباد، ويمكن تلخيص نقده في الأمور الآتية:

أولًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أن الشيخ الكوثري ذهب إلى أن مشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى، هي الإرادة الكلية؛ لأنه فهم أن الآية من قبيل الامتنان المبني على أصل خلقتهم، أي: أنهم خلقوا ذوي مشيئة واختيار، لكن الشيخ مصطفى صبري ينتقده في ذلك مبينًا أن الاتصاف بصفة الإرادة مطلقًا، يشترك فيه جميع الناس أصحاب المشيئة الحسنة والسيئة؛ ومن ثم لا يصح الامتنان الذي يراه الشيخ الكوثري، وإنما يحصل الامتنان لو كان المراد بمشيئة العباد في الآية الإرادة الجزئية؛ لأنه يصير حينئذ ميزة لهم فيما هداهم الله إليه ووفقهم له، وفي تقرير هذا يقول الشيخ مصطفى صبري: (الامتنان المفهوم عندنا من الآية أكبر وأخص للطائفتين: المتخذين سبيلًا إلى ربهم

---

(1) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٥٠، ٥١، وانظر له: تعليقه على كتاب العقيدة النظامية ص٥٣، والاستبصار ص١٧.

والمستقيمين، فهم مدينون لفضل الله لا في خلقهم ذوي مشيئة واختيار فحسب، بل في توفيقهم أيضًا لاستعمال هذه المشيئة والاختيار فيما يؤدي إلى سعادتهم، ذلك الذي يمتازون به على زملائهم من بني نوعهم الذين خلقوا مثلهم ذوي مشيئة واختيار، ثم لم تنفعهم خلقتهم هذه بل ضرتهم، وهذا الامتياز هو الذي يصحح ذلك الامتنان المفهوم من الآية)[1].

ويتعجب الشيخ مصطفى صبري مما ذهب إليه الشيخ الكوثري من كون الآية من قبيل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[2]؛ إذ يرى الشيخ مصطفى صبرى أن الامتنان في هذه الآية خاص بالمؤمنين الصادقين، لا عام لكل من خلقه الله ذا مشيئة واختيار، فيقول: (ومن العجب أن الآية التي جاء بها فضيلة الصديق لتكون مثالًا على غرار آية المشيئة المنازع في تفسيرها، وهي قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تَمُنُّوا۟ عَلَىَّ إِسْلَٰمَكُم ۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَىٰكُمْ لِلْإِيمَٰنِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿١٧﴾﴾[3]، تنطق بالامتنان على المخاطبين، بهدايتهم للإيمان المشروط بكونهم صادقين، وهي نعمة ممتازة خاصة بالمؤمنين الصادقين، مثل ما قلنا في تفسير ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[4]، لا عامة لكل من خلقه الله ذا مشيئة واختيار)[5].

ثانيًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أنه يلزم على تأويل الشيخ الكوثري للآية أمر يخالف السوق والذوق، وهو إنكار وجود مشيئة خاصة لله تعالى متعلقة بمشيئة العباد لأفعالهم المختلفة، فيكون خلق تلك الأفعال خاليًا عن المشيئة لله تعالى[6].

---

(1) مصطفى صبري: موقف العقل ٤٠١/٣.

(2) سورة الحجرات: الآية ١٧.

(3) سورة الحجرات: الآية ١٧.

(4) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(5) مصطفى صبري: موقف العقل ٤٠١/٣.

(6) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٤٠٣/٣.

ويبين الشيخ مصطفى صبري أن العلماء الذين ذهبوا إلى هذا المعنى– ومن بينهم الشيخ الكوثري– في تأويل الآية، قد (تقبلوا من حيث لا يشعرون مذهب المعتزلة في إسناد خلق أفعال العباد إليهم أنفسهم لا إلى الله؛ إذ لا خلق بدون مشيئة)[١].

ويلاحظ أن هذا النقد والذي قبله يتجهان إلى الوجه الثاني الذي ذهب إليه الشيخ الكوثري في بيان مشيئة العباد المستفادة من الآية.

ثالثًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أنه يلزم على تأويل الشيخ الكوثري للآية أمر آخر يخالف السوق والذوق، وهو عدم إنكار المشيئة الخاصة لله تعالى بجنب مشيئة العباد المتعلقة بأفعالهم، وإنما إنكار تبعية مشيئة العباد لمشيئة الله تعالى، وادعاء العكس، أي: أن مشيئة العباد متبوعة لمشيئة الله تعالى، كما هو مذهب الماتريدية القائل: بأن الله تعالى يخلق أفعال عباده على وفق مشيئاتهم سنة مطردة منه، وهذا أشد من مذهب المعتزلة في تفويض أفعال العباد إليهم، ويكون تفسير الآية على هذا التقدير أكثر بعدًا عن السوق والذوق؛ لأنها تقول: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢]، لا «وما يشاء الله إلا أن تشاءوا»[٣].

ويلاحظ أن هذا النقد يتجه إلى الوجه الأول الذي ذهب إليه الشيخ الكوثري في بيان مشيئة العباد المستفادة من الآية.

٢ – رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

لقد رد الشيخ الكوثري على الشيخ مصطفى صبري مبينًا أن سبب استغراب ورفض الشيخ مصطفى صبري الامتنان بذات المشيئة، يرجع إلى أن (تلك المشيئة المخلوقة في المطيع مخلوق مثلها في الفاسق، وقد أدته إلى الفسق)[٤].

---

(١) المصدر السابق ٤١٠/٣، وانظر: نفس المصدر ٤١٥/٣.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٣) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٤٠٣/٣.

(٤) الكوثري: الاستبصار ص١٦.

لكن الشيخ الكوثري يرى أن هذا السبب لا يمنع أن يكون الامتنان في الآية بذات المشيئة، فيقول: (هذا تناسٍ منه أن الذكر الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد امتن الله تعالى به على عباده في آيات لما فيه من الهداية، مع أن الله يضل به من يشاء ويهدي به من يشاء، ففي الامتنان بها في الحالتين تقريع بالغ لمن لم يتخذ السبيل بتلك النعمة، أو لم يهتد بذلك النور)[١].

ويبين الشيخ الكوثري أن تعجب الشيخ مصطفى صبري من كون قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢]، من قبيل قوله تعالى: ﴿قُل لَّا تَمُنُّواْ عَلَيَّ إِسۡلَٰمَكُمۖ بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ ١٧﴾[٣]، يعود إلى أنه لم يذهب إلى أن الله تعالى أجرى عادته بأن العبد إذا أراد الفعل وصمم العزم عليه وقصده يخلقه الله تعالى، كما هو مذهب الماتريدية[٤]؛ ومن ثم فلا إشكال عند الشيخ الكوثري فيما ذكره؛ لأنه يعتقد بمذهبهم، وعن هذا يقول الشيخ الكوثري: (وكون الآية من قبيل ﴿بَلِ ٱللَّهُ يَمُنُّ عَلَيۡكُمۡ أَنۡ هَدَىٰكُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ﴾[٥]، لا يستغربه إلا من لا يرى أن العبد يريد الهداية ويطلبها من الله تعالى، والله يخلقها له على مقتضى وعده الكريم بقوله في الحديث القدسي: «فَاسْتَهْدُونِي أَهْدِكُمْ»[٦]، حيث رتب الهداية على استهداء العبد، ومذهب أهل

---

(١) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٣) سورة الحجرات: الآية ١٧.

(٤) انظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٨٧٥/٢، ٨٩٦، ٨٩٩، وشمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٧٥/٢، وصدر الشريعة: التوضيح ٣٥٠/١، ٣٥١، وأكمل الدين البابرتي: شرح وصية الإمام أبي حنيفة ص١٠٨، وابن الهمام: المسايرة ص٥٥- ٥٧، والبياضي: إشارات المرام ص٢٩٣- ٢٩٥، ٣٠٤.

(٥) سورة الحجرات: الآية ١٧.

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه من حديث أبي ذَرٍّ ﷺ: كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم =

الحق: أن العبد يريد الهداية والله سبحانه يخلقها له)[١].

ويلاحظ أن هذا الرد من الشيخ الكوثري إنما هو رد على النقد الأول الذي وجهه إليه الشيخ مصطفى صبري، وأنه لم يرد على النقدين الثاني والثالث، وسيتضح في التعقيب إن شاء الله تعالى لماذا لم يرد الشيخ الكوثري على هذين النقدين.

تعقيب:

عندما ننظر في رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في مشيئة العباد المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٢]، وحينما ننظر أيضًا في الخلاف الذي دار بينهما حول تأويلهما للآية، يتبين الأمور التالية:

أولًا: هناك اتفاق بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري- كما ورد في الوجه الأول الذي ذكره في الآية- على أن مشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى، هي الإرادة الجزئية، أي: مشيئة اتخاذ السبيل أو الاستقامة، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين من الأشاعرة[٣] والماتريدية[٤]، وهو ما يتفق مع دلالة سياق الآية، حيث إن

=

١٩٩٤/٤، برقم: ٢٥٧٧، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

(١) الكوثري: الاستبصار ص١٦.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٣) انظر: فخر الدين الرازي: التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب ٥٧٠/١٥، ٥٧١، ٨٠/١٦، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث- القاهرة ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م، وناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٧٣/٥، ٢٩١، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ، وشهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ١٦٧/٢٨، ٣٥٠/٢٨، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

(٤) انظر: أبو منصور الماتريدي: تأويلات القرآن ٣٣٣/١٦، ٨٢/١٧، تحقيق: أحمد وانلي أوغلي، وآخرين، =

الفعل ﴿تَشَآءُونَ﴾ و﴿يَشَآءَ﴾ في الآيتين متعلق بمفعول محذوف، هذا المفعول المحذوف يدل عليه ما قبله؛ إذ من المقرر أن (المفعول المحذوف هو المذكور أولًا)[١].

ويظهر لي أن الآية وإن كانت تبين بوضوح أن مشيئة العباد موقوفة على مشيئة الله تعالى، فليس معنى هذا أنها تدل على الجبر كما يرى الشيخ مصطفى صبري؛ لأن الله تعالى أراد أن العبد يفعل أو يترك باختياره فلا جبر، وحول هذا يقول أبو المعين النسفي: (وما يقولون: إن العبد لا يمكنه الخروج عن إرادة الله تعالى فيصير مجبورًا، قلنا: ونعلم يقينًا أنه ليس بمجبور؛ وهذا لأنه يريد أن يوجد فعله الاختياري لا الاضطراري، فيخـــرج اختياريًّا لا اضطراريًّا كما أراد)[٢]، ويقول أبو البركات النسفي: (﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ اتخاذ السبيل إلى الله...، ومحل ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ النصب على الظرفية، أي: إلا وقت مشيئة الله، وإنما يشاء الله ذلك ممن علم منه اختياره ذلك)[٣].

وقد بين ابن عاشور أن هذه الآية مما تحيرت فيها الأفهام، وأن الاعتدال في فهمها أنها تدل على منح الله لعباده قدرة ومشيئة بها يختارون أفعالهم، فيقول عند تفسيره لآية المشيئة الواردة في سورة التكوير: (وفي هذه الآية وآية سورة الإنسان إفصاح عن شرف أهل الاستقامة، بكونهم بمحل العناية من ربهم إذا شاء لهم الاستقامة وهيأهم لها، وهذه العناية معنى عظيم تحير أهل العلم في الكشف عنه، فمنهم من تطوح به إلى الجبر، ومنهم من ارتمى في وهدة القدر، ومنهم من اعتدل فجزم بقوة للعبد حادثة يكون بها اختيارهم

=

مراجعة: د/ بكر طوبال أوغلي، دار الميزان- إستانبول ٢٠٠٥م، وأبو البركات النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٥٨٣/٣، ٦٠٩، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م، وأبو السعود محمد بن محمد العمادي: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٤٤١/٥، ٤٩٠، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة- الرياض، بدون رقم طبع وتاريخ.

(١) الآلوسي: روح المعاني ١٦٧/٢٨.

(٢) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٩٧٧/٢.

(٣) أبو البركات النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٥٨٣/٣.

لسلوك الخير أو الشر، فسماها بعض هؤلاء قدرة حادثة، وبعضهم سماها كسبًا، وحملوا ما خالف ذلك من ظواهر الآيات والأخبار على مقام تعليم الله عباده التأدب مع جلاله، وهذا أقصى ما بلغت إليه الأفهام القويمة في مجامل متعارض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، ومن ورائه سلك دقيق يشده قد تقصر عنه الأفهام)[١].

ثانيًا: لقد اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في حمل مشيئة العباد المعلقة في الآية بمشيئة الله تعالى، على ذات المشيئة، أي: الإرادة الكلية واتصاف العباد بصفة الإرادة المطلقة، حيث ذهب الشيخ مصطفى صبري إلى عدم جواز ذلك، وأنه لم يذهب إلى ذلك أحد من المفسرين وفيهم الماتريدية، بينما ذهب الشيخ الكوثري إلى حملها عليها– كما ورد في الوجه الثاني الذي ذكره في الآية–، ويتبين لي عدم دقة الشيخ مصطفى صبري فيما ذكره؛ لأن هناك من مفسري الأشاعرة والماتريدية من حملها عليها.

فمن مفسري الأشاعرة الذين حملوها عليها الآلوسي وابن عاشور، يقول الآلوسي عند تفسيره لآية سورة الإنسان: (﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ أي: شيئًا، أو اتخاذ السبيل، ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ أي: إلا وقت مشيئة الله تعالى لمشيئتكم)[٢]، ويقول ابن عاشور عند تفسيره لهذه الآية: (وحذف مفعول ﴿تَشَآءُونَ﴾ لإفادة العموم، والتقدير: وما تشاءون شيئًا أو مشيئًا، وعموم الأشخاص يستلزم عموم الأحوال والأزمنة، أي: ما تشاءون شيئًا في وقت من الأوقات أو في حال من الأحوال)[٣].

ومن مفسري الماتريدية الذين ذهبوا إلى هذا أيضًا أبو البركات النسفي، حيث يقول عند تفسيره لهذه الآية: (﴿وَمَا تَشَآءُونَ﴾ اتخاذ السبيل إلى الله...، ومحل ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ النصب على الظرفية، أي: إلا وقت مشيئة الله، وإنما يشاء الله ذلك ممن علم

---

(١) محمد الطاهر بن عاشور: التحرير والتنوير ١٦٨/٣٠، الدار التونسية للنشر– تونس ١٩٨٤م.

(٢) الآلوسي: روح المعاني ١٦٧/٢٨.

(٣) ابن عاشور: التحرير والتنوير ٤١٢/٢٩، ٤١٣.

منه اختياره ذلك، وقيل: هو لعموم المشيئة في الطاعة والعصيان والكفر والإيمان)[١].

كما ذهب إلى هذا المعنى أيضًا الشيخ محمد بخيت المطيعي حيث قال: (ومعنى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ﴾[٢]: إنكم لا تشاءون شيئًا إلا بمشيئة الله التي خلقها فيكم وجعلكم متصفين بها، فلما شاء الله تعالى مشيئتكم التي بها تشاءون وأعطاها لكم، شئتم بها ما تشاءون وأردتم ما تريدون، ولولا ذلك لكنتم كالجمادات لا يمكن أن تشاءوا شيئًا ولا تريدوه، ألا ترى كيف أسند إلينا المشيئة ونسبها لنا وما سلبها عنا فقال: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ﴾، ولا معنى للمشيئة إلا الإرادة والاختيار)[٣].

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ذهب إلى هذا المعنى أيضًا من بعد الشيخ الكوثري الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، حيث قال بعد أن بين أن تفسير الآية بما يؤدي إلى إلغاء المشيئة للإنسان، تفسير باطل ومتهافت: (وإنما المعنى السليم لها هو: وما كنتم لتتمتعوا بالمشيئة في اختيار ما ترغبون، لو لم أشأ أن أمتعكم بهذه المشيئة، فهي تأكيد لنعمة الاختيار التي متع الله بها الإنسان، وأقدره بها على التوجه إلى كسب مراداته، وتذكير له بفضل الله في ذلك عليه)[٤].

ثالثًا: إن النقد الأول الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في أنه لا يصح أن يكون المراد بمشيئة العباد في الآية الإرادة الكلية؛ لأنه لا يصح أن تكون الآية من قبيل الامتنان، نقد ضعيف، ويظهر هذا من رد الشيخ الكوثري عليه كما سبق، وهو رَدٌّ في غاية المتانة؛ ذلك أن ما تكلم فيه الشيخ مصطفى صبري قَدْرٌ زائد لا يكون موجهًا

---

(١) أبو البركات النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٥٨٣/٣ باختصار.

(٢) سورة الإنسان: الآية ٣٠.

(٣) محمد بخيت المطيعي: القول المفيد على الرسالة المسماة وسيلة العبيد في علم التوحيد ص٤٣، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى ١٣٢٦هـ.

(٤) د/ محمد سعيد رمضان البوطي: الإنسان مسير أم مخير ص٩٠، ٩١، دار الفكر، بدون رقم طبع وتاريخ.

إلى المؤمنين فقط، بل يكون موجهًا إلى عامة الناس أيضًا، فيستلزم من عامة الناس الشكر، ومن خاصتهم شكرًا أزيد.

وكيف لا يكون إعطاء الله تعالى للإنسان المشيئة والقدرة على الاختيار مِنَّةً وفضلًا منه ﷻ على عباده؟ إنها نعمة من الله تعالى على الإنسان بها وبالعقل يتميز عن غيره من سائر الحيوانات، أما ما يترتب على هذه المشيئة من أفعال حسنة أو قبيحة، فراجع إلى استعمال صاحبها لها، لا إلى ذات المشيئة.

رابعًا: إن النقد الثاني الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في أنه يلزم على ما ذهب إليه أن يكون خلق الأفعال خاليًا عن المشيئة لله تعالى، نقد ضعيف أيضًا؛ إذ ليس معنى أن المراد بمشيئة العباد في الآية الإرادة الكلية، أنه ليس لله تعالى مشيئة خاصة متعلقة بمشيئة العباد لأفعالهم المختلفة؛ إذ من المعلوم أنه لا يقع شيء في الكون إلا بإرادة الله تعالى، غاية ما في الأمر (أن إرادة الله إنما تتعلق بأن يكون الإنسان مختارًا فيما يفعل، ثم هي تسري بالنتيجة والضرورة إلى الاختيارات الجزئية التي يتوجه إليها الإنسان المختار، حسنة كانت أو قبيحة)[1]، ولو توجهت إرادة الله تعالى إلى الأفعال المعيَّنة للإنسان مباشرة، لكان ذلك إلغاءً لإرادة الإنسان واختياره.

وأما ما قرره الشيخ مصطفى صبري في هذا النقد أيضًا، من أنه يلزم على الشيخ الكوثري أنه يتقبل مذهب المعتزلة في إسناد خلق أفعال العباد إليهم أنفسهم لا إلى الله تعالى، فإن هذا النقد يزول بعد ما تبين أن أفعال العباد موقوفة على مشيئة الله تعالى، وأن الشيخ الكوثري لا ينكر ذلك، ثم إنه قد سبق أن الشيخ الكوثري يقرر أن الله تعالى خالقٌ أفعال العباد، بل إن الشيخ مصطفى صبري أقر أكثر من مرة بأن الشيخ الكوثري يقول بخلق الله تعالى لأفعال عباده![2].

ويظهر أن الشيخ الكوثري لم يرد على هذا النقد؛ لأنه يصرح بعموم مشيئة الله

---

(1) د/ محمد سعيد رمضان البوطي: الإنسان مسير أم مخير ص٨٢، ٨٣.

(2) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤١٠، ٤١٢.

تعالى لأفعال العباد، كما يصرح بخلق الله تعالى لها؛ ولأن متأخري الماتريدية قد بينوا أن مذهبهم بعيد عن مذهب المعتزلة[١]، حيث إن قدرة العبد عند الماتريدية لا تأثير لها في أصل الفعل بالاستقلال كما هو عند المعتزلة، وإنما تؤثر في أمرين اعتباريين غير موجودين في الخارج، وهما: الإرادة الجزئية، ووصف الفعل بالطاعة والمعصية، فالإرادة الجزئية أثرٌ لقدرة العبد، ووصف الفعل أثرٌ للإرادة الجزئية، ولما كان أثرُ الأثرِ أثرًا، فإن وصف الفعل أثرٌ لقدرة العبد، وليس تأثيرها فيه تأثيرًا بالإيجاد؛ لأنه أمر اعتباري عدمي لا وجود له في الخارج؛ لكونه من قبيل النِّسَبِ والإضافات[٢]، يقول الخربوتي: (إن مشايخنا ينفون عن العبد قدرة الإيجاد والتكوين، فلا خالق ولا مكون إلا الله تعالى، لكن يقولون إن للعبد قدرةً ما على وجه لا يلزم منه وجود أمر حقيقي لم يكن، بل إنما يتحقق بقدرته النِّسَبُ والإضافات فقط كتعيين أحد المتساويين وترجيحه)[٣].

خامسًا: إن النقد الثالث الذي وجهه الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في أنه يلزم على ما ذهب إليه، إنكار تبعية مشيئة العباد لمشيئة الله تعالى وادعاء العكس، فهو نقد صحيح، لكن يمكن الرد عليه بأن الماتريدية والشيخ الكوثري لا يقصدون من سبق إرادة العبد على إرادة الله تعالى، أن تكون إرادة الله مترتبة على إرادة العبد؛ لأن إرادة العبد ليست سببًا تامًّا لإرادة الله تعالى؛ إذ من المعلوم أن إرادة الله قديمة وإرادة العبد حادثة، ولا يتصور أن يكون الحادث سببًا للقديم، بل المقصود من سبق إرادة العبد على إرادة الله تعالى، أن (الإرادة الجزئية سبب ناقص عادي لتأثير قدرة الله)[٤]، أي: جرت عادة الله السنية أنه متى قصد العبد الفعل وصرف إرادته إليه خلق الله ذلك الفعل، يقول

---

(١) انظر: خالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٤٥، والخربوتي: السمط العبقري ص٣٨.

(٢) انظر: خالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٦١- ٦٣، والخربوتي: السمط العبقري ص١١٧- ١٣٣.

(٣) الخربوتي: السمط العبقري ص١٢٠، ١٢١.

(٤) الكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ٢٤٨/١، وانظر: خالد النقشبندي: العقد الجوهري ص٥٥، ٦٢، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٦٣، ٦٨، وحسن الأمير الداغستاني: رسالة إرادة جزئية ص١١١.

أبو المعين النسفي: إن الله تعالى (إن أراد تخليق الحركة الاختيارية فالعبد لا يُتصور منه الامتناع؛ لأنه تعالى إنما يخلق تلك الحركة إذا أرادها العبد واختار وقصد اكتسابها، فيخلق الله تعالى لا محالة؛ لإجرائه العادة في تخليقه عند وجود قصد العبد لا لكونه مُلْجَأً إلى ذلك)[١]، ويقول شمس الدين السمرقندي: (إن الله تعالى أجرى عادته بأن العبد متى صمم العزم على الطاعة يخلقها الله تعالى فيه، ومتى صمم على المعصية يخلقها الله)[٢].

فالماتريدية والشيخ الكوثري لا يقصدون من سبق إرادة العبد أنها علة تامة وسبب وشرط موجب، لولاه يمتنع خلقه وإيجاده تعالى، بل يرون (أن الله تعالى قد جعل تلك الإرادة الصادرة من العبد شرطًا وسببًا عاديًّا لخلقه تعالى فعل العبد، فلا يخلق الفعل في العباد إلا بهذا الشرط، إلا على طريق خرق العادة كالمعجزة لنبي والكرامة لولي، فلا يوجد أفعال العباد بمجرد اختيارات العباد حتى يلزم التفويض، ولا بمجرد إرادته تعالى حتى يلزم الجبر، بل بإرادته تعالى لكن بشرط تعلق اختيار العبد، أعني: صرف قدرته وإرادته الكلية إلى العمل وسببه، وليس هذه الإرادة الجزئية والاختيار من العبد شرطًا وسببًا عقليًّا لخلقه تعالى الفعل؛ لكونه تعالى قادرًا على إيجادها في العبد استقلالًا بلا توقفه على مثل هذا الشرط والسبب)[٣].

إذًا مقصد الماتريدية والشيخ الكوثري من سبق إرادة العبد على إرادة الله تعالى، أن الله تعالى أراد أن يحقق الفعل بإرادة العبد حتى لا يتصور الإجبار والإكراه، فجعل إرادة العبد شرطًا وسببًا عاديًّا يخلق الله تعالى الفعل عقبه، وهذا لا إشكال فيه؛ ولذا لم يرد الشيخ الكوثري على النقد الموجه إليه من الشيخ مصطفى صبري فيما يتعلق بهذه المسألة.

ومن الجدير بالذكر أنه قد ذهب إلى سبق إرادة العبد على إرادة الله تعالى بعض

---

(١) أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٨٩٩/٢.

(٢) شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٧٥/٢.

(٣) الخربوتي: السمط العبقري ص١٢١.

الأشاعرة كابن التلمساني، حيث قال: (والحق أن الواقع في سنة الله تعالى في حصول الفعل من العبد، أن الله تعالى خلق له الأعضاء على وجه يستعد كل عضو لحصول ذلك الأثر المعيَّن منه، كاستعداد اليد للبطش، والرجل للمشي، والعين للنظر، واللسان للنطق، فإذا خطر بباله أمر ما واعتقد أنه ملائم له أو منافر ترتَّب عليه الْهَمُّ، وهو أول درجات الْقَصْدِ، فإذا تأكد قصده لإيقاعه أو تركه صار عَزْمًا، وحينئذ أجرى الله تعالى عادته بإمداده بخلق القدرة عليه، كما قال تعالى: ﴿مَّن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُۥ فِيهَا مَا نَشَآءُ لِمَن نُّرِيدُ﴾[1]، **وقال ﷻ:** ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْآخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُو۟لَٰٓئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا ﴿١٩﴾﴾[2] ، **ثم قال:** ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ ۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ﴾[3]، **فَرَتَّبَ الإمداد على الإرادة منهم إذا شاء، وذلك الإمداد هو المعبَّر عنه بالتوفيق والخذلان، والله أعلم)[4]، كما ذهب إلى هذا أيضًا الآلوسي من مفسري الأشاعرة[5].**

---

(1) سورة الإسراء: الآية ١٨.

(2) سورة الإسراء: الآية ١٩.

(3) سورة الإسراء: الآية ٢٠.

(4) شرف الدين عبد الله بن محمد المعروف بابن التلمساني: شرح معالم أصول الدين ص٤٥٢، ٤٥٣، تحقيق: نزار حمادي: دار الفتح للدراسات والنشر- عمَّان- الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣١ه- ٢٠١٠م.

(5) انظر: الآلوسي: روح المعاني ١٦٩/٢٨، ١٧٠.

المبحث الثالث

الخلاف في حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أن أفعال العباد هل تحتاج إلى الداعية؟ وهل تكون الداعية موجبة للفعل أم لا؟ وسأبين فيما يلي المقصود بالداعية، ثم أعرض رأيهما، والخلاف الذي دار بينهما حولها.

تعريف الداعية:

يراد بالداعية: (الأولوية إما في نفس الأمر أو في اعتقاد الفاعل، وتلك الأولوية يمكن أن تكون مصلحة، إما راجعة إلى الفاعل كما في أفعال العباد، أو إلى غير الفاعل، ويمكن أن تكون الداعية محبة، إما لنفس الفعل أو للأثر الحاصل من الفعل)[١].

وقيل: هي (العلم أو الاعتقاد أو الظن باشتمال الفعل والترك على المصلحة)[٢].

ويظهر من هذين التعريفين أن الداعية تفيد الأولوية والميل إلى الشيء؛ لما فيه من النفع والمصلحة، وأنها تعني الشيء الذي لأجله يختار العبد الفعل أو تركه، وقد أشار الشيخ مصطفى صبري إلى أنه يذكر الداعية كثيرًا باسم المرجح[٣].

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن جمهور علماء الكلام من الأشاعرة والماتريدية ذهبوا إلى إمكان أن يفعل الفاعل المختار بلا سبب يرجح له ذلك، كاختيار الهارب لأحد الطريقين المتساويين على الآخر، والعطشان لأحد الإناءين الممتلئين ماءً المتساويين ظرفًا

---

(١) صدر الشريعة: شرح تعديل العلوم ص٢٦٩، وانظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١١٤١/٢، ١١٤٢.

(٢) التفتازاني: شرح المقاصد ١٣٥/٤، وانظر: الرازي: المطالب العالية ٩/٣.

(٣) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص١٤٤.

ومظروفًا، إلا أن الشيخ مصطفى صبري يخالف الجمهور من الأشاعرة والماتريدية فيما ذهبوا إليه، حيث يرى أن الهارب أو العطشان في هذين المثالين مضطر في اختيار أحد الطريقين أو الإناءين، فقياس الأفعال الاختيارية والحكم فيها بجواز الترجيح بلا مرجح قياسًا على هذين المثالين، يكون قياسًا مع الفارق؛ لأنهما أشبه بالأفعال الاضطرارية، كما أنه يكون إلحاقًا للأكثر بالنادر؛ لأن وجود المرجح مُسَلَّمٌ في جميع الأفعال الاختيارية إلا في هذين المثالين، كما أنه غير مُسَلَّمٍ عدم وجود المرجح فيهما؛ إذ قد يوجد فيهما مرجح خفي.

ولذلك يرى الشيخ مصطفى صبري أن نطرح المثالين السابقين، وألا نتخذهما نموذجًا للأفعال الاختيارية؛ لأنه إذا نظرنا في أكثرية الأفعال الاختيارية التي لا شبهة في وجود دواعيها[١]، سنجد (أن كل فعل من أفعال الإنسان لا يخلو عن الاستناد إلى مرجح ما)[٢]، فاختيار الإنسان لأفعاله مرتبط بالدواعي المرجحة.

ويذهب الشيخ مصطفى صبري إلى أنه يبطل كون الإرادة مرجحة بنفسها، وأنها لا تحتاج إلى مرجح آخر؛ لأنه إذا كانت (إرادة الفاعل المختار ترجح الفعل على تركه، فما الذي يرجح إرادة الفعل على إرادة الترك؟ وهل تترجح هذه الإرادة بنفسها من غير سبب، أو توجد إرادة ثانية ترجح الإرادة الأولى وتقوم مقام مرجح لكونها إرادة وَهَلُمَّ جَرًّا، فتتسلسل الإرادات؟)[٣]، ولما كان التسلسل باطلًا، فإنه (يلزم لقطع التسلسل أن نقول: باستناد الأمر وانتهائه في مرتبة من مراتب الإرادة إلى مرجح ليس من جنس إرادة الفاعل، يخلقه الله تعالى في قلب الإنسان، وتستند إرادته إليه، فتدخل إرادته بهذه الصورة تحت تأثير خالق المرجح)[٤].

---

(١) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص١٢٧- ١٣١ بتصرف.

(٢) المصدر السابق ص١٢٧.

(٣) المصدر السابق ص١٣٥.

(٤) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٣٧.

ويبين الشيخ مصطفى صبري أن المرجح موجب للأفعال الاختيارية، ويؤكد على أن خالقه هو الله تعالى، فيقول: المرجحات (لها قوة بالغة عند التدقيق مبلغ الموجب...، فهذه المرجحات بعد تسليم وجودها ولزومها موجبات، فخالق تلك المرجحات...، هو الله تعالى)[١]، ويقول أيضًا: إن الإنسان (مهما كانت داعيته في اختيار فعله مرجحة له غير موجبة، إلا أن المرجح ينتهي عند التحقيق إلى الموجب)[٢].

والنتيجة التي يريد الشيخ مصطفى صبري أن يصل إليها من خلال حديثه عن حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية، هي أن إرادة الفاعل المختار تتوقف على المرجح، والله تعالى خالق المرجح؛ ومن ثم فالله تعالى يؤثر في إرادة الإنسان بواسطة المرجح، يقول الشيخ مصطفى صبري: إذا كانت (الإرادة الجزئية ليست من الله كما تدعيه الماتريدية، لكن احتياج الإرادة الجزئية إلى المرجح احتياجَ المشروط إلى شرطه، يجعلها تحت مشيئة الله؛ لأنه يخلق مرجح ما يريد وقوعه من إرادات العباد، ولا يخلق مرجح ما لا يريد وقوعه، ولا يريد الإنسان ما لا مرجح له، فهذا على الأقل معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٣] الذي ينوط مشيئة العباد بمشيئة الله، فالله تعالى إن لم يكن مؤثرًا في مشيئاتهم بلا واسطة كما تقول به الأشاعرة، فهو مؤثر فيها بواسطة المرجح)[٤].

ويبين الشيخ مصطفى صبري أنه لما كان المرجح واجبًا ولازمًا قطعًا للإرادة، وكانت الإرادة تابعة له، فإنه ينشأ الجبر، فيقول: (وهذا التأثير الإلهي في الإرادات إما بخلق الإرادة الجزئية كما هو مذهب الأشاعرة، أو بواسطة المرجح، ويحصل منه الجبر على التقديرين، أعني: أنه لو لم تكن الإرادة الجزئية مخلوقة وكانت في تصرف البشر؛

---

(١) المصدر السابق ص١٣٢ باختصار، وانظر: نفس المصدر ص١٣٤، ١٥٨.

(٢) المصدر السابق ص٢٥٣، وانظر له: موقف العقل ٤٣/٣، ٣٤٣، ٤٠٥، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٨.

(٣) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٤) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٣٣.

لوقع الجبر الإلهي بخلق المرجح الذي تستند إليه الإرادة الجزئية في قلوبهم)[١].

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

إن الشيخ الكوثري عندما تحدث عن أفعال العباد لم يذكر أنها تتوقف على الداعية، لكنه ذكر أن الدواعي لا تفيد الوجوب ولا تجعل الإنسان مضطرًا، فقال: (ومما يجب أن يعلم أن الدواعي مهما كثرت واشتدت، لا تبلغ حد القاسر المجبر المعطل للاختيار، كصنوف الدعاية[٢] من تاجر في صدد ترويج بضاعته عند المشترين، وهي مهما بلغت لا تبلغ حد سلب الاختيار منهم، وحملهم على الشراء بالاضطرار، وكذلك أمر الداعي)[٣].

ويستشهد الشيخ الكوثري على أن الدواعي لا تعد قاهرًا، بما ذكره الفيلسوف الفرنسي جول سيمون في كتابه "الواجب"، حينما رد على الاعتراض الذي يورد على الاختيار، بخضوع إرادة الإنسان لميوله وشهواته، أي: الدواعي، فقال في دفعه: (وما الدواعي إلا فرص لظهور الإرادة، وأنى تكون الداعية علة للإرادة، وأنت تشاهد وسائل لتحصيل شيء تميل إليه النفس وتختار إحداها؟ فلا يكون التذرع بالدواعي إلى نفي الاختيار غير محض السفسطة)[٤].

الخلاف الذي دار بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في إهماله الحديث عن الداعية، وعدم إفادتها الوجوب للفعل، وقد قام الشيخ الكوثري بالرد عليه، وفيما يلي بيان ذلك.

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٥٧، وانظر له: موقف العقل ٣/٤٠٥.

(٢) وردت في النسخة المطبوعة [الدعاوة]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦٧، وانظر له: تعليقه على كتاب العقيدة النظامية ص٤٨.

(٤) جول سيمون: الواجب، نقلًا عن: الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٧٠.

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في أنه عندما تحدث عن أفعال العباد، أهمل الحديث عن حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية، كما أنه أهمل ما كتبه الشيخ مصطفى صبري عنها، (وظن أن إهماله ينفعه في القول بإمكان إهمال الداعية)[١]، لكن الشيخ مصطفى صبري يبين أن (إنكار حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية، أو إنكار وجود الفعل أو الترك مع وجود الداعية، بعيد عن التحقيق)[٢]، كما أن (الإنسان الذي يتوهم قدرته على إهمال الداعية، يقع تحت داعية أخرى تقابلها)[٣].

ويتعجب الشيخ مصطفى صبري من اقتناع الشيخ الكوثري بما نقله عن الفيلسوف الفرنسي جول سيمون، ويبين أنه لو قرأ ما كتبه في كتابه "موقف البشر تحت سلطان القدر" حول توضيح كون المرجح موجبًا، وآراء فلاسفة الغرب في ذلك؛ لاطلع على حقائق لا يكون وراءها أدنى مقاومة لقول جول سيمون المنقول[٤].

ويرى الشيخ مصطفى صبري أن الشيخ الكوثري وإن كان لم يلتفت إلى كلامه (في إيجاب الداعية، إزاء كلمة "جول[٥] سيمون" عن عدم إفادتها الوجوب، فهل كان ينبغي لفضيلته أن يتمسك بقول هذا الفيلسوف الغربي، متغاضيًا عن قول العلامة التفتازاني في شرح المقاصد..: «لا خفاء في أن حصول المشيئة والداعية التي يجب معها الفعل أو الترك، ليس بمشيئتنا واختيارنا إلخ»[٦]؟)[٧].

٢- رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

لقد رد الشيخ الكوثري على الشيخ مصطفى صبري في عدم إفادة الداعية

---

(١) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤١٥.

(٢) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق ٣/٤١٦.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/٤١٧.

(٥) وردت في النسخة المطبوعة [جون]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) للتحقق من كلام الشيخ مصطفى صبري انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٤/٢٣١.

(٧) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤١٨ باختصار.

الوجوب، إلا أن رده كان تكرارًا لرأيه الذي ذكره في تعليقاته على كتابي "اللمعة"، و"العقيدة النظامية"، حيث قال: (وأما الدواعي فلا تبلغ حد القاسر المجبر المعطل للاختيار مهما كثرت واشتدت، كصنوف الدعاية من تاجر في صدد ترويج بضاعته عند المشترين، وهي مهما بلغت لا تبلغ حد سلب الاختيار منهم، وحملهم على الشراء بالاضطرار، وكذلك أمر الدواعي كما بينت فيما علقت على "اللمعة" و"النظامية"، وادعاء خلاف ذلك خروج عن دائرة القبول)[١].

تعقيب:

بعد عرض رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في الداعية، والخلاف الذي دار بينهما حولها، يتبين لنا الأمور التالية:

أولًا: إن الشيخ مصطفى صبري قد خالف جمهور الأشاعرة والماتريدية بقوله بحاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية؛ حيث ذهب جمهور الأشاعرة[٢] والماتريدية[٣] إلى أنه يجوز للفاعل المختار ترجيح أحد المتساويين بلا داعٍ ومرجح، يقول الإيجي: (الإرادة عندنا غير مشروطة باعتقاد النفع أو بميل يتبعه، خلافًا للمعتزلة، لنا: أن الهارب من السبع إذا عَنَّ

---

(١) الكوثري: الاستبصار ص٢٥.

(٢) انظر: الإيجي: المواقف ص١٤٩، ٢٨١، ٣١٣، وسعد الدين التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه ٣٤٥/١، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م، وشرح المقاصد ٩٧/٤، ١٣٠، ١٣٦، ٢٣٠، ٢٣١، والجرجاني: شرح المواقف ٧٢/٦، ٧٣، ٦٢/٨، ٦٣، ١٧٠.

(٣) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١١٤٢/٢، ١١٥٠، ١٢٦١، وصدر الشريعة: شرح تعديل العلوم ص٢٢٥، ٢٤٦، ٢٥٠، والتوضيح ٣٤٥/١- ٣٥٠، وشمس الدين أحمد بن موسى الخيالي: شرح العلامة الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين في علم الكلام ص٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٥، دراسة وتحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري الهندي، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م، والسيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢٢٧/٤، ٢٣٩، ٢٤٠، والبياضي: إشارات المرام ص٢٥٨، ٢٦١، ٢٦٢، والكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ٩٩/٢، ١٠٠.

له طريقان متساويان، فإنه يختار أحدهما، ولا يتوقف على ترجح أحدهما لنفع فيه، ولا على ميل يتبعه، بل يرجح أحدهما بمجرد الإرادة، لا أقول لا يكون للفعل مرجح، بل لا يكون إليه داعٍ، ومعلوم بالضرورة أنه من دهشته لا يخطر بباله طلب مرجح، وأنه لو لم يجد المرجح لم يتوقف مفكرًا حتى يفترسه السبع، وكذلك العطشان إذا كان عنده قدحان ماء وفرض استواؤهما من جميع الوجوه، فإنه يختار أحدهما بلا داعٍ له يرجحه في اعتقاده، وكذلك جائع عنده رغيفان)[١].

ويقول صدر الشريعة: (الرجحان بلا مرجح باطل، وكذا الترجيح من غير مرجح، لكن ترجيح أحد المتساويين أو المرجوح واقع)[٢].

والمقصود بالرجحان بلا مرجح، أي: وجود الممكن بلا موجد، وتحققه بلا مؤثر، وهذا باطل، والمقصود بالترجيح من غير مرجح، أي: الإيجاد بلا موجد، وهذا أيضًا باطل، أما ترجيح أحد المتساويين أو المرجوح، بمعنى تخصيصه بالإيقاع من غير داعية، فجائزٌ بل واقع[٣]؛ لأن صفة الإرادة عند الأشاعرة[٤] والماتريدية[٥] من شأنها التخصيص والترجيح لأحد المتساويين أو المرجوح بالوقوع، فالإرادة وحدها تكفي للترجيح عندهما.

ثانيًا: إن الشيخ مصطفى صبري رأى أنه لا يوجد إلا مثالان فقط للأشاعرة والماتريدية في رأيهما بعدم احتياج الأفعال الاختيارية إلى داعٍ ومرجح، وهو غير دقيق في

---

(١) الإيجي: المواقف ص١٤٩.

(٢) صدر الشريعة: التوضيح ٣٤٥/١، وانظر له: شرح تعديل العلوم ص٢٢٥، ٢٤٦، ٢٥٠، ٢٦٩.

(٣) انظر: صدر الشريعة: التوضيح ٣٤٥/١، والتفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٣٤٥/١، وشرح المقاصد ٩٧/٤.

(٤) انظر: الإيجي: المواقف ص١٤٨، ٢٩١، والرازي: المطالب العالية ١٧٥/٣، والآمدي: أبكار الأفكار ٣٠١/١، والتفتازاني: شرح المقاصد ١٢٨/٤، ١٢٩، والجرجاني: شرح المواقف ٧٠/٦، ٧٥، ٨٢.

(٥) انظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٥٧٤/١، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٤٢٤، ٤٣٠، وأبو البركات النسفي: الاعتماد في الاعتقاد ص٢٠٦، وأكمل الدين البابرتي: شرح وصية الإمام أبي حنيفة ص٨١.

ذلك حيث نجد عند الإيجي[١] والجرجاني[٢] والخيالي[٣] مثالًا ثالثًا، وهو مثال الجائع الذي عنده رغيفان.

ثم إن الشيخ مصطفى صبري رأى أنه لا يجوز إلحاق الأكثر– أي: سائر الأفعال الاختيارية– بالنادر– أي: مثالي طريقي الهارب وقدحي العطشان–؛ ومن ثم أصدر حكمًا كليًّا بأن (كل فعل من أفعال الإنسان لا يخلو عن الاستناد إلى مرجح ما)[٤]، وهو في ذلك غير دقيق أيضًا؛ لأنه بذلك خالف القواعد المنطقية، حيث من المعلوم أن القضية الكلية: هي ما يكون الحكم فيها على كل أفراد الموضوع إيجابًا أو سلبًا، أي: لا بد فيها من شمول الحكم بالمحمول جميع أفراد الموضوع[٥]، ومن الواضح أن الحكم الكلي الذي أصدره الشيخ مصطفى صبري لم يشمل جميع أفراد الموضوع؛ لوجود أمثلة لأفعال العباد الاختيارية بعدم وجود الداعي والمرجح فيها؛ ولذلك فإن التعميم والحكم الكلي الذي قال به الشيخ مصطفى صبري، يعد من قبيل الاستقراء الناقص الذي لم يتتبع ويتصفح فيه جميع جزئيات الموضوع، وإنما يتتبع ويتصفح فيه بعضها فقط، والاستقراء الناقص لا يفيد اليقين، وإنما يفيد الظن، فأحكامه ظنية، أي: أنها ليست ضرورية الصدق[٦].

وأما ما يدعيه الشيخ مصطفى صبري من أنه لا يُسَلَّمُ عدم وجود المرجح في مثالي طريقي الهارب وقدحي العطشان؛ إذ قد يوجد فيهما مرجح خفي، فإنه يمكن الرد عليه بأن الأشاعرة والماتريدية أوردوا المثالين سندًا للمنع، أي: لمنع احتياج الأفعال الاختيارية

---

(١) انظر: الإيجي: المواقف ص١٤٩.

(٢) انظر: الجرجاني: شرح المواقف ٧٣/٦.

(٣) انظر: الخيالي: شرح الخيالي على النونية ص١٩١.

(٤) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٢٧.

(٥) انظر: قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٢٣٨، وشهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق ص٢١٢، اعتنى به: حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء– الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤٠هـ– ٢٠١٩م.

(٦) انظر: قطب الدين الرازي: تحرير القواعد المنطقية ص٤٥٤، والملوي: الشرح الكبير على السلم المنورق ص٤١٠، ٤١١.

إلى داعٍ ومرجح، فعليه أن يبرهن على وجود المرجح فيهما[١].

ثالثًا: إن الشيخ مصطفى صبري قد ذهب إلى أن الإرادة تحتاج إلى مرجح ليس من جنس إرادة الفاعل؛ لئلا يلزم التسلسل، لكن لا نُسَلِّمُ له ذلك؛ لأن إرادة الفاعل المختار تتعلق لذاتها بأحد المقدورين، فلا تحتاج إلى داعٍ ومرجح، ولا يلزم التسلسل، وهذا ما عليه جمهور متكلمي الأشاعرة[٢] والماتريدية[٣].

وحول هذا الأمر يقول الإيجي: (فإن قيل: الإرادة من حيث هي إرادة نسبتها إلى الضدين سواء، فيعود الكلام فيها ويلزم التسلسل، قلنا: لا نسلم ذلك بل تعلقها بأحدهما لذاتها)[٤]، ويوضح التفتازاني في رده على لزوم تسلسل الإرادات عند عدم المرجح، أن صفة الإرادة من أحكامها أنها (تتعلق بالمراد لذاتها من غير افتقار إلى مرجح آخر؛ لأنها صفة شأنها التخصيص والترجيح ولو للمساوي بل المرجوح، وليس هذا من وجود الممكن بلا موجد وترجيحه بلا مرجح في شيء)[٥]، ويقول صدر الشريعة: (اختيار الاختيار عين الاختيار، فلا يلزم التسلسل على تقدير كون المرجح من العبد)[٦].

رابعًا: إن الشيخ مصطفى صبري قد ذهب إلى أن المرجح موجب للفعل، وفيما يبدو لي أنه متأثر في ذلك بالرازي، حيث يرى الرازي أن القدرة إذا انضمت إليها

---

(١) انظر: صدر الشريعة: التوضيح ٣٤٦/١، والتفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٣٤٧/١.

(٢) انظر: الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد ص٣٤١، ٣٤٢، والإيجي: المواقف ص٢٩١، والتفتازاني: شرح المقاصد ١٣٠/٤، وشرح التلويح على التوضيح ٣٤٨/١، والجرجاني: شرح المواقف ٩٥/٨.

(٣) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٦١/٢، وصدر الشريعة: التوضيح ٣٤٨/١، والخيالي: شرح الخيالي على النونية ص١٩١، والبياضي: إشارات المرام ص٢٦٢، ٢٦٣، والكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩١/١، ١٩٢، ١٩٤، ٩٩/٢، ١٠٠.

(٤) الإيجي: المواقف ص٢٩١.

(٥) التفتازاني: شرح المقاصد ١٣٠/٤، وانظر: نفس المصدر ٩٧/٤، وشرح التلويح على التوضيح ٣٤٨/١.

(٦) صدر الشريعة: التوضيح ٣٤٨/١.

الدواعي صار ذلك سببًا موجبًا لحصول الفعل، يقول الرازي: (حصول الفعل عقيب مجموع القدرة مع الداعي واجب؛ وذلك لأن القادر من حيث إنه قادر يمكنه الفعل بدلًا عن الترك، وبالعكس، ومع حصول هذا الاستواء، يمتنع رجحان أحد الطرفين على الآخر، فإذا انضاف إليها حصول الداعي، حصل رجحان جانب الوجود، وعند ذلك يصير الفعل واجب الوقوع)[١].

إلا أن كون الدواعي موجبة للفعل أمر غير مُسَلَّمٍ، حيث قد تتحقق الدواعي ولا يحصل الفعل، وهذا ما استدركه ابن التلمساني على الرازي قائلًا: (جَزْمُ "الفخر" بأن الفعل للعبد بمجرد ظهوره منه عند خلق القدرة...، وَخَلْقِ الله تعالى له الداعية، فيه إشكال؛ فإنا قد بينا أن أمورًا كثيرة تقع عند دواعينا وانتفاء الصوارف عنا، مع أنها ليست أفعالًا لنا، كحصول الشفاء عند تناول الدواء، والموت عند تناول السم، وقد نجد تحقق دواعينا ولا يحصل الفعل، كقصدنا النظر لتحصيل العلم، ولا يكون الحاصل علمًا)[٢].

ويبين ابن التلمساني أيضًا أن القدرة والداعية لا يلغيان إرادة العبد واختياره؛ وأن الدواعي ليست موجبة، فيقول: (القدرة والداعية لا بد وأن يترتب عليهما إرادة المكلف واختياره، وليس للداعية أثر سوى الميل والنفرة)[٣].

كما ذهب الكلنبوي إلى أن الدواعي تكون مرجحة غير واصلة إلى حد الوجوب، وأنها تكون موجبة في العلة التامة بالنسبة إلى معلولها، لا في الفاعل المختار بالنسبة إلى فعله؛ وإلا لم يكن فرق بين الفاعل الموجب والمختار[٤].

---

(١) الرازي: المطالب العالية ١١/٩، وانظر: نفس المصدر ٧٣/٣، ومفاتيح الغيب ٣٦٧/١، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٧٣، ١٣٥/٧، ١٣٩.

(٢) ابن التلمساني: شرح معالم أصول الدين ص٤٤٤.

(٣) المصدر السابق ص٤٦٩.

(٤) انظر: الكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩٣/١، ٩٨/٢، ٩٩.

خامسًا: إن نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري على استشهاده بكلام الفيلسوف الفرنسي "جول سيمون"، وتركه لكلام التفتازاني الدال على إيجاب الداعية، فإنه يمكن الرد عليه بأن كلام التفتازاني كان في موطن الرد على استدلال المعتزلة على استقلال العباد في أفعالهم الاختيارية، وأنها تقع حسب اختيارهم وقصودهم ودواعيهم المرجحة، ومما يؤيد هذا قول التفتازاني– قبل النص الذي استشهد به الشيخ مصطفى صبري–: (ولا يخفى أن هذا إنما يفيد إلزام المعتزلة القائلين باستقلال العبد، واستناد الفعل إلى قدرته من غير جبر، ولا يفيد أن العبد ليس بموجد لأفعاله)[1].

ويظهر من خلال الأمور السابقة أن الشيخ الكوثري يتفق مع جمهور الأشاعرة والماتريدية في عدم حاجة أفعال العباد الاختيارية إلى الداعية، وفي عدم إفادتها الوجوب والوقوع للفعل، وهذا هو الصواب في المسألة، فالفاعل المختار يختار بمجرد الإرادة، ولا يتوقف على داعٍ ومرجح، فقد يفعل الإنسان بداعية، وقد يفعل بلا داعية، والداعية ليست موجبة، فوقوع الفعل أو الترك لأجلها ليس واجبًا؛ فهي لا تفيد سوى الأولوية، وقد يفعل الإنسان خلاف الأولى.

---

(1) التفتازاني: شرح المقاصد ٤/٢٣٠.

المبحث الرابع
الخلاف في أن الإنسان مضطر في صورة مختار

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري حول كون الإنسان مضطرًا في صورة مختار أم لا، وفيما يأتي بيان ذلك.

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

لقد تبين في المبحث السابق أن الشيخ مصطفى صبري يرى أن العبد مجبر في أفعاله؛ نظرًا لخلق الله تعالى الإرادة وتأثيره فيها مباشرة- كما هو مذهب الأشاعرة-، أو لتأثيره في الإرادة بواسطة الدواعي- كما هو مذهب الرازي ومذهبه-، ويوضح الشيخ مصطفى صبري أن الجبر الواقع في مذهب الأشاعرة- الذي هو مذهبه ومختاره-، يعبر عنه بالجبر المتوسط، فيقول: (الجبر المتوسط المعترَف به في مذهب الأشاعرة الذي هو مختارنا، بمعنى الجبر بالواسطة، أعني: أن الإنسان ليس مجبورًا في أفعاله مباشرة، بل مختار فيها، وإنما يسري الجبر إلى أفعاله بواسطة كونه مضطرًا في اختياره، وبما أن واسطة الجبر هو الاختيار، فهذه الواسطة لا تشبه الوسائط الأخرى، فمنها يسري الجبر إلى الفعل، ومنها أيضًا يصح أن يعد الفعل اختياريًّا؛ لأن الفعل المستند إلى الاختيار يستحق أن يقال عنه: إنه فعل اختياري)[١].

وبناء على ذلك يرى الشيخ مصطفى صبري أن موقف الإنسان تجاه أفعاله عند الأشاعرة وعنده، يعبر عنه بأنه "مضطر في صورة مختار"، أو أنه "مختار في أفعاله مضطر في اختياره"[٢]، (فهذا الاضطرار في الاختيار إما بخلق الله الاختيار كما قالت الأشاعرة، وإما بكونه هو الْمُعَيِّنُ وجهته بواسطة المرجح الذي خلقه)[٣]، كما ذهب الرازي والشيخ

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٤٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٥٥، ٥٦، وموقف العقل ٣٤٣/٣.

(٣) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٤٤.

مصطفى صبري.

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

إن الشيخ الكوثري يرفض جعل الإنسان مضطرًا في اختياره عن طريق خلق الإرادة أو الدواعي؛ ولذلك يعلق على عبارة "الإنسان مضطر في صورة مختار" بأن الإنسان مجبول على الاختيار، فيقول: (القول بأن العبد مجبور ينافي كلام الله سبحانه، حيث قال: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[١]، ولا يقبل تحذلق المتحذلقين أمام هذا النص الكريم، فيا للهوى كيف يخرج النصوص عن مدلولاتها الواضحة؟ نعم العبد مجبور في اختياره، بمعنى أنه مجبول على الاختيار، فليس في استطاعته أن لا يكون مختارًا كالجدار)[٢].

ويرى الشيخ الكوثري أن القول بأن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، ليس من كلام الأشعري، وإنما هو كلام ابن سينا في كتابه "التعليقات"[٣]، وقد قاله بعض المتكلمين في صدد بيان مذهب الأشعري؛ لتأثرهم بآراء الفلاسفة، وإليه يذهب أتباع وحدة الوجود[٤].

الخلاف الذي دار بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في تعليقه على عبارة "الإنسان مضطر في صورة مختار"، وقد قام الشيخ الكوثري بالرد عليه، وفيما يلي بيان ذلك.

---

(١) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

(٢) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٥٧.

(٣) انظر: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا: التعليقات ص٥١، حققه وقدم له: د/ عبد الرحمن بدوي، الدار الإسلامية- بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ.

(٤) انظر: الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦١، ٨٢، ٨٣.

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن الشيخ الكوثري تعسف في تفسير الكلمة المشهورة المنقولة عن علماء الأشاعرة، في إيضاح موقف الإنسان من الجبر المتوسط "مختار في أفعاله مضطر في اختياره"، حيث إن ما ذكره (مع كونه من أغرب المكابرة المكشوفة، ففيه أروع مثال لتوجيه الكلام بما لا يرضى صاحبه؛ لأن أصحاب تلك الكلمة من العلماء ليسوا من خصوم مذهب الجبر المتوسط، أي: الجبر في أفعال الإنسان بواسطة الجبر في اختياره، كفضيلة الصديق، بل من أنصاره المعترفين به)[١].

ويذهب الشيخ مصطفى صبري إلى أن ما ذكره الشيخ الكوثري في تفسير القول المشهور عن الأشاعرة، يجعل مذهبهم يرد إلى مذهب المعتزلة، ويلزم إن لم يفسر بذلك أن يكون الأشاعرة أنفسهم كالجدار قبل أن يكون الإنسان في مذهبهم كذلك[٢].

ويبين الشيخ مصطفى صبري أن علماء الأشاعرة لم يريدوا بقولهم عن الإنسان إنه "مختار في فعله مضطر أو مجبور في اختياره"، المعنى الذي ذكره الشيخ الكوثري، بل أرادوا (التوسطَ بين أمرين من الجبر أو التفويض، وتفسير الصديق لقولهم ذاك، يجعل الأمرين أمرًا واحدًا فقط، وهو التفويض الممثِّل لمذهب المعتزلة القدرية، ويرد الأمر الآخر الذي هو الجبر إلى التفويض أيضًا، فيجعله تفويضًا مؤكدًا، وليس هذا طبعًا في شيء من مذهب الأشاعرة، بل نقيضه وأكثر من نقيضه)[٣].

ثم ذكر الشيخ مصطفى صبري نصين للتفتازاني من كتابه "شرح المقاصد"، يبين فيهما أن المحققين أو بعض أئمة الدين ذهبوا إلى أن المآل هو الجبر، وأن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، فيقول: (قال العلامة التفتازاني في شرح المقاصد: «لا خفاء في أن

---

(١) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤٠٦.

(٢) انظر: المصدر السابق نفس الصفحة.

(٣) المصدر السابق ٣/٤٠٦، ٤٠٧.

حصول المشيئة والداعية التي يجب معها الفعل والترك، ليس بمشيئتنا واختيارنا، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[١]، وقوله: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ﴾[٢]؛ ولذا ذهب المحققون إلى أن المآل هو الجبر، وإن كان في الحال الاختيار، وأن الإنسان مضطر في صورة مختار»[٣]...، وقال العلامة في محل آخر من شرح المقاصد: «ونحن نقول: الحق ما قال بعض أئمة الدين: أن لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين؛ وذلك لأن المبادئ القريبة على قدرته واختياره، والمبادئ البعيدة على عجزه واضطراره، فإن الإنسان مضطر في صورة مختار، كالقلم في يد الكاتب، والوتد في شق الحائط، وفي كلام العقلاء: قال الحائط للوتد: لم تشقني؟ قال: سل من يدقني»[٤][٥].

ويذهب الشيخ مصطفى صبري إلى أن الشيخ الكوثري لا يمكنه أن يفسر قول المحققين هذا بما يقلبه إلى مذهب المعتزلة، كما فسر الكلمة المشهورة عن الأشاعرة، ويرى الشيخ مصطفى صبري أن الحق ما رآه التفتازاني حقًّا، ونقله عن بعض أئمة الدين أو عن المحققين، وإن كان له نظر في مثال القلم والوتد؛ لأن الجبر الواقع في المثالين جبر محض، وليس للقلم والوتد حتى صورة مختار؛ لأنه ليس لهما شعور واختيار متفقان مع شعور الكاتب والداق واختيارهما[٦].

٢- رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

لقد قام الشيخ الكوثري بالرد على الشيخ مصطفى صبري، مبينًا أن الشيخ

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٢) سورة النساء: الآية ٧٨.

(٣) للتحقق من كلام الشيخ مصطفى صبري انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٤/٢٣١.

(٤) للتحقق من كلام الشيخ مصطفى صبري انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٤/٢٦٤.

(٥) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤٠٧ باختصار.

(٦) انظر: المصدر السابق ٣/٤٠٧، ٤٠٨.

مصطفى صبري يستغرب منه ما قاله في المراد من كون "الإنسان مضطرًا في صورة مختار"، ويذهب الشيخ الكوثري إلى أنه (لا غرابة في ذلك، بل هو محض الصواب، قال المحقق عبد الحكيم السيالكوتي في "حواشي النسفية": «الإرادة مخلوقة لله تعالى، والعبد مجبور في نفس تلك الصفة، وهو لا يستلزم الجبر في الأفعال الصادرة بتوسطها كما في أفعال الباري تعالى، فإنها صادرة بتوسط الإرادة المستندة إلى ذاته بطريق الإيجاب؛ وإلا لزم حدوثها مع أنه مختار فيها»[١])[٢].

وأما ما ذكره الشيخ مصطفى صبري من أن التفتازاني في "شرح المقاصد" يرى أن المحققين أو بعض أئمة الدين ذهبوا إلى أن المآل هو الجبر، وأن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، وأن هذا هو الحق، فإن الشيخ الكوثري يرد على ذلك بنقل نصوص للتفتازاني من كتبه الأخرى تبيِّن أنه يقول بالاختيار، وفي ذلك يقول الكوثري: (قال سعد الدين التفتازاني في "التلويح": «إن المحققين من أهل السنة على نفي الجبر والقدر، وإثبات أمر بين أمرين، وهو أن المؤثر في فعل العبد أصله ووصفه، مجموع خلق الله تعالى واختيار العبد، لا الأول فقط ليكون جبرًا، ولا الثاني فقط ليكون قدرًا، فكان القول بتأثير القدرتين قدرة الله تعالى في الإيجاد، وقدرة العبد في الكسب والاتصاف، قولًا متوسطًا جامعًا لمقتضى جميع الأدلة»[٣].

وقال السعد أيضًا في تفسير الفاتحة من مبحث الاستعاذة: «المختار هو القول بالكسب الذي به يتحقق الواسطة، وكسب العبد عبارة عن أمر نسبي يقوم به وَيُعِدُّهُ محلًّا لأن يخلق الله سبحانه فيه فعلًا يناسب تلك النسبة، وليس هذا الكسب من الله؛ إذ لكونه عدميًّا غير موجود لم ينسب إلى خلقه وإيجاده، ولاتصاف العبد به صار له مدخل في محلية

---

(١) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: السيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢٤١/٤.

(٢) الكوثري: الاستبصار ص١٦.

(٣) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٣٤٩/١.

خلق الله وقابلية ذلك الخلق فيه، وبيان القابلية أن يكون شرط الخلق والتأثير لا جزءاً منه» كما في "إشارات المرام"[١].

وقال في "شرح النسفية": «وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسب، وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلق، والمقدور الواحد دخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور الله تعالى بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب، وهذا القدر من المعنى ضرورة، وإن لم تقدر على أزيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة، عن تحقيق كون فعل العبد بخلق الله تعالى وإيجاده، مع ما فيه للعبد من القدرة والاختيار»[٢].

وقال السعد أيضًا في "التلويح": «الفعل وإن كان مخلوقًا بقدرة الله تعالى، لكنه أجرى عادته بأن لا يخلق إلا إذا صرف العبد قدرته التابعة لإرادته إليه، فكان الصرف متوقفًا عليه وهو فعل العبد وليس بمخلوق لله تعالى؛ لأنه أمر اعتباري، والأمور الاعتبارية لا يمكن وجودها في الخارج، والقدرة إنما تتعلق بالممكن الوجود»[٣][٤].

ويعلق الشيخ الكوثري على هذه النصوص موضحًا أنه يظهر منها أن مذهب السعد هو مذهب الماتريدية في أفعال العباد، وأما النصان اللذان ذكرهما الشيخ مصطفى صبري للتفتازاني في "شرح المقاصد"، فيكونان إشارة بطرف خفي إلى بطلان هذا الرأي المنسوب إلى الأشعري؛ لكون مآله الجبر، وارتفاع المسؤولية[٥].

---

(١) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: البياضي: إشارات المرام ص٢٥٩، ٢٦٠ .

(٢) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: سعد الدين التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٥٨، ٥٩، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.

(٣) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٣٤٩/١، وعند مقارنتي لهذا النص لم أجده بلفظه، لكن معناه موجود فيبدو أن الشيخ الكوثري قد لخص ما يريده التفتازاني.

(٤) الكوثري: الاستبصار ص١٤، ١٥.

(٥) انظر: المصدر السابق ص١٥.

تعقيب:

بعد عرض رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري، والخلاف الذي دار بينهما حول مدى كون الإنسان مضطرًا في صورة مختار، يتبين الأمور التالية:

أولًا: لقد ذكر الشيخ الكوثري أن التعبير عن موقف الإنسان تجاه أفعاله بأنه "مضطر في صورة مختار" من كلام ابن سينا، فهل قال ابن سينا ذلك؟ يتبين لي أن ابن سينا قال هذا القول، حيث يرى ابن سينا أن المشيئة فينا بالإمكان، والقدرة فينا هي القوة، ولا بد في قدرتنا من وارد علينا من خارج، ويكون ذلك الوارد هو الْمُعَيِّنُ للفعل، ويكون بالتقدير من الله، والوارد علينا من خارج هو كالدواعي والإرادة من القسر وغيره[١]، وحيث كان المختار مِنَّا يحتاج إلى الداعي ليخرج اختياره إلى الفعل، فيكون المختار مِنَّا مختارًا في حكم المضطر[٢]؛ ولذلك يقرر ابن سينا أن ("الإنسان مضطر في صورة مختار"، ومعناه: أن المختار مِنَّا لا يخلو في اختياره من داعٍ يدعوه إلى فعل ذلك)[٣].

وهكذا يتبين دقة ما ذكره الشيخ الكوثري عن نسبة عبارة "الإنسان مضطر في صورة مختار" إلى ابن سينا؛ إذ يرى ابن سينا أن الإنسان ليس مختارًا حقيقيًّا بل صوريًّا.

ثانيًا: هل قال متكلمو الأشاعرة بأن "الإنسان مضطر في صورة مختار"؟ إنني لم أقف على هذا التعبير عند متقدمي الأشاعرة، ويظهر لي أن الغزالي هو أول من أشار إلى هذا المعنى حيث قال: (لو انكشف الغطاء لعرفت أنه في عين الاختيار مجبور، فهو إذًا مجبور على الاختيار)[٤]، إلا أن الغزالي لم يقصد من هذا النص الاختيار الصوري للإنسان، بل أراد أن فعل العبد ليس جبرًا محضًا كما قالت الجبرية، وليس اختيارًا مطلقًا

---

(١) انظر: ابن سينا: التعليقات ص٢٠.

(٢) انظر: المصدر السابق ص٥٠.

(٣) المصدر السابق ص٥١.

(٤) أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين ٢٢٩/٨، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

كما قالت المعتزلة، وإنما هو مقدور للعبد على سبيل الاكتساب، وهذا ما بينه الغزالي عندما أخذ يشرح النص السابق، حيث قال: (معنى كونه مجبورًا: أن جميع ذلك حاصل فيه من غيره لا منه، ومعنى كونه مختارًا: أنه محل لإرادة حدثت فيه جبرًا بعد حكم العقل بكون الفعل خيرًا محضًا موافقًا، وحدثَ الحكم أيضًا جبرًا، فإذًا هو مجبور على الاختيار، ففعل النار في الإحراق مثلًا جبر محض، وفعل الله تعالى اختيار محض، وفعل الإنسان على منزلة بين المنزلتين، فإنه جبر على الاختيار، فطلب أهل الحق لهذا عبارة ثالثة لما كان فنًا ثالثًا، وتيمنوا فيه بكتاب الله تعالى، فسموه: كسبًا، وليس مناقضًا للجبر ولا للاختيار، بل هو جامع بينهما عند من فهمه)[١].

ثم نجد الرازي يصرح بأن "الإنسان مضطر في صورة مختار" في أكثر من موضع في كتبه[٢]، ومنها قوله: (إنا إذا رجعنا إلى أنفسنا، علمنا أن إرادتنا للشيء، لا تتوقف على إرادتنا لتلك الإرادة؛ وإلا لزم التسلسل، بل نعلم بالضرورة أنَّا إن شئنا أم أبينا، فإنا نريد ذلك الفعل المخصوص، ونعلم أنه متى حصلت تلك الإرادة بنا، فالإنسان مضطر في صورة مختار)[٣].

وحيث إن الرازي يرى أن مجموع القدرة مع الداعية مستلزم لحصول الفعل، وأن خالق القدرة والداعية وموجِّهما هو الله تعالى[٤]، فإن الإنسان عنده ليس مختارًا اختيارًا حقيقيًّا، وإنما يرى أن اختياره اختيار صوري؛ ولذا يصرح الرازي بالقول بالجبر في عدة مواضع من كتبه[٥]، ومنها قوله: (الجبر لازم على جميع التقديرات)[٦].

---

(١) الغزالي: إحياء علوم الدين ٢٣٣/٨.

(٢) انظر: الرازي: المطالب العالية ٢٥/٩، ٤٣، ٢٥٨، ومفاتيح الغيب ١٢٥/١١.

(٣) الرازي: المطالب العالية ٢٥٨/٩.

(٤) انظر: المصدر السابق ٧٣/٣.

(٥) انظر: المصدر السابق ١٧/٩، ٤٣، ٤٤، ومفاتيح الغيب ٣٦٨/١، ٣٧١، ٣٧٣، ١٣٩/٧.

(٦) الرازي: المطالب العالية ٤٤/٩.

إذًا قول الشيخ مصطفى صبري إن الأشاعرة يرون أن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، ليس تعبيرًا دقيقًا عن موقف جميع الأشاعرة، وإنما هو تعبير عن موقف الغزالي والرازي ومتأخري الأشاعرة[١]، وعن موقفه هو؛ إذ إنه يتابع الرازي في مسألة الدواعي المستلزمة للجبر.

ثالثًا: وأما عن موقف التفتازاني من هذه المسألة، فقد تبين أن الشيخ مصطفى صبري ذكر له نصين من كتابه "شرح المقاصد" يبينان أنه يرى أن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، كما تبين أن الشيخ الكوثري ذكر له نصوصًا من كتبه الأخرى تبين أنه يرى أن الإنسان مختار، وأنه على مذهب الماتريدية في أفعال العباد، فأي الرأيين يكون هو رأي التفتازاني؟

يظهر لي أن التفتازاني لم يحدد موقفه تحديدًا دقيقًا في مسألة أفعال العباد، حيث إن له نصوصًا وافق فيها الأشاعرة، ونصوصًا أخرى وافق فيها الماتريدية؛ ومن ثم كان الحكم بأنه أشعري أو ماتريدي من الصعوبة؛ ولذلك وجدنا هذا الاختلاف حوله بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري، كما أن الباحثين المعاصرين اختلفوا حول تحديد موقف التفتازاني في أفعال العباد، حيث ذهب بعض الباحثين إلى أن التفتازاني ماتريدي في أفعال العباد[٢]، وذهب البعض الآخر إلى أن التفتازاني أبهم مذهبه وأخفاه، هربًا من لزوم

---

(١) انظر: أبو عبد الله محمد بن يوسف السنوسي: شرح السنوسية الكبرى، المسمى: عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد ص٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٨، تحقيق: د/ عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م، ومحمد بن محمد بن أحمد المعروف بالأمير الكبير: مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين ص١٣٠، ١٣٤، ١٣٥، ١٥١، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، منشورات الأصلين، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م، وإبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري: حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، المسمى: تحفة المريد على جوهرة التوحيد ص١٧٦، ١٧٧، حققه وعلق عليه وشرح غريب ألفاظه: د/ علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

(٢) انظر: د/ محمد عبد العزيز مشعل: موقف السعد التفتازاني من المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية ص٢٤٥، طبعة مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م.

الجبر والقدر معًا، وأنه كسا كلامَه حلة من مذهب الأشاعرة والماتريدية، بحيث إذا نظر فيه الأشعري قال: قد وافقنا فيما ذهبنا إليه، وإن دقق فيه الماتريدي، قال: بل مذهبه مذهبنا، وهو مِنَّا[١].

ويبدو لي أنه يمكن تحديد وترجيح موقف التفتازاني في أفعال العباد بالوقوف على تعريفه للكسب؛ إذ إن هذا من أبرز ما يُفَرِّقُ بين الأشاعرة والماتريدية في أفعال العباد، وإذا نظرنا في كتابيه "التلويح"[٢]، و"شرح العقائد النسفية"[٣]، نجده يقول بالكسب على رأي الماتريدية.

وأما كتابه "شرح المقاصد" فإنه بعد أن ذكر عدة تعريفات للكسب، ومن ضمنها تعريفه عند الأشاعرة، نجده يذكر تعريفًا أخيرًا للكسب، ويصفه بأنه الأوضح، فيقول: (والأوضح أنه أمر إضافي يجب من العبد، ولا يوجب وجود المقدور، بل اتصاف الفاعل بالمقدور، كتعيين أحد الطرفين وترجيحه، وصرف القدرة)[٤]، ويظهر أن هذا التعريف للكسب هو الذي يرتضيه التفتازاني، ومما يؤيد ذلك أنه في كتابه "تهذيب المنطق والكلام" اقتصر على هذا التعريف ولم يذكر غيره، حيث قال: (موجد فعل العبد هو الله، وإنما للعبد الكسب، وهو أمر إضافي يجب من العبد، ولا يوجب وجود المقدور، بل اتصاف الفاعل به، وذلك كتعيين أحد الطرفين وترجيحه، وصرف القدرة)[٥]، ونجد هذا المعنى للكسب أيضًا في "حاشيته على الكشاف" وهي آخر ما أَلَّفَهُ التفتازاني، ومما يدل على ذلك قوله عند قول الله تعالى: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفُۢۚ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا

---

(١) انظر: د/ عبد الله علي حسين الملا: التفتازاني وموقفه من الإلهيات عرض ونقد ١٥٠٣/٤، رسالة دكتوراه، بكلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، سنة ١٤١٦/١٤١٧هـ- ١٩٩٥/١٩٩٦م.

(٢) انظر: التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح ٣٤٩/١، ٣٥٢.

(٣) انظر: التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٥٨، ٥٩.

(٤) التفتازاني: شرح المقاصد ٢١٩/٤، وانظر: نفس المصدر ٢٢٥/٤.

(٥) سعد الدين التفتازاني: متن تهذيب المنطق والكلام ص٨٨، اعتناء: الشيخ/ عبد القادر معروف الكردي السنندجي، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٠هـ- ١٩١٢م.

يُؤْمِنُونَ ﴿٨٨﴾﴾[1]: (إنهم ادعوا عدم تمكنهم من قبول الحق، فرد الله تعالى عليهم بأن ليس الأمر كذلك، بل إنما لعنهم الله وخذلهم بسبب أنهم صرفوا القدرة والإرادة إلى الكفر، فخلقه الله تعالى في قلوبهم، ولو صرفوهما إلى الإيمان والهدى لخلقهما على ما جرت به عادته، فهم كاذبون فيما ادعوا من عدم الاستطاعة، فإنه لا نزاع في قدرة العبد، وإنما النزاع في تأثيرها)[2]، ويقول أيضًا عند قوله ﷻ: ﴿قَٰتِلُوهُمْ يُعَذِّبْهُمُ ٱللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَنصُرْكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ ﴿١٤﴾﴾[3]: (إنما للعبد الكسب وصرف القوى والآلات)[4].

ويظهر من خلال النصوص السابقة أن تعريف التفتازاني للكسب في جميع كتبه يتفق مع رأي الماتريدية، وهذا ما يجعلني أتفق مع الشيخ الكوثري في أن التفتازاني ماتريدي في أفعال العباد، وأما النصان اللذان ذكرهما الشيخ مصطفى صبري للتفتازاني من "شرح المقاصد"، واستدل بهما على أنه يقول بالجبر، وأن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، فأرى أن هذين النصين يشهدان لرأي الشيخ مصطفى صبري، لكن عند مقارنة هذين النصين بنصوصه الكثيرة التي تحدث فيها عن الكسب للإنسان، وأنه يصرف قدرته وإرادته إلى الفعل ويختاره، يتبين أن التفتازاني لا يقول بالاضطرار والاختيار الصوري للإنسان، وأنه أراد من خلال هذين النصين التأكيد على أن الإنسان لا يخرج في اختياره عن التقدير الإلهي الأزلي.

رابعًا: إن الشيخ مصطفى صبري ذهب إلى أن الشيخ الكوثري يقرر أن الإنسان

---

(1) سورة البقرة: الآية ٨٨.

(2) التفتازاني: حاشية على الكشاف للزمخشري، لوحة ٨٦، مخطوط بمكتبة عاطف أفندي- بتركيا، برقم: (٣٥٤).

(3) سورة التوبة: الآية ١٤.

(4) التفتازاني: حاشية على الكشاف للزمخشري، لوحة ٢٨٥.

في مذهب الأشاعرة كالجماد؛ وإذا دققنا النظر في كلام الشيخ الكوثري نجد أنه لم يقصد بذلك الأشاعرة؛ إذ من المعلوم لديه أن الإنسان إنما يكون كالجماد عند الجبرية، الذين يرون أنه لا قدرة ولا إرادة للإنسان أصلًا، وأما الأشاعرة فيثبتون للإنسان القدرة والإرادة ويرون أن لهما مدخلًا في الفعل.

خامسًا: إن ما قرره الشيخ الكوثري من أن الإنسان مختار في أفعاله، وأنه ليس مضطرًا في صورة مختار، هو الصواب في المسألة، وهذا ما قرره جمهور الأشاعرة[١] والماتريدية[٢]، حيث يرون أن الجبر في الاختيار لا يستلزم الجبر في الأفعال، وإنما يلزم الجبر لو كان الاختيار بمعنى الإرادة المتعلقة بطرف واحد من الفعل والترك، أو الإرادة التابعة للداعي من الله تعالى؛ لعدم تمكن العبد حينئذ[٣]؛ وقد تبين أن هذا ليس مذهب جمهور الأشاعرة والماتريدية في الإرادة والدواعي؛ إذ الإرادة عندهم صالحة للتعلق بكل من طرفي الفعل والترك، ولا تحتاج إلى الداعي.

---

(١) انظر: ابن التلمساني: شرح معالم أصول الدين ص٣٠٤، والإيجي: المواقف ص٢٩١، والتفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٥٨، وشرح المقاصد ١٣٠/٤، والجرجاني: شرح المواقف ٩٥/٨، ١٦٣، ١٦٩، وجلال الدين محمد بن أسعد الدواني: رسالة خلق الأعمال ص٣٩، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ- ٢٠١٨م.

(٢) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٦١/٢، ١٢٦٤، ١٢٨١، ١٢٨٣، وابن الهمام: المسايرة ص٥٧، والسيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢٢٧/٤، ٢٢٨، ٢٣٩- ٢٤١، والبياضي: إشارات المرام ص٢٦٠، ٢٦١، والكلنبوي: حاشية على شرح الدواني على العقائد العضدية ١٩٣/١، ٢٥٦.

(٣) انظر: شمس الدين السمرقندي: المعارف في شرح الصحائف ١٢٨٣/٢، والسيالكوتي: حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية ٢٢٧/٤، ٢٢٨.

المبحث الخامس

الخلاف في صحة الجمع بين الجبر ومسؤولية العبد عن أفعاله

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أن الإنسان مجبور ومسؤول عن أفعاله؛ ومن ثم يُجمع بين الجبر والمسؤولية، أم أنه مختار ومسؤول عن أفعاله؛ ومن ثم لا يُجمع بين الجبر والمسؤولية في أفعال العباد، وفيما يلي بيان ذلك.

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أنه توجد في أفعال العباد حقيقتان، الحقيقة الأولى: شمول إرادة الله تعالى، والحقيقة الثانية: كون العبد مختارًا ومسؤولًا عن أعماله؛ ولذلك يذهب إلى أن الإنسان مجبر ومفوض معًا، فالإنسان يفعل بإرادته ما يشاء ومن هنا يكون التفويض وتصحيح المسؤولية والتكليف، ثم إنه لا يفعل غير ما شاء الله أن يفعله ومن هنا يكون الجبر، يقول الشيخ مصطفى صبري معبرًا عن خلاصة ما يعتقده في مسألة أفعال العباد: (فمذهبي الذي أريد إثباته في هذا الكتاب: أن العباد يفعلون بإرادتهم واختيارهم ما يريد الله أن يفعلوه ولا يحيدون عنه، فبالنظر إلى أنهم يفعلون ما يفعلون باختيارهم فهم مختارون، وبالنظر إلى أنهم لا يختارون إلا ما أراد الله أن يختاروه ولا يحيدون عنه، فهم مجبورون أو كأنهم مجبورون، وإني لا أقول كما قال بعض أئمة الدين واختاره المحققون: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"، بل أقول: جبر وتفويض معًا...، ومذهبي هذا بكلا ركنيه يشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾[1])[2].

إن الشيخ مصطفى صبري يرى أن خلاصة مذهبه في هذه الآية الكريمة، حيث

([1]) سورة النحل: الآية ٩٣.

([2]) مصطفى صبري: موقف البشر ص٤٧ باختصار، وانظر: نفس المصدر ص٣٧، ١٠٩، ١٤٣، ١٧٢، ١٧٩، وموقف العقل ٤٧/٣، ٣٤٧، ٣٩٥.

يرى أنها تصرح بالجمع بين الجبر والمسؤولية، ويوضح ذلك قائلًا: (إن المجبورية والمسؤولية اللتين جمعناهما في مذهبنا مجتمعتان في الآية، فهي تنطق بأن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء، ومع ذلك فالعباد الذين يَضِلُّ بعضهم بمشيئة الله ويهتدي بعضهم بمشيئته، مسؤولون عما كانوا يعملون، تنطق هذين الأمرين بصراحة لا تقبل التأويل)[١]، فالإنسان عند الشيخ مصطفى صبري مجبور ومسؤول معًا، وليس لنا أن ننكر أحد هذين الأمرين، (بل يجب علينا أن نعترف بالأمرين معًا، ما دمنا نقتنع بكونهما حقيقتين مطابقتين لشهادة العقل والنقل، وإن عجزت عقولنا عن التأليف بينهما)[٢]؛ إذ الجمع بين هاتين الحقيقتين المتنافيتين من (سر القدر الذي لا يحيط به عقل البشر)[٣].

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ الكوثري أن العبد مختار في أفعاله الاختيارية ومسؤول عنها، ويبين أن هذا ما عليه جمهور أهل السنة، فيقول: (القول بأن للعباد أفعالًا اختيارية يثابون بها ويعاقبون عليها، اعتقاد جماهير أهل السنة من محدثين وفقهاء ومتكلمين)[٤]، ويوضح أن مشيئة الله تعالى لا تسلب إرادة العبد واختياره عما كلف به، فيقول: (من مقتضى حكمة الحكيم الخبير خلق العبد شائيًّا مختارًا في أفعاله التكليفية، وشمول المشيئة الأزلية لتلك الأفعال لا يخرجها عن كونها اختيارية...، وصرف الاستطاعة هو مدار التكليف، وقد جعله الله بيد العبد المكلف، فلا جبر عنده)[٥]، ويقول أيضًا: (وأما إرادة العبد للفعل فهي مدار تكليفه، وهي بيده، جعلها الله هكذا تحقيقًا لمسؤولية العبد عن أفعاله)[٦].

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٧٢.

(٢) مصطفى صبري: موقف العقل ٣٤٧/٣، ٣٤٨، وانظر له: موقف البشر ص٣٧، ٢٥٥.

(٣) مصطفى صبري: موقف العقل ٣٣/٣، وانظر: نفس المصدر ٤٢٤/٣، وموقف البشر ص١٨٠.

(٤) الكوثري: الاستبصار ص٥.

(٥) محمد زاهد الكوثري: تعليقه على كتاب الفقه الأبسط، لأبي حنيفة، ص٤٢، ٤٣ باختصار، مطبعة الأنوار- القاهرة ١٣٦٨ه، وانظر: نفس المصدر ص٥٥.

(٦) الكوثري: تعليقه على كتاب الإنصاف ص١٤٧.

ويبين الشيخ الكوثري أن المسؤولية لا تتحقق مع الجبر المحض؛ لأن (من لازمه ارتفاع مسؤولية العبد، فالقول بالجبر المحض مع التزام هذا اللازم كفر بواح، والقول به مع نفي هذا اللازم خَرْقٌ مكشوف)[١].

الخلاف الذي دار بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في رأيه بأن الإنسان مختار وأنه لا يَجمع بين الجبر والمسؤولية، كما قام الشيخ الكوثري بالرد عليه، وفيما يأتي بيان ذلك.

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

أولًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أن ما ذكره الشيخ الكوثري في نقده للجبر المحض يوجه أيضًا إلى الجبر المتوسط الذي يقول به؛ لعدم الفرق بينهما في قطعية التأثير[٢]، ويوافقه في الشق الأول من النقد، ولا يوافقه في الشق الثاني منه، فيقول: (والشق الأول من الطعن، وهو كفر القائل بالجبر مع التزام ما يلزمه عنده من ارتفاع مسؤولية العبد، مُسَلَّمٌ به عندنا تمام التسليم، سواء كان هذا الالتزام، أي: القول بارتفاع المسؤولية، في الجبر المحض أو الجبر المتوسط، أما الشق الثاني، أعني: كون القول بالجبر مع نفي لازمه عنده الذي هو ارتفاع مسؤولية العبد، خرقًا مكشوفًا، فغير مُسَلَّمٍ به، وعدم التسليم هذا مبني على عدم التسليم بلزوم ارتفاع المسؤولية عن العبد للقول بالجبر)[٣]؛ لأن مجبورية العبد ومسؤوليته حقيقتان مطابقتان للواقع بأدلة من العقل والنقل، فكيف يصح أن يكون الجمع بين الحقيقتين في عقيدة واحدة وهما مجبوريته ومسؤوليته خرقًا مكشوفًا؟[٤] فلسنا نحن مسؤولين عن الجمع بينهما، ولا الله الذي هو الجامع بينهما في

---

(١) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦٩.

(٢) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤٢٠.

(٣) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٤) انظر: المصدر السابق ٣/٤٢٢.

نصوص من كتابه؛ لأنه لا يُسأل عما يفعل[١]، وإنما يدل التنافي بينهما، وعدم معقولية التأليف بينهما على غموض المسألة لا على عدم وقوعهما[٢].

ثانيًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أن قول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾[٣]، الذي هو مأخذ مذهبه في مسألة أفعال العباد، صريح في الجمع بين الجبر والمسؤولية، فهل في قوله تعالى هذا أيضًا خرق مكشوف؟ فصاحب المشيئة في الآية هو الله، والكل متفقون على إرجاع الضمير المستتر في فعل المشيئة إلى ﴿ٱللَّهُ﴾ لا إلى ﴿مَن﴾، فإن ادعى الشيخ الكوثري عدم مفهومية الجبر من قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[٤]، كان الخرق المكشوف في ذلك الادعاء[٥].

ثالثًا: يرى الشيخ مصطفى صبري أن إنكار الشيخ الكوثري للحقيقة الأولى وهي كون الإنسان مجبورًا، يؤدي إلى إنكاره للقدر، ومخالفته لظواهر الآيات الدالة على الجبر، فيقول: (وفضيلة الصديق ينكر إحدى الحقيقتين في سبيل الاعتراف بأخراهما، مدعيًا أن الجمع بينهما خرق مكشوف، ولا يبالي بكونه ينكر الإيمان بالقدر، الذي اعتُني بشأنه في أحاديث النبي ﷺ، مع الحقيقة التي ينكرها، ويخالف كثيرًا من آيات القرآن الظاهرة الدلالة، كقوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[٦]، وقوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾[٧]، وقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ

---

(١) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٤٢٤/٣، ٤٢٧، ٤٢٨.

(٢) انظر: المصدر السابق ٤٢٧/٣، ٤٣٢.

(٣) سورة النحل: الآية ٩٣.

(٤) سورة النحل: الآية ٩٣.

(٥) انظر: مصطفى صبري: موقف العقل ٤٢٣/٣، ٤٢٥.

(٦) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

(٧) سورة القصص: الآية ٥٦.

وَقَلْبِهِۦ﴾[١])[٢].

٢- رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

أولًا: يرى الشيخ الكوثري أن قول الشيخ مصطفى صبري: (وإني لا أقول كما قال بعض أئمة الدين واختاره المحققون: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"، بل أقول: جبر وتفويض معًا)[٣]، يعد قولًا جديدًا في مسألة أفعال العباد، جمع فيه بين الضدين، كما خالف به ما عليه كبار أئمة السنة، فيقول: (وهذا القول إخراج للجبر والتفويض عن معنييهما إلى وضع جديد ابتكره هو لا يتعارفه أهل العلم، وجمع للضدين في آنٍ واحد، وَرَدٌّ واجتراء على مثل باب مدينة العلم علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وعلى مثل الإمام محمد الباقر ﷺ[٤]، وعلى الإمام أبي حنيفة[٥]، ومحققي المتكلمين في نظر العلامة الثاني السعد التفتازاني[٦])[٧]، ومن يخالف رأيًا تضافر هؤلاء الأئمة وغيرهم عليه، يكون بحالة لا يغبط عليها، بل ينهار رأيه[٨].

ثانيًا: يرى الشيخ الكوثري أن الآية التي استند إليها الشيخ مصطفى صبري في

---

(١) سورة الأنفال: الآية ٢٤.

(٢) مصطفى صبري: موقف العقل ٤٢٢/٣، ٤٢٣، وانظر: نفس المصدر ٤٢٤/٣، ٤٢٥.

(٣) مصطفى صبري: موقف البشر ص٤٧.

(٤) انظر: حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المشهور بابن البزازي: مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ٨٦/٢، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية- حيدر آباد الدكن- الهند، الطبعة الأولى ١٣٢١ه، والبياضي: إشارات المرام ص٢٥٧، ٢٥٨، والمذاري: اللمعة ص٤٩.

(٥) انظر: ابن البزازي: مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ٨٦/٢، والبياضي: إشارات المرام ص٢٥٦، ٢٥٧، والمذاري: اللمعة ص٤٨، ٤٩.

(٦) انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٢٦٤/٤.

(٧) الكوثري: الاستبصار ص٩.

(٨) انظر: المصدر السابق ص٩، ١٥.

جمعه بين الجبر والمسؤولية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾[1]، لا تؤيد ما ذهب إليه، فيقول: (ودعوى الجمع بين الجبر والمسؤولية في الآية المذكورة، تَقَوُّلٌ وتحميل على الآية ما لا تحتمله؛ لأن من الواضح البيِّن الذي لا ريب فيه أن المراد بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [2]، أن الله لو شاء جبركم على التوحيد مثلًا لفعل، وجعلكم أمة واحدة، لكنه لم يفعل لمنافاة جبر المكلف على خلاف اختياره في دار الاختبار الحكمة، وقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾[3]، بمعنى: ولكن يضل من يشاء الضلالة ويهدي من يشاء الهداية، بإرجاع الضميرين المستترين في ﴿يَشَآءُ﴾ إلى القريبين وهما ﴿مَن﴾، لا البعيد وهو كلمة ﴿ٱللَّهُ﴾، على قاعدة إرجاع الضمير إلى القريب دون البعيد إذا دار أمره بينهما)[4].

كما يبين الشيخ الكوثري أن الضميرين المستترين في ﴿يَشَآءُ﴾ لو رجعا إلى البعيد وهو كلمة ﴿ٱللَّهُ﴾، فإن الآية أيضًا لا تدل على الجبر، فيقول: (وعلى تقدير رجوعهما إلى البعيد كما هو رأي سماحته بعيد أيضًا عن الدلالة على مدعاه؛ لأنه تبين في الكتاب والسنة أن الذي يهديه هو الذي يستهديه باختياره، والذي يضله هو الذي يقتحم الفسق باختياره، فماذا بعد الحق إلا الضلال)[5].

ثالثًا: يرى الشيخ الكوثري أن اتهام الشيخ مصطفى صبري له بنفي القدر؛ لقوله بالاختيار، من غريب صنعه؛ لأن أفعال المكلفين تقديرها (على طبق علم الله المتعلق بتلك

---

(1) سورة النحل: الآية ٩٣.

(2) سورة النحل: الآية ٩٣.

(3) سورة النحل: الآية ٩٣.

(4) الكوثري: الاستبصار ص١٠.

(5) المصدر السابق نفس الصفحة.

الأفعال الاختيارية، فلا يكون في العلم السابق بالفعل الاختياري اللاحق غير تحقيق الاختيار، وهذا من أظهر الأمور عندهم، فلا يكون منكر الجبر في أفعال العباد منكرًا للقدر أصلًا)[١].

رابعًا: يبين الشيخ الكوثري أن الجمع بين الجبر والمسؤولية يتعارض مع قوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾[٢]، فهذا (نص على أن الله لا يسأل المكلف إلا ما أطاقه وأجراه باختياره، وهذا يقطع لسان كل مشاغب في ادعاء الجمع بين الجبر المحض والمسؤولية)[٣]، ويذهب الشيخ الكوثري إلى أن (من عاند ذلك فقد عاند نص الكتاب)[٤].

تعقيب:

إذا أمعنا النظر في رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في هذه المسألة، وفي الخلاف الذي دار بينهما حولها، يتبين لنا عدة أمور:

أولًا: لا نسلم للشيخ مصطفى صبري ما ذكره من أن الجبر المتوسط الذي يقول به الأشاعرة، (يرجع في النهاية إلى الجبر المحض؛ لعدم الفرق بينهما في قطعية التأثير)[٥]؛ لأن الجبر المحض ينفي القدرة والإرادة أصلًا؛ ومن ثم لا مدخل للعبد في فعله، أما الجبر المتوسط فإنه يثبت القدرة والإرادة للعبد، وإن كانت القدرة الحادثة غير مؤثرة إلا أن لها وللإرادة مدخلًا في فعل العبد عن طريق الكسب[٦]، وهذه المدخلية هي ما يترتب عليها

---

(١) الكوثري: الاستبصار ص٢٣.

(٢) سورة البقرة: الآية ٢٨٦.

(٣) الكوثري: الاستبصار ص١٢، وانظر: نفس المصدر ص١٨.

(٤) المصدر السابق ص١٨.

(٥) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٤٢٠.

(٦) انظر: التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٥٨، والأمير الكبير: مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين =

المسؤولية.

وقد رد الدواني على من أرجع مذهب الأشاعرة إلى مذهب الجبرية؛ لكون القدرة الحادثة غير مؤثرة في الفعل، فقال: (وأما الذي يثبت القدرة والإرادة للعبد، ويدعي عدم تأثيرهما في الأفعال كالأشعري، فلا يَرِدُ عليه ذلك؛ إذ الْقَدْرُ الضروري: ثبوت القدرة والإرادة للعبد، وأما أنهما مؤثرتان في الفعل حقيقة، فليس بضروري أصلًا؛ لجواز أن تكونا من الاسباب العادية كما يقول الأشعري...، ومن ههنا يُعْرَفُ الفرق بين الجبر المحض وبين ما ذهب إليه الأشعري؛ فإن الأول نفى القدرة والإرادة للعبد، والثاني نفى تأثير قدرة العبد وإرادته، لا يقال: التأثير مُعْتَبَرٌ في القدرة، فإنهم عرفوها بصفة مؤثرة على وفق الإرادة، لأنا نقول: الأشعري يقسم القدرة إلى: المؤثرة والكاسبة، وما ذكرتم تعريف القسم الأول، لا مطلق القدرة، ومن ههنا تبين أن معنى الكسب الذي أثبته الأشعري: هو تعلق قدرة العبد وإرادته الذي هو سبب عادي لخلق الله تعالى الفعل للعبد)[١].

ومن الجدير بالذكر أن التفتازاني قد بين أن القدرة الحادثة عند الأشعري من شأنها التأثير والإيجاد، وأنها لم تؤثر بالفعل لوقوع متعلقها بقدرة الله تعالى، ولا امتناع في أن لا يؤثر بالفعل لمانع[٢]، وهذا يعني أن الأشعري لا ينفي عن القدرة الحادثة إلا التأثير بالفعل لا بالقوة، وقد تابع التفتازاني في ذلك ابن أبي شريف[٣]، والخربوتي[٤].

ثانيًا: إن ما ذهب إليه الشيخ الكوثري من أن قول الشيخ مصطفى صبري: (وإني

=

ص١٣١، ١٣٢، ١٤٠، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، والكوتاهيوي: مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية ص٨٠.

(١) الدواني: رسالة خلق الأعمال ص٣٥- ٣٨ باختصار.

(٢) انظر: التفتازاني: شرح المقاصد ٣٤٩/٢، ٣٥٠.

(٣) انظر: ابن أبي شريف: المسامرة بشرح المسايرة ص٩٨.

(٤) انظر: الخربوتي: السمط العبقري ص١٦٣، ٢١٠، ٢١١.

لا أقول كما قال بعض أئمة الدين واختاره المحققون: "لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين"، بل أقول: جبر وتفويض معًا)[١]، يعد جمعًا بين الضدين، ومخالفة لرأي كبار أئمة أهل السنة والجماعة، هو نقد دقيق منه، وأوافقه فيه، وإن كنت أرى أن مما يخفف غلواء هذا النقد، أن الشيخ مصطفى صبري كان يرى أن الجمع بين الضدين هذا من سر القدر.

وأود الإشارة إلى أن الشيخ مصطفى صبري قد تناقض مع نفسه هنا؛ لأنه قد علق على قول التفتازاني: (ونحن نقول: الحق ما قال بعض أئمة الدين: إنه لا جبر ولا تفويض، ولكن أمر بين أمرين)[٢]، بالموافقة عليه حيث قال: (وإني أرى الحق فيما رآه العلامة حقًّا، ونقله عن بعض أئمة الدين، أو بعبارة أخرى عن المحققين)[٣]، ثم نراه هنا يقول بخلاف هذا القول.

ثالثًا: وأما عن موقف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري، من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَلَتُسْـَٔلُنَّ عَمَّا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٩٣﴾﴾[٤]، فيظهر لي أمران:

١ – إن الشيخ الكوثري قد جانبه الصواب عندما ذهب إلى إرجاع الضميرين المستترين في ﴿يَشَآءُ﴾ إلى ﴿مَن﴾؛ لأنه يلزم عن ذلك أن يكون صاحب المشيئة هو الإنسان، وليس الله تعالى، وهذا لم يذهب إليه مفسرو الأشاعرة[٥] والماتريدية[٦].

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٤٧.

(٢) التفتازاني: شرح المقاصد ٢٦٤/٤.

(٣) مصطفى صبري: موقف العقل ٤٠٧/٣.

(٤) سورة النحل: الآية ٩٣.

(٥) انظر: الرازي: مفاتيح الغيب ٣١٤/١٠، والبيضاوي: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ٢٣٩/٣، والآلوسي: روح المعاني ٢٨٠/١٤.

(٦) انظر: الماتريدي: تأويلات القرآن ١٨٦/٨، وأبو البركات النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢٣١/٢، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣٩٦/٣.

٢ – يتفق أهل السنة والجماعة من الأشاعرة[١] والماتريدية[٢] على أن الهداية من الله تعالى: هي خلقه الاهتداء في قلب العبد، والإضلال: خلقه الضلال في قلب العبد، وإذا كان الله تعالى وحده هو الذي يهدي الناس ويضلهم، كما تبين هذه الآية وغيرها، إلا أن ذلك لا يعني الجبر كما فهم الشيخ مصطفى صبري من الآية؛ لأن خلق الله تعالى للاهتداء أو الضلال يكون على ما علم الله تعالى اختياره من العبد، وهذا ما ذهب إليه كثير من المفسرين عند تفسيرهم لهذه الآية[٣]، حيث يقول الماتريدي: (وعندنا قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ أي: يخلق فعل الضلال منهم، أو يضل من علم أنه يختار الضلال على الهدى ويخذلهم)[٤]، ويقول الآلوسي: (﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ إضلاله بأن يخلق فيه الضلال حسبما يصرف اختياره التابع لاستعداده له، ﴿وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾ هدايته حسبما يصرف اختياره التابع لاستعداده لتحصيلها)[٥].

وقد أكد الشهرستاني هذا المعنى فقال: (وخصوص الخلق في توفيق الله الخاص لمن علم منه الهداية وإرادته الاستقامة)[٦].

إذًا الله تعالى له هداية وإضلال من يشاء من عباده، وفي هذا تأكيد على كمال

---

(١) انظر: الجويني: الإرشاد ص٢١١، والآمدي: أبكار الأفكار ١٩٣/٢، والجرجاني: شرح المواقف ١٨٧/٨، ١٨٨.

(٢) انظر: أبو المعين النسفي: تبصرة الأدلة ٩٨٣/٢، ونور الدين الصابوني: الكفاية في الهداية ص٦٨٣، وأبو البركات النسفي: الاعتماد في الاعتقاد ص٣٣٧.

(٣) انظر: أبو البركات النسفي: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ٢٣١/٢، وأبو السعود: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ٣٩٦/٣.

(٤) الماتريدي: تأويلات القرآن ١٨٦/٨.

(٥) الآلوسي: روح المعاني ٢٨٠/١٤.

(٦) الشهرستاني: نهاية الأقدام ص٤١٢.

قدرة الله تعالى، كما أن الهداية والإضلال يكونان على ما قدَّره الله تعالى وعلمه أزلًا من اختيار العبد لأحدهما، وأخذِه بأسباب كلٍّ منهما، وفي هذا تأكيد على تمام العدالة لله تعالى، وحرية الإنسان واختياره، وهذا المعنى في الهداية والإضلال قد ذهب إليه بعض العلماء المعاصرين[١]، وهو ما أذهب إليه، لا سيما وأن هناك آيات كثيرة صرحت بأن هداية الله تعالى وإضلاله لمن يشاء من عباده، إنما يكونان لمن تعرض لأسبابهما، فمن الآيات التي تؤكد ذلك في الهداية: قوله تعالى: ﴿يَهْدِي بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾[٢]، **وقوله ﷻ:** ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ يَهْدِيهِمْ رَبُّهُم بِإِيمَٰنِهِمْ﴾[٣]، **ومن الآيات التي تؤكد ذلك في الإضلال: قوله تعالى:** ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا ۚ وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ﴿٢٦﴾﴾[٤]، **وقوله ﷻ:** ﴿لَا يَهْدِي ٱلْقَوْمَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٢٦٤﴾﴾[٥].

وبهذا يتبين أن قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[٦] **لا يدل على الجبر؛ ومن ثم فالآية لا تجمع بين الجبر والمسؤولية كما ذهب الشيخ مصطفى صبري.**

---

(١) انظر: د/ محمد يوسف موسى: القرآن والفلسفة ص١٧٢- ١٧٥، تقديم: محمد حلمي عبد الوهاب، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣ه- ٢٠١٢م، ود/ يحيى هاشم حسن فرغل: تجديد المنهج في العقيدة الإسلامية ص٢٢٧- ٢٣٢، دار الآفاق العربية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨ه- ٢٠٠٧م، ود/ محمد سعيد رمضان البوطي: الإنسان مسير أم مخير ص١٠٣- ١١٨.

(٢) سورة المائدة: الآية ١٦.

(٣) سورة يونس: الآية ٩.

(٤) سورة البقرة: الآية ٢٦.

(٥) سورة البقرة: الآية ٢٦٤، وسورة التوبة: الآية ٣٧.

(٦) سورة النحل: الآية ٩٣.

المبحث السادس

الخلاف في مدى صعوبة مسألة أفعال العباد

اختلف الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في أن مسألة أفعال العباد هل هي من المسائل الصعبة الغامضة أم لا؟ وفيما يأتي بيان ذلك.

رأي الشيخ مصطفى صبري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن مسألة أفعال العباد (أصعب مسألة وأعصاها على الباحث)[١]، وأنها (أشد المسائل إشكالًا وإعضالًا)[٢].

ولم يرتضِ الشيخ مصطفى صبري ما ذهب إليه الجبرية والمعتزلة والماتريدية في حل مسألة أفعال العباد؛ إذ يرى أنهم كسوا مسألة القدر بساطة وسهولة، في حين أن مسألة القدر التي تعد سرًّا من أسرار الله لا تحل بهذا الحد من السهولة[٣].

ولذلك يعتبر الشيخ مصطفى صبري كسب الأشعري الذي يضرب به المثل في الخفاء، مزية لمذهبه[٤]، حيث إنه يتناسب مع طبيعة المسألة؛ ومن ثم يختار مذهب الأشاعرة على مذهب الماتريدية، حيث يرى (أن مذهب الأشاعرة أقرب المذاهب إلى الحق وأحقها بالقبول، ولا يمنعه من رجحانه هذا نزوعه إلى الجبر، وكون معنى "الكسب" فيه بعيدًا عن الفهم، لا، ولا تكون بساطة مذهب الماتريدية ومفهوميته مرجحتَه على مذهب الأشعري؛ لأن مسألة القضاء والقدر أشد المسائل غموضًا، ناهيك أن القدر سر من أسرار الله، فأي مذهب يتناسب معها في غموضها، فهو أنسب المسائل بذات المسألة،

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٢٣، وانظر: نفس المصدر ص٢٢، وموقف العقل ٢٧/٣، ٣٨، ٤٨، ٣٩١، ٣٩٧، ٣٩٩، ٤٠٨، ٤٢٣.

(٢) مصطفى صبري: موقف البشر ص١٧٩.

(٣) انظر: المصدر السابق ص٩٧، ٩٨.

(٤) انظر: المصدر السابق ص١٧٩.

وأقربها إلى الواقع، وأي مذهب ينبئ عن بساطة الأمر، وسهولته على الفهم، فهو أبعد عن الحقيقة)[١].

رأي الشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ الكوثري أن مسألة أفعال العباد من أجلى البديهيات، وأن الذي يجعلها من أعوص المسائل لا يخلو من سفسطة، فيقول: (وبعد أن خلق الله العبد مختارًا، لا يكلفه إلا ما في وسعه، لا يكون للسعي في إبرازه بمظهر المضطر وجه أصلًا، وها هو كلٌّ يستشعر من نفسه أنه مختار، ونصوص الشرع أيضًا تدل على أنه مختار، فلا يكون وراء إنكار هذا الأمر الوجداني المقطوع به، والحكم الشرعي البات، غاية حميدة، وفكرة سديدة، إلا أن البشر لا يخلو من سفسطة في أجلى البديهيات، بحيث يكسوه كسوة أعوص العويصات)[٢].

إن مسألة أفعال العباد عند الشيخ الكوثري ليست من المسائل العويصة؛ لأن الاختيار يشعر به كل إنسان، وحول هذا يقول: (بَيْدَ أن شدة الظهور كثيرًا ما تتخذ وسيلة للتنازع المؤدي إلى عد أجلى المسائل من أعوصها، وليس فيما ثبت من الدين بالضرورة غامض مستعاص، وها هو التكليف واقع بدون أدنى شبهة، والوقوع فرع الجواز، واختيار العبد يشعر به كل ذي وجدان شاعر بألم الجوع مع تضافر الأدلة على ذلك)[٣].

الخلاف الذي دار بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري في المسألة:

انتقد الشيخ مصطفى صبري الشيخ الكوثري في جعله مسألة أفعال العباد بديهية من أجلى البديهيات، وقد قام الشيخ الكوثري بالرد عليه، وسأبين ذلك فيما يلي:

---

(١) مصطفى صبري: موقف البشر ص٥٨، وانظر: نفس المصدر ص١٧٩.

(٢) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦٧، وانظر له: تعليقه على كتاب العقيدة النظامية ص٥١، ٥٢.

(٣) الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦٨، ٦٩.

١- نقد الشيخ مصطفى صبري للشيخ الكوثري في المسألة:

يرى الشيخ مصطفى صبري أن عد الشيخ الكوثري مسألة أفعال العباد من أجلى البديهيات، وأسهل المسائل حلًّا، لا يتفق وطبيعة المسألة التي تتسم بالدقة والغموض؛ وقد وجه الشيخ مصطفى صبري له عدة انتقادات، تدل على صعوبة مسألة أفعال العباد، وهي:

أولًا: إن كثرة الآراء في مسألة أفعال العباد تدل على صعوبتها، وعن هذا يقول: (ولم يفكر فضيلته، كيف تكون من أجلى البديهيات مسألة اختلف العلماء فيها على ستة عشر مذهبًا، فيما يعلمه صاحب "اللمعة"[١]، الذي نال كتابه إعجاب فضيلة الصديق، وانحاز اختياره إلى اختياره، في ترجيح مذهب إمام الحرمين؟)[٢].

ثانيًا: إن اختلاف أقوال إمام الحرمين الجويني[٣] فيها، مما يدل على صعوبتها أيضًا، وفي هذا يقول ما نصه: (وكيف يكون من أجلى البديهيات، مسألة اضطربت في تحليلها

---

(١) انظر: إبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري: اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد ص٤٥- ٦٠، تصحيح وتعليق: محمد زاهد الكوثري، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

(٢) مصطفى صبري: موقف العقل ٣٩٧/٣.

(٣) يوجد للجويني رأيان في مسألة أفعال العباد، الرأي الأول: تابع فيه الأشعري، حيث ذهب إلى أن قدرة العبد لا تؤثر في مقدورها، وهذا الرأي نجده في كتابيه "الإرشاد"، و"لمع الأدلة". [انظر: الجويني: الإرشاد ص٢١٠، ولمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة ص١٠٧، تقديم وتحقيق: د/ فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الطبعة الأولى ١٣٨٥هـ- ١٩٦٥م]، والرأي الثاني: خالف فيه الأشعري، حيث انتقد الكسب عنده، وذهب إلى أن قدرة العبد تؤثر في مقدورها، ويقع بها الفعل، لكن هذه القدرة ليست مستقلة بالتأثير، بل تتوقف على أقدارٍ أحاط بها علم الله، وعلى تهيئة أسباب الفعل وإرادة وقوعه من الله تعالى؛ ومن ثم فالفعل يضاف إلى الله تعالى تقديرًا وخلقًا، وهذا الرأي نجده في كتابه "العقيدة النظامية"، وهو آخر ما كتبه الجويني في علم الكلام. [انظر: الجويني: العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية ص٤٢- ٤٩، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م].

كلمة إمام الحرمين، صاحب المذهب المختار عند فضيلته، وعند مؤلف "اللمعة"[١]، وعند الشيخ محمد عبده[٢]؟)[٣].

ثالثًا: إن كلًّا من الشيخ محمد بخيت المطيعي، والشيخ محمد عبده، قد أخطأ في تعيين موضوع مسألة أفعال العباد، وهذا أيضًا مما يدل على غموضها، وحول هذا الأمر يقول: (وكيف تكون من أجلى البديهيات مسألة أخطأ المرحوم الشيخ بخيت، والشيخ محمد عبده، في تعيين موضوعها حق التعيين؟)[٤]، حيث يرى الشيخ مصطفى صبري أن موضوع مسألة أفعال العباد هو أفعال الإنسان الواقعة فعلًا، هل هي واقعة منه استقلالًا أو بتدخل من الله؟ وليس موضوعها الأفعال التي لم يفعلها تكاسلًا كما ظن الشيخ محمد بخيت المطيعي، ولا الأفعال التي يحول دون وقوعها مانع كما ظن الشيخ محمد عبده[٥].

رابعًا: لو كانت مسألة أفعال العباد من المسائل البديهية التي يسهل حلها، ما امتحن فيها الصحابي الجليل عمران بن الحصين ﷺ أحد التابعين وهو أبو الأسود الدؤلي ﷺ، واختبر عقله في فهمها ومعرفتها، وعن هذا النقد يقول: (وكيف تكون من أجلى البديهيات، مسألة يمتحن بها الصحابي الجليل عمران بن حصين، عقل رجل من دهاة التابعين، أعني به أبا الأسود الدؤلي، كما في حديث مسلم[٦]؟)[١].

---

(١) انظر: المذاري: اللمعة ص٤٧، ٤٨، ٥٤- ٦٠.

(٢) انظر: محمد عبده: رسالة التوحيد ص٦١- ٦٤، تحقيق: د/ محمد عمارة، دار الشروق- بيروت- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

(٣) مصطفى صبري: موقف العقل ٣٩٧/٣.

(٤) المصدر السابق نفس الصفحة.

(٥) انظر: المصدر السابق ٣٩٧/٣، ٣٩٨، وموقف البشر ص٣٢، ٣٣.

(٦) نص الحديث: عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ الدِّئَلِيِّ، قَالَ: قَالَ لِي عِمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ، أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى عَلَيْهِمْ مِنْ قَدَرِ مَا سَبَقَ؟ أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ، وَمَضَى عَلَيْهِمْ، قَالَ فَقَالَ: أَفَلَا يَكُونُ ظُلْمًا؟ قَالَ: فَفَزِعْتُ مِنْ ذَلِكَ فَزَعًا شَدِيدًا، وَقُلْتُ: كُلُّ شَيْءٍ خَلْقُ اللهِ وَمِلْكُ يَدِهِ، فَلَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ =

٢ – رد الشيخ الكوثري على نقد الشيخ مصطفى صبري له في المسألة:

يمكن تحديد رد الشيخ الكوثري في الأمرين التاليين:

أولًا: يذهب الشيخ الكوثري إلى أن استدلال الشيخ مصطفى صبري على صعوبة مسألة أفعال العباد، بأن مؤلف كتاب "اللمعة" ذكر فيها ستة عشر قولًا للعلماء، يعد استدلًا بعيدًا عن الصواب؛ لأن هذه الأقوال تعود إلى أصلين: القول بالاختيار، والقول بالجبر، والقائلون بالجبر ينهار قولهم لاعتماده على وحدة الوجود؛ ومن ثم يبقى القول بالاختيار، وفي هذا يقول: (ودعوى وعورة هذا البحث بدليل كثرة الخلاف فيه، بعيدة عن الصواب؛ لأن الخلاف فيه على ستة عشر قولًا كما ذكر في "اللمعة" التي نشرناها فيما سبق– والسابع عشر هو رأي هذا الأستاذ–، لكن هذا كله يرجع إلى أصلين فقط: فكل من عد لإرادة العبد دخلًا في فعله فهو مقر باختياره، فيكون خلافهم كلا خلاف، بعد الاعتراف بالأصل، وإنما أتى التوسع في التشقيق من شهوة اكتناه ما وراء الحاجز الغيبي، من غير اكتفاء بما يشهد به الوجدان من الاختيار الملموس في أفعال العباد، وعدم التعويل على الوجدان والحس يفتح لنا باب السفسطة المغلق عند العقلاء، وأما القائلون بالجبر فهم صنوف ممن نهلوا من نمر وحدة الوجود، وهي حالة سكرية لا يقرها العاقل، ولا يلبث عند الصحو أن تزول فتنهار الفروع بانهيار الأصل، وتلك الفروع من ذلك

= يُسْأَلُونَ، فَقَالَ لِي: يَرْحَمُكَ اللهُ إِنِّي لَمْ أُرِدْ بِمَا سَأَلْتُكَ إِلَّا لِأَحْزِرَ عَقْلَكَ، إِنَّ رَجُلَيْنِ مِنْ مُزَيْنَةَ أَتَيَا رَسُولَ اللهِ ﷺ فَقَالَا: يَا رَسُولَ اللهِ أَرَأَيْتَ مَا يَعْمَلُ النَّاسُ الْيَوْمَ، وَيَكْدَحُونَ فِيهِ، أَشَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ مِنْ قَدَرٍ قَدْ سَبَقَ، أَوْ فِيمَا يُسْتَقْبَلُونَ بِهِ مِمَّا أَتَاهُمْ بِهِ نَبِيُّهُمْ، وَثَبَتَتِ الْحُجَّةُ عَلَيْهِمْ؟ فَقَالَ: «لَا، بَلْ شَيْءٌ قُضِيَ عَلَيْهِمْ وَمَضَى فِيهِمْ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾ [سورة الشمس: الآيتان ٧، ٨]». أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب القدر، باب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه، وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته ٤/٢٠٤١، ٢٠٤٢، برقم: ٢٦٥٠.

(١) مصطفى صبري: موقف العقل ٣/٣٩٨.

النبع العكر الناضب عند إشراق العقل، فلا يكون هذا الخلاف معتمدًا على أساس)[١].

ثانيًا: يذكر الشيخ الكوثري أن الشيخ مصطفى صبري ينكر عليه قوله إن العبد مختار، لكن الشيخ الكوثري يبين أنه لم ينفرد بهذا القول، بل سبقه به صدر الشريعة والتفتازاني، فيقول: (ومما استنكره الأستاذ المناضل عن الجبر قولي فيما علقته على "اللمعة" و"النظامية": «إن اختيار المكلف يشعر به كل ذي وجدان يشعر بألم الجوع والعطش، فيكون إنكار ذلك مكابرة»[٢]، مع أني لست منفردًا بهذا القول[٣]، بل هذا عين ما قاله صدر الشريعة في "التوضيح" حيث قال: «التفرقة ضرورية بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية»[٤]، وهو عين ما قاله سعد الدين التفتازاني في "شرح النسفية" أيضًا حيث قال: «نفرق بالضرورة بين حركة البطش وحركة الارتعاش، ونعلم أن الأولى باختياره دون الثانية»[٥])[٦].

تعقيب:

من خلال عرض رأي الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري حول صعوبة مسألة أفعال العباد، والخلاف الذي دار بينهما حولها، يتبين الآتي:

أولًا: إن إقرار الشيخ مصطفى صبري بصعوبة وإعضال مسألة أفعال العباد، هو الصواب في هذه المسألة؛ لموافقته لنهي النبي ﷺ عن الخوض في أسرار القدر، فَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَصْحَابِهِ، وَهُمْ يَخْتَصِمُونَ فِي الْقَدَرِ، فَكَأَنَّمَا يُفْقَأُ فِي وَجْهِهِ حَبُّ الرُّمَّانِ مِنَ الْغَضَبِ، فَقَالَ: «بِهَذَا أُمِرْتُمْ، أَوْ لِهَذَا

---

(١) الكوثري: الاستبصار ص١٣.

(٢) انظر: الكوثري: تعليقه على كتاب اللمعة ص٦٩، وتعليقه على كتاب العقيدة النظامية ص٥١، ٥٢.

(٣) ورد في النسخة المطبوعة [القوب]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: صدر الشريعة: التوضيح ٣٤٨/١.

(٥) للتحقق من كلام الشيخ الكوثري انظر: التفتازاني: شرح العقائد النسفية ص٥٨.

(٦) الكوثري: الاستبصار ص١٣.

خُلِقْتُمْ؟ تَضْرِبُونَ الْقُرْآنَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، بِهَذَا هَلَكَتِ الْأُمَمُ قَبْلَكُمْ»[١].

ويعد الشيخ الكوثري منفردًا برأيه في أن مسألة أفعال العباد من أجلى البديهيات؛ إذ إن هذا خلاف ما عليه المتكلمون والفلاسفة من قبله، حيث يقرون بصعوبتها وغموضها، فنجد الرازي يقول عنها: (هذه المسألة من أعظم المسائل الإسلامية، وأكثرها شُعَبًا، وأشدها شَغَبًا...، فلهذه المآخذ التي شرحناها، والأسرار التي كشفنا عن حقائقها، صَعُبَتْ المسألة وغمضت وعظمت)[٢]، كما ذهب الدواني إلى هذا أيضًا[٣]، بل إن أبا حنيفة ﷺ- الذي يتبعه الماتريدية والشيخ الكوثري في مذهبهم الفقهي والعقدي، والذي اهتم الشيخ الكوثري بتحقيق كتبه والتعليق عليها- قد اعترف بصعوبتها فقال: (هذه مسألة قد استصعبت على الناس فأنى يطيقونها، هذه مسألة مقفلة قد ضل مفتاحها، فإن وُجِدَ مفتاحها عُلِمَ ما فيها، ولم يفتح إلا بمخبر عن الله يأتي بما عنده، ويأتي ببينة وبرهان)[٤]، كما أن مؤلف كتاب "اللمعة"- الذي حققه وعلق عليه الشيخ الكوثري- قد أقر بصعوبتها[٥]، ومن الفلاسفة الذين أقروا بصعوبتها ابن رشد الذي قال عنها: (وهذه المسألة من أعوص المسائل الشرعية؛ وذلك أنه إذا تؤملت دلائل السمع في ذلك وجدت متعارضة، وكذلك حجج العقول)[٦].

---

(١) أخرجه ابن ماجة في سننه: أبواب السنة، باب في الْقَدَرِ ١/٦٣، برقم: ٨٥، واللفظ له، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية- دمشق- سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م، وأحمد في مسنده ١١/٢٥٠، برقم: ٦٦٦٨، ١١/٤٣٤، برقم: ٦٨٤٥، ١١/٤٣٤، ٤٣٥، برقم: ٦٨٤٦، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

(٢) الرازي: مفاتيح الغيب ١/٣٧٠، ٣٧١ باختصار.

(٣) انظر: الدواني: رسالة خلق الأعمال ص٢٥، ٢٦.

(٤) ابن البزازي: مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة ٢/٨٦.

(٥) انظر: المذاري: اللمعة ص٦٨، ٦٩.

(٦) أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد: مناهج الأدلة في عقائد الملة ص٢٢٣، تقديم وتحقيق: د/ محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٤م.

ثانيًا: على الرغم من أنني أؤيد رأي الشيخ مصطفى صبري هنا، إلا أنني لا أوافقه في نقده الثالث؛ لأن ما ذكره عن الشيخ محمد بخيت المطيعي كان ردًّا منه على مذهب الجبرية، حيث قال في رده عليهم: (ولا تغتر بأقوال الذين جهلوا حقيقة التشريع الإلهي، وجبلوا على تثبيط همم العاملين، وبث روح الكسل، والتقاعد عن العمل الصالح، وصاروا دعاة الشيطان، حتى كادوا بأقوالهم هذه وزخرفها، أن يهدموا أُسَّ الأوامر والنواهي الشرعية الإلهية، وأن يحملوا الناس على ترك الأعمال الصالحة والإقبال على المعاصي، اعتمادًا على تلك الشبهات الشيطانية الواهية)[1].

ومما يستغرب من الشيخ مصطفى صبري أنه قد أشار إلى رد الشيخ محمد بخيت المطيعي المذكور آنفًا أكثر من مرة[2]، فهل يعد رد الشيخ محمد بخيت المطيعي على الجبرية خطأً منه في تعيين موضوع مسألة أفعال العباد؟!

كما أن ما ذكره عن الشيخ محمد عبده كان تأكيدًا منه على أن قدرة العبد غير مستقلة بالتأثير؛ لأن قدرة الله فوق قدرته، ومن آثارها ما يحول بين العبد وبين إنفاذ ما يريده، يقول الشيخ محمد عبده: (إن الإيمان بوحدانية الله لا يقتضي من المكلف إلا اعتقاد أن الله صرفه في قواه، فهو كاسب لإيمانه ولما كلفه الله به من بقية الأعمال، واعتقاد أن قدرة الله فوق قدرته، ولها وحدها السلطان الأعلى في إتمام مراد العبد، بإزالة الموانع أو تهيئة الأسباب المتممة مما لا يعلمه ولا يدخل تحت إرادته)[3]، فهل يعد هذا خطأً منه في تعيين موضوع مسألة أفعال العباد؟!

ثالثًا: إن ما ذكره الشيخ الكوثري في رده الأول على الشيخ مصطفى صبري لا أوافقه عليه؛ إذ كيف تكون كثرة الخلاف والأقوال في مسألة أفعال العباد، والتي ذكر مؤلف كتاب "اللمعة" أنها ستة عشر قولًا، لا تعد دليلًا على صعوبة المسألة؟

وإذا كانت هذه الأقوال ترجع إلى أصلين فقط كما ذكر الشيخ الكوثري، فهل

---

(1) محمد بخيت المطيعي: القول المفيد ص٣٨.

(2) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص٢١، ٣٨، ٢١٨.

(3) محمد عبده: رسالة التوحيد ص٦٤.

يمكننا أن نعد الآراء المتشعبة والمندرجة تحت كل أصل رأيًا واحدًا أم أنها آراء مختلفة؟ إن الآراء المتشعبة تحت كل أصل برغم أنها يجمعها جامع إلا أنها لا تزال آراء مختلفة؛ إذ إن هذا الجامع لا ينفي أبدًا الاختلافات بين هذه الآراء؛ ومن ثم يبقى نقد الشيخ مصطفى صبري سالمًا عن المعارضة.

رابعًا: إن ما ذكره الشيخ الكوثري في رده الثاني لا أوافقه عليه أيضًا؛ لأن الشيخ مصطفى صبري لم ينكر عليه قوله: (إن اختيار المكلف يشعر به كل ذي وجدان يشعر بألم الجوع والعطش)[١]، كما أن الشيخ مصطفى صبري لم يقل بعدم التفرقة بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، حتى يأتي له الشيخ الكوثري بنصين لصدر الشريعة والتفتازاني، يدلان على التفرقة بينهما؛ إذ من المعلوم أن الجبرية الخالصة هم الذين لم يفرقوا بين الأفعال الاختيارية والاضطرارية، حيث يرون أنه لا فعل لأحد غير الله تعالى، وإنما تنسب الأفعال إلى العباد مجازًا، فأفعال العباد كلها اضطرارية، والإنسان مجبور في أفعاله، لا قدرة له ولا إرادة ولا اختيار[٢].

ولم يوافق الشيخ مصطفى صبري الجبرية فيما ذهبوا إليه، بل بين أن مذهبهم مخالف لبداهة العقل[٣] وأنهم يعدون من الفرق الإسلامية الضالة[٤]؛ ومن ثم لم يرتضِ مذهبهم فقال: (وسلب القدرة والاختيار من العباد وتفويض الأمر كله إلى الله، كما هو مذهب الجبرية، مما يكسو مسألة القدر بساطة وسهولة أيضًا؛ فلذا لم نرتضِه أيضًا، واخترنا تفويض الأمر كله إلى الله، مع عدم سلب القدرة والاختيار عن العباد)[٥].

ومن خلال ما سبق يتبين أن مسألة أفعال العباد من أصعب المسائل، وأنها ليست من أجلى البديهيات كما ذهب الشيخ الكوثري.

---

(١) الكوثري: الاستبصار ص١٣.

(٢) انظر: أبو الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني: الملل والنحل ٩٨/١، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

(٣) انظر: مصطفى صبري: موقف البشر ص٥.

(٤) انظر: المصدر السابق ص١٦٦، ١٧١، وموقف العقل ٤٠٤/٣، ٤١٩.

(٥) مصطفى صبري: موقف البشر ص٩٨.

الخاتمة

في ختام هذا البحث أذكر أهم النتائج التي توصلت إليها، وهي ما يلي:

١- يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن الله تعالى خالقٌ أفعال العباد، وأنها تقع بإرادته تعالى، ولا تخرج عن سلطان مشيئته ﷻ، وأن علم الله تعالى الأزلي بأفعال العباد لا يقتضي الجبر، وأن العباد مسؤولون عن أفعالهم في الدنيا والآخرة.

٢- إن قول الشيخ مصطفى صبري بأن الإرادة الجزئية موجودة ومخلوقة لله تعالى، يتفق مع ما عليه جمهور الأشاعرة، وهو الراجح.

٣- لم يقل أبو منصور الماتريدي ومتقدمو الماتريدية بالإرادة الكلية والجزئية، ويعد صدر الشريعة من أوائل متأخري الماتريدية القائلين بأن الكسب المعبَّر عنه بالقصد الجزئي أو العزم المصمم، غير موجود في الخارج؛ لأنه من قبيل الحال المتوسط بين الموجود والمعدوم، أو من الأمور الإضافية الاعتبارية، وقد تابع صدر الشريعة فيما ذهب إليه كثير من متأخري الماتريدية ومنهم الشيخ الكوثري، إلا أنهم سموا الإرادة التي كان يسميها متقدمو الماتريدية وصدر الشريعة بالقدرة، سموها بالإرادة الكلية، وهي مخلوقة لله تعالى، وسموا الكسب بالإرادة الجزئية، وهي غير مخلوقة لله تعالى.

٤- يتفق الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري على أن مشيئة العباد المعلقة بمشيئة الله في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، هي الإرادة الجزئية، أي: مشيئة اتخاذ السبيل أو الاستقامة، وهذا ما ذهب إليه أكثر المفسرين من الأشاعرة والماتريدية، لكن الآية لا تدل على الجبر، كما يرى الشيخ مصطفى صبري، بل تدل على الاختيار الذي يراه الشيخ الكوثري؛ لأن الله تعالى أراد أن يوجد فعل العبد الاختياري، فيشاء الله ممن علم منه اختياره ذلك.

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

٥- إن قول الشيخ الكوثري بأن مشيئة العباد المعلقة بمشيئة الله في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[1]، يمكن حملها على ذات المشيئة، أي: الإرادة الكلية، قد ذهب إليه من مفسري الأشاعرة الآلوسي وابن عاشور، ومن مفسري الماتريدية أبو البركات النسفي، كما ذهب إلى هذا المعنى أيضًا الشيخ محمد بخيت المطيعي، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي، ومن هنا يعد قولًا مقبولًا، ويظهر عدم دقة الشيخ مصطفى صبري حينما ذهب إلى عدم جواز ذلك، وأنه لم يذهب إليه أحد من المفسرين.

٦- يتفق الشيخ مصطفى صبري مع الرازي في أن إرادة الفاعل المختار تتوقف على الداعية، وأن الداعية تفيد الوجوب للفعل، وأن الله تعالى يؤثر في إرادة الإنسان بواسطة الداعية أو المرجح فيحصل الجبر، وهذا خلاف ما عليه جمهور الأشاعرة والماتريدية في عدم حاجة أفعال العباد الاختيارية إلى الداعية، وعدم إفادتها الوجوب والوقوع للفعل، وقد وافقهم الشيخ الكوثري في ذلك، وهو الراجح.

٧- لم أقف على عبارة "الإنسان مضطر في صورة مختار" عند أبي الحسن الأشعري، ويعد ابن سينا أول من قال بهذا، وقد ظهر هذا التعبير عند الأشاعرة على يد الغزالي ثم الرازي ومتأخري الأشاعرة.

٨- يتفق الشيخ مصطفى صبري مع الغزالي والرازي ومتأخري الأشاعرة في أن "الإنسان مضطر في صورة مختار"، وما ذهب إليه الشيخ الكوثري من أن الإنسان مجبول على الاختيار، وأنه ليس "مضطرًا في صورة مختار"، هو الراجح؛ لأن الجبر في الاختيار لا يستلزم الجبر في الأفعال، وهذا ما عليه جمهور الأشاعرة والماتريدية.

٩- يعد سعد الدين التفتازاني ماتريديًّا في مسألة أفعال العباد، حيث قد عَرَّفَ الكسب

---

(١) سورة الإنسان: الآية ٣٠، وسورة التكوير: الآية ٢٩.

في جميع كتبه بالمعنى الذي يراه الماتريدية.

١٠- إن قول الشيخ مصطفى صبري بأن الإنسان مجبر ومفوض معًا، وأنه يُجمع في أفعال العباد بين الجبر والمسؤولية، يعد قولًا جديدًا في مسألة أفعال العباد، جمع فيه بين الضدين، كما خالف به ما عليه كبار أئمة أهل السنة والجماعة، وأما ذهب إليه الشيخ الكوثري من أن العبد مختار في أفعاله الاختيارية ومسؤول عنها، وأن المسؤولية لا تتحقق مع الجبر، فهو الراجح؛ إذ إن مشيئة الله تعالى لا تسلب إرادة العبد واختياره عما كلف به.

١١- ما ورد في القرآن الكريم من آيات تثبت الهداية والإضلال لله تعالى، لا ينبغي فهمها على أنها تفيد الجبر، بل ينبغي فهمها من جانبين: الأول: أن الله تعالى له هداية وإضلال من يشاء من عباده، وفي هذا تأكيد على كمال قدرة الله تعالى، والثاني: أن الهداية والإضلال يكونان على ما قدَّره الله تعالى وعلمه أزلًا من اختيار العبد لأحدهما، وأخذِه بأسباب كلٍّ منهما، وفي هذا تأكيد على تمام العدالة لله تعالى، وحرية الإنسان واختياره.

١٢- ما ذهب إليه الشيخ مصطفى صبري من أن مسألة أفعال العباد أصعب مسألة، وأشد المسائل إشكالًا وإعضالًا على الباحث، هو الراجح، وأما ما ذهب إليه الشيخ الكوثري من أن مسألة أفعال العباد أجلى البديهيات، فيعد رأيًا منفردًا به عما عليه المتكلمون والفلاسفة.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن أبي شريف (كمال الدين محمد بن محمد بن أبي شريف المقدسي ت ٩٠٦هـ)

١ – المسامرة بشرح المسايرة، دار الطلائع– القاهرة ٢٠١٣م.

ابن البزازي (حافظ الدين محمد بن محمد الكردري المشهور بابن البزازي ت ٨٢٧)

٢ – مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة، مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية– حيدر آباد الدكن– الهند، الطبعة الأولى ١٣٢١ه.

ابن التلمساني (شرف الدين عبد الله بن محمد الفهري المعروف بابن التلمساني ت ٦٥٨)

٣ – شرح معالم أصول الدين، تحقيق: نزار حمادي، دار الفتح للدراسات والنشر– عمَّان– الأردن، الطبعة الأولى ١٤٣١ه– ٢٠١٠م.

ابن الهمام (كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام ت ٨٦١هـ)

٤ – المسايرة في علم الكلام والعقائد التوحيدية المنجية في الآخرة، راجع أصولها وعلق عليها: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة المحمودية التجارية– مصر، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

ابن حنبل (أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ت ٢٤١هـ)

٥– مسند الإمام أحمد بن حنبل، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٧ه– ١٩٩٧م.

ابن رشد (أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ت ٥٩٥هـ)

٦– مناهج الأدلة في عقائد الملة، تقديم وتحقيق: د/ محمود قاسم، مكتبة الأنجلو المصرية– القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٦٤م.

ابن سينا (أبو علي الحسين بن عبد الله بن علي بن سينا ت ٤٢٨هـ)

٧– التعليقات، حققه وقدم له: د/ عبد الرحمن بدوي، الدار الإسلامية– بيروت، بدون رقم طبع وتاريخ.

ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد بن عاشور ت ١٣٩٣هـ)

٨– التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر– تونس ١٩٨٤م.

ابن ماجة (أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني ت ٢٧٣هـ)

٩- السنن، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، وآخرون، دار الرسالة العالمية- دمشق- سوريا، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

الأشعري (أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري ت ٣٢٤هـ)

١٠- اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع، تحقيق وتحشية: د/ حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين- أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الثالثة ١٤٤٣هـ- ٢٠٢٢م.

الأصفهاني (شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد الأصفهاني ت ٧٤٩هـ)

١١- مطالع الأنظار على متن طوالع الأنوار، دار الكتبي، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٨م.

الآلوسي (شهاب الدين محمود بن عبد الله الآلوسي البغدادي ت ١٢٧٠هـ)

١٢- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مؤسسة الرسالة- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

الآمدي (سيف الدين علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ت ٦٣١هـ)

١٣- أبكار الأفكار في أصول الدين، تحقيق: د/ أحمد محمد المهدي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

الأمير الكبير (محمد بن محمد بن أحمد السنباوي المعروف بالأمير الكبير ت ١٢٣٢)

١٤- مطلع النيرين فيما يتعلق بالقدرتين، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، منشورات الأصلين، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ- ٢٠١٦م.

الإيجي (عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي ت ٧٥٦هـ)

١٥- المواقف في علم الكلام، مكتبة المتنبي- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

البابرتي (أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرتي ت ٧٨٦هـ)

١٦- شرح وصية الإمام أبي حنيفة، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: محمد صبحي العايدي، وحمزة محمد وسيم البكري، دار الفتح للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠٠٩م.

الباجوري (إبراهيم بن محمد بن أحمد الباجوري ت ١٢٧٧هـ)

١٧- حاشية الإمام البيجوري على جوهرة التوحيد، المسمى: تحفة المريد على جوهرة التوحيد، حققه وعلق عليه وشرح غريب ألفاظه: د/ علي جمعة محمد الشافعي، دار السلام- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

الباقلاني (أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني ت ٤٠٣هـ)

١٨- الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، تحقيق وتعليق وتقديم: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٢١ه- ٢٠٠٠م.

البوطي (د/ محمد سعيد رمضان البوطي ت ١٤٣٤هـ)

١٩- الإنسان مسير أم مخير، دار الفكر، بدون رقم طبع وتاريخ.

البياضي (كمال الدين أحمد بن حسن بن سنان الدين البياضي ت ١٠٩٨هـ)

٢٠- إشارات المرام من عبارات الإمام، حقق نصوصه وعلق عليه وضبطه: يوسف عبد الرزاق، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر، الطبعة الأولى ١٣٦٨ه- ١٩٤٩م.

البيضاوي (ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي ت ٦٨٥هـ)

٢١- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، بدون تاريخ.

٢٢- طوالع الأنوار من مطالع الأنظار، تحقيق: د/ محمد ربيع محمد جوهري، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ١٤١٨ه- ١٩٩٨م.

التفتازاني (سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ت ٧٩٢هـ)

٢٣- حاشية على الكشاف للزمخشري، مخطوط بمكتبة عاطف أفندي- بتركيا، برقم: (٣٥٤).

٢٤- شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦ه- ١٩٩٦م.

٢٥- شرح العقائد النسفية، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ه- ١٩٨٧م.

٢٦- شرح المقاصد، تحقيق وتعليق: د/ عبد الرحمن عميرة، عالم الكتب- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

٢٧- متن تهذيب المنطق والكلام، اعتناء: الشيخ/ عبد القادر معروف الكردي السنندجي، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى ١٣٣٠ه- ١٩١٢م.

الجرجاني (السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني ت ٨١٦هـ)

٢٨- شرح المواقف، ضبطه وصححه: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

الجويني (إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ت ٤٧٨هـ)

٢٩- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، حققه وعلق عليه: د/ محمد يوسف موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، مكتبة الخانجي- مصر ١٣٦٩ه- ١٩٥٠م.

٣٠- العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، تحقيق وتعليق: محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٢ه- ١٩٩٢م.

٣١- لمع الأدلة في قواعد عقائد أهل السنة والجماعة، تقديم وتحقيق: د/ فوقية حسين محمود، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر، الطبعة الأولى ١٣٨٥ه- ١٩٦٥م.

الخبيصي (فخر الدين عبيد الله بن فضل الله الخبيصي ت نحو: ١٠٥٠هـ)

٣٢- التذهيب شرح على تهذيب المنطق والكلام، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده- مصر ١٣٥٥ه- ١٩٣٦م.

الخربوتي (عبد الحميد الحمدي بن عمر النعيمي الخربوتي ت ١٣٢٠هـ)

٣٣- السمط العبقري في شرح العقد الجوهري، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٨ه- ٢٠١٧م.

الخيالي (شمس الدين أحمد بن موسى الخيالي ت ٨٦٢هـ)

٣٤- شرح العلامة الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين في علم الكلام، دراسة وتحقيق: عبد النصير ناتور أحمد المليباري الهندي، مكتبة وهبة- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩ه- ٢٠٠٨م.

الداغستاني (حسن الأمير الداغستاني)

٣٥- رسالة إرادة جزئية، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩ه- ٢٠١٨م.

الدواني (جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني ت ٩١٨هـ)

٣٦- رسالة خلق الأعمال، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩ه- ٢٠١٨م.

الرازي (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي ت ٦٠٦هـ)

٣٧- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، تحقيق: سيد عمران، دار الحديث- القاهرة ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.

٣٨- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، راجعه وقدم له: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، بدون رقم طبع وتاريخ.

٣٩- المطالب العالية من العلم الإلهي، تحقيق: د/ أحمد حجازي السقا، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

الرازي (قطب الدين محمد بن محمد الرازي المعروف بالقطب التحتاني ت ٧٦٦)

٤٠- تحرير القواعد المنطقية في شرح الرسالة الشمسية، تصحيح: محسن بيدارفر، منشورات بيدار- قم، الطبعة الثانية ١٤٢٦هـ.

السمرقندي (شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي ت بعد: ٦٩٠هـ)

٤١- المعارف في شرح الصحائف، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، ود/ نظير محمد النظير عياد، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م.

السنوسي (أبو عبد الله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي ت ٨٩٥هـ)

٤٢- شرح السنوسية الكبرى، المسمى: عمدة أهل التوفيق والتسديد في شرح عقيدة أهل التوحيد، تحقيق: د/ عبد الفتاح عبد الله بركة، دار القلم- الكويت، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

السيالكوتي (عبد الحكيم بن شمس الدين محمد السيالكوتي الهندي ت ١٠٦٧هـ)

٤٣- حاشية على حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية، ضمن كتاب: شروح وحواشي العقائد النسفية لأهل السنة والجماعة الأشاعرة والماتريدية، تحقيق ودراسة: الشيخ/ أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.

الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني ت ٥٤٨هـ)

٤٤- الملل والنحل، تحقيق: عبد الأمير علي مهنا، وعلي حسن فاعور، دار المعرفة- بيروت- لبنان، الطبعة الثالثة ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٤٥- نهاية الأقدام في علم الكلام، حرره وصححه: الفرد جيوم، مكتبة المثنى- بغداد، بدون

رقم طبع وتاريخ.

الصابوني (نور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني ت ٥٨٠هـ)

٤٦- الكفاية في الهداية، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد إسماعيل، ود/ نظير محمد عياد، طبعة مجمع البحوث الإسلامية- مصر ١٤٤١هـ- ٢٠٢٠م.

صدر الشريعة (صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري ت ٧٤٧هـ)

٤٧- التوضيح في حل غوامض التنقيح، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ/ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٤٨- كتاب شرح تعديل العلوم، القسم الثاني في علم الكلام، دراسة وتحقيق: أحمد محمد ممتي، رسالة ماجستير، بكلية أصول الدين بالقاهرة- جامعة الأزهر، سنة ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

العمادي (أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي ت ٩٨٢هـ)

٤٩- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، مكتبة الرياض الحديثة- الرياض، بدون رقم طبع وتاريخ.

الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي ت ٥٠٥هـ)

٥٠- إحياء علوم الدين، دار المنهاج- جدة- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

٥١- الاقتصاد في الاعتقاد، تحقيق: د/ مصطفى عبد الجواد عمران، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

فرغل (د/ يحيى هاشم حسن فرغل ت ١٤٣٢هـ)

٥٢- تجديد المنهج في العقيدة الإسلامية، دار الآفاق العربية- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.

القوسي (د/ مفرح بن سليمان القوسي)

٥٣- الشيخ مصطفى صبري وموقفه من الفكر الوافد، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

الكلنبوي (أبو الفتح إسماعيل بن مصطفى بن محمود الكلنبوي ت ١٢٠٥هـ)

٥٤- حاشية على شرح جلال الدين الدواني على العقائد العضدية، المطبعة العثمانية، در

سعادت ١٣١٦هـ.

الكوتاهيوي (أحمد عاصم بن خواجة عثمان أفندي الكوتاهيوي ت ١٣٠٥هـ)

٥٥- مباحث الدفينية في حق الإرادة الجزئية، حققها وعلق عليها: د/ سعيد عبد اللطيف فودة، الأصلين للدراسات والنشر، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٩هـ-٢٠١٨م.

الكوثري (محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري الجركسي ت ١٣٧١هـ)

٥٦- الاستبصار في التحدث عن الجبر والاختيار، المكتبة الأزهرية للتراث، بدون رقم طبع وتاريخ.

٥٧- تعليقه على كتاب الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، لأبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني، المكتبة الأزهرية للتراث، الطبعة الثانية ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٥٨- تعليقه على كتاب العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، لإمام الحرمين الجويني، المكتبة الأزهرية للتراث ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٥٩- تعليقه على كتاب الفقه الأبسط، لأبي حنيفة، مطبعة الأنوار- القاهرة ١٣٦٨هـ.

٦٠- تعليقه على كتاب اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد، لإبراهيم بن مصطفى الحلبي المذاري، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦١- تكملة الرد على نونية ابن القيم، أو تعليقه على كتاب السيف الصقيل في الرد على ابن زفيل، لأبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى ١٣٥٦هـ- ١٩٣٧م.

الماتريدي (أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي ت ٣٣٣هـ)

٦٢- تأويلات القرآن، تحقيق: أحمد وانلي أوغلي، وآخرين، مراجعة: د/ بكر طوبال أوغلي، دار الميزان- إستانبول ٢٠٠٥م.

٦٣- كتاب التوحيد، حققه وقدم له: د/ فتح الله خليف، دار الجامعات المصرية- الإسكندرية، بدون رقم طبع وتاريخ.

محمد عبده (محمد بن عبده بن حسن خير الله ت ١٣٢٣هـ)

٦٤- رسالة التوحيد، تحقيق: د/ محمد عمارة، دار الشروق- بيروت- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

المذاري (إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المذاري ت ١١٩٠هـ)

٦٥- اللمعة في تحقيق مباحث الوجود والحدوث والقدر وأفعال العباد، تصحيح وتعليق: محمد زاهد الكوثري، دار البصائر- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٢٩هـ- ٢٠٠٨م.

المرجاني (شهاب الدين هارون بن بهاء الدين المرجاني القزاني ت ١٣٠٦هـ)

٦٦- حاشية على شرح جلال الدين الدواني على العقائد العضدية، المطبعة العثمانية، در سعادت ١٣١٦ه.

مسلم (أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ت ٢٦١هـ)

٦٧- صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٢ه- ١٩٩١م.

مشعل (د/ محمد عبد العزيز مشعل)

٦٨- موقف السعد التفتازاني من المسائل الخلافية بين الأشاعرة والماتريدية، طبعة مجمع البحوث الإسلامية- القاهرة ١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م.

مصطفى صبري (مصطفى صبري بن أحمد بن محمد التوقادي القازابادي ت ١٣٧٣هـ)

٦٩- موقف البشر تحت سلطان القدر، المطبعة السلفية ومكتبتها- القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٥٢ه.

٧٠- موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان، الطبعة الثانية ١٤٠١ه- ١٩٨١م.

المطيعي (محمد بخيت بن حسين المطيعي ت ١٣٥٤هـ)

٧١- القول المفيد على الرسالة المسماة وسيلة العبيد في علم التوحيد، المطبعة الخيرية، الطبعة الأولى ١٣٢٦ه.

الملا (د/ عبد الله علي حسين الملا)

٧٢- التفتازاني وموقفه من الإلهيات عرض ونقد، رسالة دكتوراه، بكلية الدعوة وأصول الدين- جامعة أم القرى، سنة ١٤١٦/١٤١٧ه- ١٩٩٥/١٩٩٦م.

الملوي (شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي ت ١١٨١هـ)

٧٣- الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق، اعتنى به: حاتم بن يوسف المالكي، دار الضياء- الكويت، الطبعة الأولى ١٤٤٠ه- ٢٠١٩م.

موسى (د/ محمد يوسف موسى ت ١٣٨٣هـ)

٧٤- القرآن والفلسفة، تقديم: محمد حلمي عبد الوهاب، دار الكتاب المصري- القاهرة، ودار الكتاب اللبناني- بيروت، الطبعة الأولى ١٤٣٣ه- ٢٠١٢م.

النسفي (أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي ت٧١٠هـ)

٧٥- شرح العمدة في عقيدة أهل السنة والجماعة، المسمى: الاعتماد في الاعتقاد، دراسة وتحقيق: د/ عبد الله محمد عبد الله إسماعيل، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١٢م.

٧٦- مدارك التنزيل وحقائق التأويل، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيى الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب- بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٩ه- ١٩٩٨م.

النسفي (أبو المعين ميمون بن محمد بن محمد النسفي ت ٥٠٨هـ)

٧٧- تبصرة الأدلة في أصول الدين، تحقيق وتعليق: د/ محمد الأنور حامد عيسى، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.

النقشبندي (ضياء الدين خالد بن أحمد بن حسين النقشبندي ت ١٢٤٢هـ)

٧٨- العقد الجوهري في الفرق بين قدرة العبد وكسبه عند الماتريدي والأشعري، أو الرسالة الكسبية في الفرق بين الجبر والقدر، تحقيق وتعليق: سعيد فودة، منشورات الأصلين، وكلام للبحوث والإعلام، الطبعة الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

فهرس الموضوعات

المقدمة ٥٨٥

تمهيد ٥٩٠

أولًا – ترجمة موجزة للشيخ مصطفى صبري والشيخ محمد زاهد الكوثري: ٥٩٠

ثانيًا: مسائل الاتفاق في أفعال العباد بين الشيخ مصطفى صبري والشيخ الكوثري: ٥٩٤

المبحث الأول : الخلاف في وجود الإرادة الجزئية وخلقها ٥٩٨

المبحث الثاني : الخلاف في مشيئة العباد المستفادة من قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ ٦١١

المبحث الثالث : الخلاف في حاجة الأفعال الاختيارية إلى الداعية ٦٢٦

المبحث الرابع : الخلاف في أن الإنسان مضطر في صورة مختار ٦٣٧

المبحث الخامس : الخلاف في صحة الجمع بين الجبر ومسؤولية العبد عن أفعاله ٦٤٩

المبحث السادس : الخلاف في مدى صعوبة مسألة أفعال العباد ٦٦٠

الخاتمة ٦٦٩

فهرس المصادر والمراجع ٦٧٢

فهرس الموضوعات ٦٨١